



جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية وأدابها

التوابع في شعر الفرزدق

"دراسة نحوية تطبيقية"

"Grammatical Dependents in the Poetry of Al-Farazdaq"

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير تخصص لغة ونحو

إعداد الطالب

يوسف محمد يوسف العوايشة

الرقم الجامعي: 2010101007

إشراف الدكتور

محمود سالم خريسات

الفصل الصيفي للعام الدراسي
2015-2014

التوابع في شعر الفرزدق

"دراسة نحوية تطبيقية"

"Grammatical Dependents in the Poetry of Al-Farazdaq"

إعداد الطالب

يوسف محمد يوسف العوايشة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير تخصص اللغة والنحو في جامعة اليرموك - كلية الآداب - قسم اللغة العربية .

وافق عليها

د. محمود سالم خريسات مشرفاً ورئيساً
د. مصطفى طاهر الحيدرة عضواً
د. أحمد صالح الزعبي عضواً

تاريخ مناقشة الرسالة

2015/8/13

الإهداء

إلى من ربياني صغيراً، وسهر على توجيهي
وتهذيبه، وأخذ بيدي
حتى عرفت طريقي في الحياة، وما زالت عيونهما علي
والدي الكريمين

إلى الذين شاركوني حلو الحياة ومرها، منذ كأصغرها
أشقاء وشقيقاتي
إلى فلذات كبدى، وقرة عيني

الشكر والتقدير

أشكر الله عز وجل الذي وفقني لإنتهاء هذه الرسالة، فله الفضل والحمد. وأنقدم بالشكر الجليل إلى شيخي الفاضل؛ الدكتور : محمود سالم خريسات الذي تكرم بالإشراف على رسالتي هذه، وتعهدني بالرعاية والتوجيه والنصائح والإرشاد.

وأشكر عضوي لجنة المناقشة الدكتور مصطفى طاهر الحيدارة، والدكتور أحمد صالح الزعبي، على تفضيلهم بقراءة هذه الرسالة ومناقشة صاحبها.

ولا أنسى شكر كل من ساعد في إتمام هذا العمل بشكل غير مباشر من أساتذة قسم اللغة العربية في كلية الآداب في جامعة اليرموك، فقد كان لهم دور في بناء شخصية الباحث من خلال ما بذلوا من جهود واضحة في المساقات التي أنهوها في دراسة (الماجستير)، وشكراً لكل من أسهم في إكمال هذا العمل، ولو بكلمة تشجيع طيبة ممن حولي من الأهل والأصدقاء، والزملاء.

فهرس المحتويات

| الصفحة | المحتوى |
|--------|---|
| أ | الإهداء |
| ج | الشكر والتقدير |
| د | فهرس المحتويات |
| و | الملخص |
| 1 | المقدمة |
| 5 | التمهيد |
| 5 | أولاً: التعريف بالفرزدق |
| 5 | 1- اسمه ونسبه وحياته |
| 7 | 2- صفاته الشخصية |
| 9 | 3- شعره وأثاره |
| 16 | ثانياً: التعريف بالتواضع وأقسامها |
| 16 | 1- تعريف التواضع |
| 18 | 2- أقسام التواضع |
| 20 | الفصل الأول: النّعْت في ديوان الفرزدق |
| 20 | المبحث الأول: التعريف بالنّعْت ونوعيه: السببي وال حقيقي |
| 25 | المبحث الثاني: النّعْت الحقيقي المفرد في شعر الفرزدق |
| 48 | المبحث الثالث: النّعْت السببي في شعر الفرزدق |
| 57 | المبحث الرابع: مسائل خاصة متعلقة بالنّعْت |

| | |
|---|-----------|
| الفصل الثاني: التوكيد في شعر الفرزدق | 63 |
| المبحث الأول: التعريف بالتوكيد ونوعيه وأحكامه | 63 |
| المبحث الثاني: التوكيد اللفظي في شعر الفرزدق | 65 |
| المبحث الثالث: التوكيد المعنوي في شعر الفرزدق | 72 |
| الفصل الثالث: العطف في شعر الفرزدق | 83 |
| المبحث الأول: التعريف بالعطف وقسميه وشرح عطف البيان | 83 |
| المبحث الثاني: عطف البيان في شعر الفرزدق | 83 |
| المبحث الثالث: عطف النسق في شعر الفرزدق | 90 |
| الفصل الرابع: البدل: في شعر الفرزدق | 114 |
| المبحث الأول: التعريف بالبدل وأقسامه | 114 |
| المبحث الثاني: بدل الكل من الكل "المطابق" في شعر الفرزدق | 118 |
| المبحث الثالث: بدل "البعض من الكل" و"بدل الاشتغال" و"بدل المباينة" في شعر الفرزدق | 127 |
| الخاتمة | 135 |
| قائمة المصادر والمراجع | 139 |
| Abstract | 145 |

الملخص

التوابع في شعر الفرزدق

”دراسة نحوية تطبيقية“

إعداد الطالب

يوسف محمد يوسف العوايشة

بإشراف

د. محمود خريسات

تناولت الدراسة التوابع في شعر الفرزدق، وقد ركزت على آراء النحويين في التوابع، وبيان مدى استخدامه لها في شعره ، بهدف إبراز دلالاتها من تأكيد وتحصيص، وشمول وغيرها.

وتتحو هذه الدراسة منحدين أساسين في دراسة أبواب التوابع، هي:

الأول: الدراسة التأصيلية، التي تعنى بعرض أقوال النحاة في التوابع، وردها إلى أصحابها عن طريق الرجوع إلى كتب أصحاب الآراء ما أمكن نسبتها.

والثاني: الدراسة التطبيقية: وهي التي تعنى بحصر مواضع التوابع في شعر الفرزدق، وبيان موضع الشاهد.

وت تكون الدراسة من مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة، وقد كانت الفصول الأربع ميداناً فسيحاً للآراء نحوية في التوابع، وبيان مواضعها في شعر الفرزدق.

تضمنت الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ومن أبرزها أن النّعت من حيث الدلالة مكمل لما قبله، ولا يمكن القول بزيادته في النص، فبه تتم الفائدة ويكتمل المراد، وفيه بيان الغامض من الألفاظ، وإيضاح المبهم منها وانكشاف دلالة المتبوع وتكاملها.

المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم، وصلى الله على خير من هدى وعلم، سيدنا محمد،

وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

فإن اختيار قضية نحوية، أو باب من أبواب النحو، والتعريف بمصطلحاته وأحكامه، مع

استعراض مواطن الاتفاق والخلاف فيه بين النحاة قديماً وحديثاً، وثم الخلوص إلى نتائج علمية من كل ذلك، هو منهج يمثل تحديداً في عرض مسائل النحو.

ويأخذ هذا المنحى تأثيراً أكثر بياناً وتوضيحاً حين يعدد بمنحي تطبيقي على النصوص

الأدبية التي تتنمي إلى عصور الاحتجاج؛ ذلك أن التطبيق المباشر يبرز الثمرة العملية في التظير

والنقعيد والتفصيل النظري النحوي، ويوسّع دائرة الاستشهاد، التي لم يُعْلَمُ لها أهل النحو، ولكنهم راعوا

منهجياً الاقتصار على شواهد محدودة، وهم بصدده استيعاب قضایا النحو كلها والتفصيل فيها.

ومن الأبواب نحوية التي حظيت بالاهتمام والتفصيل النحوي، ونالت قسطاً غير قليل من

اختلاف النحاة والمدارس نحوية، باب التوابع، لما لها بأقسامها من أثر حيوي في الكلام، ولما

تحققه من مقاصد في المعنى تتوزع بين توضيح المعنى وتأكيده، وإزالة الغموض عنه، ورفع

الالتباس والاحتمال فيه، وبيان المقصود منه ونقويته في ذهن السامع، "فالتابع بهذا الاعتبار" لها

دور تكيني في الجملة، وأثر في مقاصد الكلام، والتعبير عن المراد والإتيان بالمعنى المفيد من

الكلام على وجه أوضح. ما استدعى اهتمام النحاة بالتتابع، وأقسامها، وأدوارها، ومواعدها في

الكلام، وما يتعلّق بها من موقع وحكم وعلامات إعرابية. ذلك كله كان مداعاة اختياري بباب التتابع

في هذه الدراسة.

أمّا في حقها التطبيقي على شعر الشاعر العربي الأموي الكبير همام بن غالب الشهير

ب(الفرزدق)، فيرجع هذا الاختيار إلى سببين:

أولاً: الأهمية الأدبية لـالفرزدق؛ فهو أحد أهم شعراء عصر من عصور الاحتجاج وهو (العصر

الأموي)، ومن أكثر الشعراء إثارة لاهتمام النقاد في عصره والعصور التي تلته، ولما يمثله

هذا الشاعر من أهمية عند أهل اللغة، الذين قدّروا له حفاظه على المفردات والتركيب

العربيّة في شعره، فقيل: لو لا الفرزدق لضاع ثُلُثُ اللغة^(١).

ثانياً: التصرّف في البنى التركيبية الذي يظهر بوضوح في شعر الفرزدق، ما يغنى الجانب

التطبيقي عند تطبيق أي باب من أبواب النحو على شعره، ومنها باب التوابع، ما شجّعني

على جعل شعره محوراً تطبيقياً في هذه الدراسة عن التوابع بعنوان (التوابع في شعر الفرزدق

دراسة نحوية تطبيقية).

وقد بُنِيت الدراسة على خطة قسمت إلى أربعة فصول:

التمهيد: تطرقـت فيه الدراسة إلى تعريف موجز بالشاعر الفرزدق من حيث نسبـه ونشأـته وصفاته

الشخصية.

وبَيَّنت مكانتـه بين شعراء عصرـه، وأغراضـه الشعرية، وأهمـها ظاهرـة النـقائـض الشـعـرـية،

ومكانتـه بين شعراء النـقائـض، وموقفـه من الواقع السياسي في عصرـه.

(١) الأغانـي، أبو الفرج الأصفـهـاني، تحقيقـ: سمير جـابرـ، دارـ الفكرـ، بيـرـوتـ، طـ٢ـ، (دـ.ـتـ)، 398/10ـ.

ثم عرّفت مصطلح التوابع على نحو يراعي تطوره زمنياً عند النحاة، وأشارت إلى الفروق الدقيقة بين التعريفات، ثم ذكرت أنواع التوابع وأقسامها، مع تعريف لكل واحد منها؛ تمهداً لبسط الحديث في كل نوع منها في فصل خاص.

أما الفصل الأول: تطرّقت فيه إلى تعريف النّعت، والفرق بين النّحة في تعريفه، وتنوع الملاحظ الذي ركز عليه كل منهم في تعريفه، ثم عرّفت بنوعي النّعت الحقيقى والسببي مستخلصاً من كلام أهل النحو أهم الفروق بينهما، كما بيّنت حالات المفرد التي يأتي عليها وهي: النّعت المشتق، والجامد المسؤول بمشتقه وألفاظه، والنّعت بالمصدر، والنّعت بالجملة الفعلية، والجملة الاسمية، وشبه الجملة. ثم تعرّضت لقضايا تتعلق بالنّعت؛ وهي قطع المنعوت عن نعته، وانقلاب النّعت إلى حال، مُتبِعاً ذلك كلّه تطبيقات من شعر الفرزدق.

أما الفصل الثاني: فقد تطرّقت فيه إلى التوكيد، واستعرضت نوعيه عند النحويين مبيّناً الفروق الدقيقة بين علماء النحو، والوظيفة النحوية للتوكيد، وألفاظ التوكيد، والأحكام المتعلقة بها، والتوكيد اللفظي وأحكامه، مُتبِعاً كل نوع من نوعي التوكيد بتطبيقات من شعر الفرزدق.

أما الفصل الثالث: فقد تناولت فيه العطف، وتطرّقت لتعريف النّحة بعطف البيان مراعياً الترتيب الزمني، ومُبرزاً اختلافهم في تعريفه، ثم بيّنت الفروق بين عطف البيان والصفة، وبين عطف البيان والبدل، مستعرضاً آراء النحاة في كل ذلك واختلافهم فيه.

ثم تطرّقت لتعريف عطف النسق وبيّنت حروفه، وكذلك العلاقة النحوية بين المعطوف والمعطوف عليه، وحروف العطف وأحكامها، مُتبِعاً كل ذلك بتطبيق مباشر من شعر الفرزدق.

أما الفصل الرابع: فتناولت فيه الدراسة البدل، وتعريفه عند النحاة، واختلافهم في العلاقة بين التابع والمتبوع فيه، وأراءهم في صور البدل، وهي: بدل الاسم الظاهر من الاسم الظاهر، والإبدال بالضمائر، وإبدال الفعل من الفعل، والجملة من الجملة. ثم عرّفت بدل الكل من الكل مبرزاً الفروق في تعريفات النحاة، واتبعته بتطبيق مباشر من شعر الفرزدق، وعرفت ببدل الاستعمال، والبعض من الكل، والبدل المباين مع تطبيق مباشر من شعر الفرزدق.

وبعد ذلك ذيّلت الدراسة بخاتمة، وبيّنت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

وفي استعراضي لآراء النحاة عند الاختلاف حاولت الوقوف على أسباب الخلاف، وقمت^{*} بإبداء رأيي بالمسألة المختلف فيها على حرج المدخل بين هذه القامات العلمية الشامخة، إلا أنني في التطبيق لم اعتمد على ترجيحي، وإنما اعتمدت ما عليه أكثر النحويين.

وقد اعتمدت قائمة واسعة من المصادر النحوية من أهمها: الكتاب لسيبويه، والأصول في النحو لابن السراج، والخصائص، واللمع في العربية لابن جني، وكافية ابن الحاجب وشرحها للرضي، وألفية ابن مالك وشرحها كشرح ابن عقيل، وأوضاع المسالك لابن هشام، ومغني اللبيب، والمفصل للزمخشري. إضافة إلى القاموس المحيط، ولسان العرب لبيان معاني المفردات في شعر الفرزدق عند الحاجة إلى ذلك، وديوان الفرزدق وكتب التراجم للتعرّيف به، وبعض كتب النقد للتعرّيف بمكانته الشعرية وأغراضه وشعر النقائض.

وأسأل الله تعالى أن يتكرم بقبول جهدي، وأن يجعله في ميزان حسناتي، إنه نعم المولى ونعم النصير.

والحمد لله رب العالمين

التمهيد

أولاً: التعريف بالفرزدق

بلغ الفرزدق مكانة رفيعة بين شعراء عصره، وثبتت له هذه المكانة الأدبية بعد ذلك إلى وقتنا هذا، فهو أحد شعراء المثلث الأموي، ممن طارت شهرتهم في عصرهم⁽¹⁾، وحلقت بهم عبر الزمن إلى يومنا. وفيما يأتي استعراض لبعض محطات حياة هذا الشاعر، واستجلاء لمنزلة شعره بين شعراء عصره.

1 - اسمه ونسبة وحياته

هو هَمَّامُ بْنُ غَالِبٍ بْنُ صَعْصَعَةَ بْنُ نَاجِيَةَ بْنُ عَقَالَ بْنُ مُحَمَّدَ بْنُ سُقِيَانَ بْنُ مَاجَشَعَ بْنُ دَارَمَ بْنُ مَالِكَ بْنُ حَنْظَلَةَ بْنُ مَالِكَ بْنُ زَيْدَ مَائَةَ بْنُ ثَمِيمَ بْنُ مَرَةَ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو فَرَاسٍ⁽²⁾. أما الفرزدق فهو اللقب الذي اشتهر به، وقد سُمِّيَ بذلك لشبه وجهه بالفرزدق، وهي الخبزة⁽³⁾، وكان وجهه مدورةً جهيماً⁽⁴⁾.

ولد الفرزدق في البصرة عام عشرين للهجرة⁽⁵⁾، وذكر محمد حسين أن مولده كان عام أربعين وعشرين⁽⁶⁾، ولم أجد من ذكر ذلك غيره.

(1) ديوان الفرزدق، الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم إليه: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987، المقدمة، ص 5.

(2) البداية والنهاية، ابن كثير إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبي الفداء، دار عالم الكتب، بيروت، 2003، 52/13.

(3) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، 2003، مادة: فرزدق.

(4) معجم الشعراء، أبو عبدالله محمد بن عمران المرزباني، تصحيف وتحقيق: ف - كرنكو، مكتبة القديسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1982، ص 149.

(5) البداية والنهاية، 52/13.

(6) الهجاء والهجاءون، محمد محمد حسين، دار النهضة العربية، بيروت، 1996، ص 177.

وترعرع في بيت لا تقصه الوجاهة والشرف، فقد كان جده صعصعة بن ناجية صحابياً ذا أثر كريم في إحياء الموعودة مقابل المال، إذ سأله النبي - صلى الله عليه وسلم - عن أجر ذلك، فقال: "فجاء الإسلام وقد أحيا ثلثمائة وستين موعودة، أشتري كل واحدة منهم بناقتين عشراً وين وجمل، فهل لي في ذلك من أجر؟"⁽¹⁾.

أما والد الشاعر الفرزدق غالب بن صعصعة فقد كان مشهوراً بالثراء وكثرة الإبل والحاشية، ويدلّ على ذلك سؤال علي بن أبي طالب له حين وفد عليه ويرفقة الفرزدق ابنه، فسأله: "من أنت؟" فقال: أنا غالب بن صعصعة المجاشعي، فقال: ذو الإبل الكثيرة؟ قال: نعم⁽²⁾.

وهكذا تربى في بيت مشهور بالكرم والثراء والنسب الكريم، وتتفق لسانه بالشعر، وحظي بتشجيع والده الذي كان يفخر بموهبة ابنه، وهذا يظهر جلياً في قوله لعلي بن أبي طالب: هذا ولدي وهو شاعر، فقال له: علمه القرآن فهو خير له⁽³⁾. ولعل هذا التوجيه هو الذي حمل الفرزدق على أن يقيّد نفسه حتى يحفظ القرآن⁽⁴⁾.

ونشأ الفرزدق نشأة فتیان الباذية، واكتسب صفاتهم من فصاحة اللسان وسلامة اللغة، فهو من قبيلة تميم التي عرفت بالفصاحة، وقد نقل الأصمسي لأحد النقاد هذا الرأي، فقال: "سئلَ شيخ

(1) الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 2000، 5 / 247.

(2) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 4، 1997، 1 / 222.

(3) البداية والنهاية، 52/13.

(4) السابق، والصفحة ذاتها.

عالم عن الشعراء قال: كان الشعر في الجاهلية في ربعة، وصار في قيس، ثم جاء الإسلام فصار في تميم⁽¹⁾.

وهذا يدل دلالة واضحة على أهمية البيئة التي نشأ فيها الشاعر وسط القبيلة التي آلت إليها الأفضلية في الشعر، ويوضح المؤثرات البيئية الأولى على الشخصية الأدبية للشعر.

وأما وفاته فقد اختلف في سنة وفاته، إذ قال ابن كثير: "إنها كانت سنة مئة وعشرين للهجرة، ولكنه ينقل عن الصولي قوله إنها كانت سنة مئة وإحدى عشرة للهجرة"⁽²⁾.

2 - صفاته الشخصية

اتصف الفرزدق بصفات نفسية كثيرة كان لها أثر في شعره، منها:

1. الاعتزاز الكبير ببنسبه وبوالده وجده إلى حد العصبية، وإن كانت هذه الصفة سمة عامة في العرب من جهة، وغريباً شعرياً يكثر في الشعر من جهة أخرى، إلا أنه يكتسب عند الفرزدق معنى خاصاً؛ وذلك نتيجة لخوضه تنافساً شعرياً فيما عُرفَ بـشعر النقائض، فارتکز بشكل كبير على اعتزاز كلّ شاعر ببنسبه، ونيله من نسب خصومه، وقد كان الفرزدق ينتمي لبيت عرف بالكرم والثراء - كما أشرت إلى ذلك سابقاً⁽³⁾.

2. الميل للتحدي، وهذا يظهر بوضوح من خلال علاقاته المتقلبة مع حكام زمانه؛ فقد كان يمدح أحدهم، فإذا أغضبه منه موقف هجاء أشد الهجاء، ومن الأمثلة على ميله للتحدي

(1) فحولة الشعراء، الأصمعي، تحقيق: ش - توري، تقديم: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط2، 1980، ص 18.

(2) البداية والنهاية، 52/13.

(3) السابق، والصفحة ذاتها.

قصيدته التي مدح بها زين العابدين بن الحسين - رضي الله عنهم - ردًّا منه على

استخفاف هشام بن عبد الملك بالإمام، يقول فيها:

وَلَيْسَ قَوْلُكَ : مَنْ هَذَا ؟ بِضَائِرِهِ الْعَزْبُ تَعْرِفُ مِنْ أَنْكَرْتَ وَالْعَجْمُ⁽¹⁾

ولعل ما يؤكد هذا الملمح في شخصيته أنه كان لا يتتوسل إلى ممدوحه إلا بشرف نسبه،

وافتخاره بنفسه وقومه، كما يظهر في مخاطبته الوليد بن عبد الملك، يقول:

أَغْثِنِي بِكُنْهِي فِي نِزَارٍ وَمَقْبَلٍ فَإِنِّي كَرِيمُ الْمَشْرِقَيْنِ وَشَاعِرُهُ⁽²⁾

3. التأثر النفسي بالقيم الإسلامية، فرغم غلبة الهجاء والمجون على شعره، إلا أن الفرزدق

يكشف كثيراً في شعره عن إيمان عميق وعن تمسّك بالقيم والحدود الشرعية، ومن ذلك

تضرّعه إلى الله تعالى بقوله:

دَعَوْتَ الَّذِي سَوَّى السَّمَوَاتِ أَيْدُهُ وَلَلَّهُ أَدْنَى مِنْ وَرِيدِي وَأَلْطَافُ⁽³⁾

وقوله:

وَلَمَّا رَأَيْتَ الْأَرْضَ قَدْ سُدَّ ظَهْرُهَا وَلَمْ تَرَ إِلَّا بَطْنُهَا لَكَ مَخْرَجاً

دَعَوْتَ الَّذِي نَادَاهُ يُونُسُ بَعْدَمَا ثَوَى فِي ثَلَاثِ مُظْلَمَاتٍ ، فَفَرَّجَا⁽⁴⁾

4. صراحته وصدقه فيما يتحدث فيه عن السابق، فتجده لا يترجّح أن يعترف بما يعده العرب

مذموماً في الرجل؛ فتجده مثلاً يعترف بأنه اعتبر الخوف الشديد ذات مرة حين صادف

أسداً، يقول:

(1) ديوان الفرزدق، ص512.

(2) السابق، ص221.

(3) السابق، ص385.

(4) السابق، ص110.

لَاقِيْتُ لِيَّةَ جَانِبَ الْأَنْهَارِ
 جَسَدَ الْبَرَاثِنَ مُؤْجَدَ الْأَظْفَارِ
 نَفْسِي إِلَيْ وَقْتِ أَيْنَ فِرَارِي
 وَشَدَّدْتُ فِي ضَيْقِ الْمَقَامِ إِزَارِي
 فَادْهَبْ إِلَيْكَ مُخْرَمَ السَّفَارِ
 مَا كُنْتُ أَحْسِبُنِي جَيَانًا قَبْلَ مَا
 لَيْثَا، كَانَ عَلَى يَدِيْهِ رِحَالَةً،
 لَمَاسَ مِفْتَلَةً زَمَانَمَ أَفْبَاتَ
 فَضَرَبْتُ جَرْوَتَهَا وَقَاتَ لَهَا اصْبَرِي
 فَلَأْتَ أَهْوَنَ مِنْ زِيَادَ جَانِبَاً

فهو يكشف عن خوفه من الأسد، وخوفه كذلك من والي العراق زياد بن أبيه الذي كان

يطلبه، ويريد معاقبته بسبب هجائه لمعاوية، وظل الفرزدق هارباً من زياد حتى مات⁽²⁾.

5. الحدة وصعوبة الطبع، وهذه الصفة يجد قارئ شعره أثرها جلياً في حدتها على خصومه؛ فهو شديد عليهم، حاد اللسان، لا يتورع عن وصفهم بأحط الأوصاف، وينال من ذواتهم وأعراضهم بلا تردد. ولعل ما يفسر ذلك أنه عاش قرابة مئة عام، ما يظهر تفاوتاً في شخصيته وموافقه.

3 - شعره وآثاره

بلغ الفرزدق منزلة عالية بين شعراء عصره، وقد اعترف بها خصومه أنفسهم، إذ سأله عبد الملك بن مروان جريراً عن الفرزدق، فقال: في يده والله يا أمير المؤمنين نبعة من الشعر قد قبض عليها⁽³⁾.

(1) ديوان الفرزدق، ص 222-223.

(2) سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنووط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1990، 7، 590/4.

(3) الأغاني، 8/58.

ويعد الفرزدق ثالث ثلاثة الشعراء المتقدمين في صدر الإسلام، يقول الأصفهاني: "إن الفرزدق مقدم على الشعراء المسلمين هو وجير والأخطل، ومحله في الشعر أكبر من أن ينبه عليه بقول، أو يدل على مكانه بوصف؛ لأن الخاص والعام يعرفانه بالاسم، ويعلمان تقدمه بالخبر الشائع علما يستغني به عن الإطالة في الوصف"⁽¹⁾. وقد تصدر الفرزدق وجير والأخطل، الطبقة الأولى من طبقات الشعراء المسلمين⁽²⁾، فهو أفضل شعراء الإسلام، يقول قتيبة بن مسلم في جوابه على سؤال أرسله إليه الحاج عن أشعار الشعراء في الجاهلية وفي وقته: "أشعر الجاهلية أمرؤ القيس، وأضربهم مثلاً طرفة، وأما أشعر شعراء الوقت فالفرزدق أفحراهم"⁽³⁾، فقد اشتهر بشعر الفخر، وشهد له بذلك شعراء عصره ومنهم الأخطل، فقال: "أنا أمدحهم للملوك وأنعثهم للخمر والحر، يعني النساء، وأما جرير فأنسبنا وأشبها، وأما الفرزدق فأفحراها"⁽⁴⁾. وعلوم أن غرض الفخر كان غرضاً شائعاً، وكثيراً ما اقتنى بغرض الهجاء في شعر النقائض، ويعد تفضيل الفرزدق فيه مؤشراً واضحاً على مكانته الكبرى بين شعراء عصره.

الفرزدق وشعر النقائض

الفرزدق من شعراء النقائض، والنقائض هي ظاهرة أدبية تقوم على أن يتوجه الشاعر إلى آخر بقصيدة هاجياً أو مفترياً، فيعمد الآخر إلى الرد عليه هاجياً أو مفترياً، ملتزماً الوزن والقافية

(1) الأغاني، 396/10.

(2) طبقات الشعراء، ابن سالم الجمي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدنى، جده، 1990، ص 298.

(3) المزهر، السيوطي، تحقيق: محمد جاد المولى وآخرين، المكتبة العصرية، بيروت، ط 1، 1987، 2 / 361.

(4) الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الحديث، القاهرة، 2003، 1/ 459.

والروي الذي اختاره الأول. ومعنى هذا أنه لا بد من وحدة الموضوع فخراً أو هجاءً أو سياسةً أو نسيباً⁽¹⁾.

وكان بين الفرزدق وبين جرير بن عطية الخطفي مهاجة ونفائض، وهو من بنى كلب بن بريوع، ويكنى أبا حزة، وهو من أشد الهجائيين، وكان يقول: "أنا لا أبتدئ ولكن أعتدي"⁽²⁾، والأخلط من شعراً النفائض أيضاً، واسميه غياث بن غوث من بنى تغلب، وكنيته أبو مالك، وكان يشبه بالنابغة الذبياني في شعره.

وقد ساهمت هذه الظاهرة في ظهور حركة قوية من النقد الأدبي⁽³⁾، لاحظ بعض النقاد أهمية النفائض في الكشف عن معلومات حول تاريخ القبائل، كشفتها هذه النفائض، وأفاد منها المؤرخون⁽⁴⁾.

ومن مناقضات جرير والفرزدق: قول الفرزدق في هجاء جرير:

قَالَ ابْنُ صَانِعِ الْزُّوبِ لِقَوْمِهِ
لَا أَسْنَ أَطْبِعُ رَوَاسِيَ الْأَغْلَامِ
وَوَجَدْتَ قَوْمَكَ فَقَأُوا مِنْ لَوْمِهِمْ
صَرْغَرْتُ دِلَوْهُمْ، فَمَا مَلَأُوا بِهَا
عَيْنِيَكَ، عِنْدَ مَكَارِمِ الْأَقْوَامِ
حَوْضًا، وَلَا شَهِدوا عِرَاكَ زَحَامِ
فَغَرَقْتَ حِينَ وَقَعْتَ فِي الْقَمْقَامِ
فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ، وَإِلَسْلَامِ
فِي دَوْحَةِ الرَّوْسَاءِ وَالْحَكَامِ
إِنِّي وَجَدْتُ أَبِي بَنْيَ لَيْ بَيْتَهُ

(1) تاريخ النفائض الشعر العربي، أحمد الشايب، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1954، ص 5.

(2) تاريخ النفائض الشعر العربي، ص 5.

(3) تاريخ النقد الأدبي عند العرب، عبدالعزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص 55.

(4) ديوان الفرزدق، ص 137.

وأبي ابن صَفَصَعَةَ بْنِ لَيْلَى غَالِبٍ، غَلَبَ الْمُلُوكَ، وَرَهْطُهُ أَعْمَامِي

وَتَرَى عَطِيَّةَ ضَارِبَاً بِفَنَائِهِ رِيقَيْنِ بَيْنِ حَظَائِرِ الْأَغْنَامِ⁽¹⁾

يظهر في النص السابق الغرضان الشعريان الأساسيان في فن النقائض وهما: الفخر بالنفس والأجداد والقبيلة، وهجاء الخصم والحط من قدره والنيل من قبيلته.

الأغراض الشعرية الأخرى في شعر الفرزدق

اشتهر الفرزدق بأنه أحد أبرز شعراء النقائض، وهي ظاهرة تعتمد أساساً على غرضي

الفخر والهجاء⁽²⁾. واشتهر أيضاً بفرضين آخرين، هما:

1 - المدح

هو من الأغراض الشعرية الشائعة في شعر الفرزدق، فقد مدح جميع الخلفاء الأمويين في عصره، فمدح معاوية ويزيد وعبدالملك بن مروان، وعمر بن عبد العزيز، كما امتدح ولاتهم وعمائهم كالحجاج، و زياد بن أبيه وغيرهما.

ومن شعره في المدح مدحه لحمزة بن عبد الله بن الزبير:

أَصْبَحْتَ قَذْنَزَلْتَ بِحَمْزَةَ حَاجَتِي، إِنَّ الْمَنَوَّهَ بِاسْنَمِهِ الْمَوْثُوقُ

بِأَبِي عُمَارَةَ خَيْرِ مَنْ وَطَئَ الْحَصَى، رَخَرَتْ لَهُ فِي الصَّالِحِينَ عُرُوقُ

بَيْنَ الْحَوَارِيِّ الْأَغْرَرِ وَهَاشِمٍ، ثُمَّ الْخَلِيفَةُ بَعْدُ وَالْمَصْدِيقُ⁽³⁾

(1) السابق، ص 609-610.

(2) تاريخ النقائض الشعر العربي، ص 6-7.

(3) ديوان الفرزدق، ص 395.

2 - الرثاء

هو من الأغراض الشعرية التي أكثر منها الفرزدق في شعره، وكان - على عادة الشعراء فيتناول هذا الغرض - يذكر فضائل المرثي، ومازره، وصفاته الخلقية الكريمة من الشجاعة والكرم، ونصرة الضعيف، وإغاثة الملهوف وغيرها من المآثر.

ومن شعر الفرزدق في الرثاء قوله يرثي محمد بن العاص بن سعيد بن أمية:

وَكَانَ إِذَا أَرْضُ رَأْتِهِ صَحْرَاؤُهَا وَإِكَامُهَا
لِرُؤْيَاٰتِهِ شَتَّىٰ حَرَاؤُهَا وَتَرَيَاتِهِ
تَرَى مَزِقَ السَّرْبَالِ فَوْقَ سَمِيدِعِ
يَدَاهُ لَأَيْتَ امَّا شَتَّىٰ طَعَامُهَا
عَلَى مِثْلِ نَصْلِ السَّيْفِ مَزِقَ غَمَدَهُ
مَضَارِبُ مِنْهَا، لَا يُفَلَّ حُسَامُهَا
وَكَانَتْ حَيَاةُ الْهَالِكِينَ يَمِينُهَا
وَلِلنَّيْبِ وَالْأَبْطَالِ فِيهَا سِمامُهَا⁽¹⁾

الجانب السياسي في شعر الفرزدق

اتسمت حياة الفرزدق بالنقلب، لا سيما في ولاءاته السياسية؛ إذ كانت علاقته مع ولاة الأمويين من الخلفاء غير مستقرة على حال، وظهر ذلك ابتداءً من علاقته بمعاوية، وذلك حين أمر معاوية للحنّات بن يزيد المَجاشِعيَّ، الذي وفد عليه في وفد من تميم بمال، ولكن الحنّات مات في الطريق، فمنع معاوية المال من ورثته، مما أغضب الفرزدق، فقال قصيدة بين فيها حق وراثة الحنّات - عمه -، يقول فيها:

أَبُوكَ وَعَمَّيْ يَا مُعاوِيَ أُورَثَا
تُرَاثًا فَأَوْلَىٰ بِالتُّرَاثِ أَقْارِبُهُ
فَمَا بَالُ مِيرَاثِ الْحُنَّاتِ أَكْلَتَهُ
وَمِيرَاثُ حَرْبِ جَامِدٍ لَّا كَذَابُهُ⁽²⁾

(1) ديوان الفرزدق، ص 522

(2) السابق، ص 49-50.

وعلى الرغم من أن معاوية أرجع المال، فإن هذا الموقف من الفرزدق أثار عليه زياد بن أبيه⁽¹⁾، والذي ربما كان أراد استغلال ذلك لإظهار المزيد من الولاء لمعاوية، فراح يتربص به حتى وقع في هجاء بعض الناس، ومنهم الأشهب بن رميلة النهشلي، فطلبه زياد، فاضطر الفرزدق لمعادرة العراق حتى حطّت رحاله في الحجاز وتحمامه الناس خوفاً من زياد حتى مات زياد⁽²⁾.

ومن مظاهر هذا الاضطراب في علاقة الفرزدق مع الولاية موقفه من هشام بن عبد الملك الذي سبق للفرزدق أن امتدحه، ثم امتدح خصمه زين العابدين بن الحسين على مسمعه في قصيده التي مطلعها:

هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءَ وَطَائِهَ، وَالْبَيْتُ يَغْرِفُهُ وَالْحِلْ وَالْحَرْمُ⁽³⁾
فأمر هشام بحبسه بين مكة والمدينة⁽⁴⁾. ولعل هذه القصيدة هي ما جعلت الباحثين يختلفون في ميل الفرزدق السياسي فمنهم من رأه مروانياً أمرياً، ومنهم من رأه شيعياً. ويستطيع الباحث أن يجد لكل هذه الروايات ما يؤيدتها من شعره⁽⁵⁾.

ومن مظاهر ذلك الاضطراب والتقلب علاقته مع الحاج بن يوسف، فقد امتدحه الفرزدق في قصائد كثيرة، ورثاه بعد موته، ولكنه مع ذلك هجاه هجاء شديداً، ومنه قوله:

لَئِنْ نَفَرَ الْحَاجِ سَاجِ الْمُعَتَّبِ
لَقَوْا دُوَلَةً كَانَ الْعَدُوُّ يُدَالُهَا
وَفِي النَّارِ مَثَوَاهُمْ كُلُوهَاً سِبَالُهَا

(1) السيرة النبوية، عبد الملك بن هشام الحميري، تحقيق، مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1955، 561/2.

(2) السيرة النبوية، 562/2.

(3) ديوان الفرزدق، ص 511.

(4) السابق، ص 428.

(5) الهجاء والهجاعون، ص 178.

وَكَانَ إِذْ قِيلَ أَتَقِ اللهُ شَمَرْتُ بِهِ عِزَّةً، لَا يُسْتَطَاعُ جَدَالُهَا⁽¹⁾

من هذا التجوال الموجز يتبين جانب من طبيعة شخصية الفرزدق السياسية، فهي شخصية متقلبة، وكذلك الحال مع سياساته العصبية، فهو من جهة يتغصب لقبيلته كلب، وهي قبيلة كانت معروفة بعصبيتها الأموية، وذلك في مثل قوله:

رَمَى اللَّهُ فِيمَا بَيْنَ قَيْسٍ وَبَيْنَنَا، عَلَى كُلِّ حَالٍ، بِالْعَدَاوَةِ وَالْبُعْدِ
وَزَادَهُمْ رَغْمًا وَعَضْتُ رِقَابَهُمْ، بِأَيْدِي تَمِيمٍ، مُصْلَاثٌ مِنَ الْهِنْدِ⁽²⁾

ولكنه يعود ويعتر قبيلته وقبيلة قيس معاً، ويربط بينهما بقوله:

إِذَا خَنْدِفَ بِالْأَبْطَاحِينِ تَغَطَّرَقْتُ
وَرَأَيْتِي وَقَيْسَ ذَرَائِثُ بِالْمُشَرَّقِ
فَمَا أَحَدٌ إِلَّا يَرَانَا أَمَامَةُ
وَأَرْبَابَهُ مَنْ فَوْقَهُ حِينَ ثَلَاثَةِ
هُمَّا جَبَلَا اللَّهَ الْلَّذَانِ ذَرَاهُمَا
مَعَ النَّجْمِ فِي أَعْلَى السَّمَاءِ الْمُحَلَّقِ
مِنَ الْهِنْدِ أَوْ بَابِ مِنَ الرَّوْمِ مُغْلَقِ⁽³⁾

وبهاجم اليمنية متعصباً لقيس، وبهاجم الخليفة هشام بن عبد الملك الذي يحمي هذا الحزب

اليمني⁽⁴⁾.

(1) ديوان الفرزدق، ص 432.

(2) ديوان الفرزدق، ص 159.

(3) السابق، ص 398 - 399.

(4) الهجاء والهجاءون، ص 180 - 183.

ثانياً: التعريف بالتوابع وأقسامها

1 - تعريف التوابع

ذكر النحاة الأوائل أقسام التوابع، لكن لم يظهر مصطلح (التابع) في تعريفاتهم وأصطلاحاتهم النحوية في البداية. ولعل أول ما جاء عنها تعبير سيبويه(ت 180هـ): "باب مجرى النَّعْتِ عَلَى الْمَعْنُوتِ، وَالشَّرِيكِ عَلَى الشَّرِيكِ، وَالبَدَلِ عَلَى الْمُبْدِلِ مِنْهُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ"⁽¹⁾. يُلحظ من هذا التعبير أن تصنيف التوابع وإدراك العلاقة النحوية بين التتابع جاء سابقاً على المصطلح نفسه.

ويبدو أن ابن السراج (ت 316هـ) كان أول من استعمل لفظة (التابع) بمعناها، فيقول: "باب توابع الأسماء في إعرابها"⁽²⁾، فهو يشير إلى تصنيف التوابع.

ولعل الرمانى (ت 384هـ) أول من حدّ بمفهومه النحوى في قوله: "التتابع هي الجارية على إعراب الأول"⁽³⁾. وتبعه الزمخشري (ت 538هـ) فحدّه بقوله: "التتابع هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التَّبَعِ لغيرها"⁽⁴⁾. وهو بهذا يفرق بين مجرد التشابه في الحكم الإعرابي؛ وهو ما قد يكون في غير التتابع كالمبتدأ والخبر، وبين السببية القائمة بينها، فهي الإتباع فقط، وليس عمل المتبوع في التابع كما هو الحال في المبتدأ والخبر مثلاً أو غيرهما.

(1) الكتاب، سيبويه عمرو بن عثمان بن قبر، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1988، 421/1.

(2) الموجز في النحو، ابن السراج، تحقيق: مصطفى الشويمي وبن سالم دامرji، مؤسسة بدران، بيروت، ط 1، 1965، ص 61.

(3) الحدود النحوية ضمن رسائل في النحو واللغة، الرمانى، حققها وشرحها وعلق عليها: مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، دار الجمهورية، بغداد، 1969، ص 39.

(4) المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري جار الله، تحقيق: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط 1، 1993، ص 143.

وعرّفه ابن الناظم في شرح الألفية (866هـ) بقوله: "هو المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل، والمجدد"⁽¹⁾. ويبدو أن هذا الحدّ جامع لأقسام التوابع.

أما ابن هشام (761هـ) فتابع الزمخشري في حدّه فقال: "هي الكلمات التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها"⁽²⁾، وهو تعريف الزمخشري ولكن ابن هشام استبدل لفظ (الكلمات) بلفظ (الأسماء) لتتسع دائرة البدل فتشمل غير الأسماء، وهو أيضاً يجعل الإعراب في التابع على سبيل التبع، فلا عمل للمتبوع فيه، وهو ما بينه بقوله: "التبعية ليست عندنا هي العاملة وإنما العامل عامل المتبوع".⁽³⁾

أما ابن مالك (672هـ) فعرفه بأنه: "ما ليس خبراً من مشارك ما قبله في إعرابه أو عامله مطلقاً"⁽⁴⁾، وهو أوضح في الدلالة على العامل في إعراب التابع من تعريف سابقه الزمخشري ولاحقه ابن هشام؛ إذ يوضح أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع. والصيغة الثانية قوله في الكافية:

التَّابِعُ: التَّالِيُّ بِسْلَانِ تَقِيَّدٍ فِي حَاصِلِ الْإِعْرَابِ وَالْمَجْدِدُ

ويقول في شرح هذا التعريف: "التالي يعم خبر المبتدأ وثاني المفعولين، وحال المنصوب والجواب المجزوم بعد شرط مجزوم، وقولي (بلا تقيد) فخرج ما سوى التابع، لأنها لا تساوي ما

(1) شرح ابن الناظم لألفية ابن مالك، ابن الناظم، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. دار الجيل، بيروت، 1980، ص 188.

(2) شرح قطر الندى وبلا الصدى، ابن هشام، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط 11، 1983، ص 284.

(3) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، 1984، ص 408.

(4) تسهيل الفوائد وتمكيل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، لبنان، 1967، ص 163.

قبلها في الإعراب إلا مع كون عامله الموجود في الحال غير متبدل، فلو تبدل عامل متجدد يزال التوافق في الإعراب، بخلاف المسمى تابعاً في الاصطلاح، فإن موافقته لما قبله في الإعراب لا تنقيد بعامل دون عامل⁽¹⁾. ومن أمثلة هذا الفرق - زوال التوافق بتبدل العامل - زوال التوافق بين المبتدأ والخبر حين دخول أحد النواصخ عليهما، كما في دخول (كان) وأخواتها مثلاً على المبتدأ والخبر، فبدخولها يتبدل العامل ويصبح المبتدأ اسمها المرفوع، والخبر خبرها المنصوب.

ويُلحظ على تعريف ابن مالك أنه حصر التوابع في الأسماء فقط، وهذا الحصر يُرد عليه أن التوكيد (مثلاً) من التوابع، وفيه توکيد الأفعال والحراف، وهذا ما استدركه ابن هشام بإبدال لفظ (الكلمات) بلفظ (الأسماء)، إلا أن الأشموني خرج تخصيصهم الاسم بالذكر بقوله: "إن التوكيد والبدل وعطف، النسق تتبع غير الاسم، وإنما خُصّ الأسماء بالذكر لكونها الأصل في ذلك"⁽²⁾.

2 - أقسام التوابع

اختلف في عدد التوابع فهناك من عدّها خمسة، فقال الفاكهي: "خمسة أقسام بالاستقراء: نعت، ويرادفه الوصف والصفة، وعطف البيان لما قبله، وتوکيد لفظي أو معنوي، وبدل وعطف نسق"⁽³⁾. وأطلق بعضهم⁽⁴⁾ العطف وجعله شاملًا للبيان، فتكون الأقسام أربعة.

(1) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي، منشورات جامعة القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط1، 2010، ص 1146 - 1147.

(2) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، نور الدين الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، 315/2.

(3) شرح الحدود التحوية، جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد الفاكهي، تحقيق: محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس للطباعة والنشر ، ط1، 1996، ص 177.

(4) وهو الزجاجي. بنظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، 1980، 192/1.

ويميل الباحث إلى جعلها أربعة أقسام، فعطف البيان يشبه البدل في الصورة، وأكثر مسائله محتملة له، فلا ينبغي أن يفصل بينهم⁽¹⁾؛ لذا لم يظهر للرضي فرق جلي بين بدل كل من كل وبين عطف البيان إذ يقول: "بل لا أرى عطف البيان إلا البدل"⁽²⁾، وأنه ليس عطفاً⁽³⁾ يمكن ضمه إلى البدل، ويظهر لنا من قول الرضي أنه لم ينكر وجود الفرق بينهما، ألا أنه انكر ظهر هذا الفرق ووضوحاً؛ ليصدق فيما الفصل على هذا النحو، وجعلهما تابعين اثنين لا واحداً، وإلا لعبر عن ذلك بقوله "فرق" وحسب ولكنه عبر به (الفرق الجلي) وهو لا ينفي الفرق الخفي الدقيق، وقد وافق فاضل السامرائي الرضي فيما ذهب إليه، يقول: "والحق فيما أرى أن هذا ضرب من التعسف، ولا أرى عطف البيان إلا البدل ، ولا داعي لادعاء الفروق بينهما، ويمكن الاكتفاء بباب واحد، هو البدل أو البيان"⁽⁴⁾، ثم يقترح أن يدرج عطف البيان بباب البدل تأسيساً على الأولى، يقول: "واصطلاح البدل أولى، وذلك لتنوع أنواعه: بدل بعض واستعمال، وبدل إضراب وغلط، ونسيان، فإن كلمة (بدل) أدل على المعنى من كلمة (بيان)، ولا سيما في البدل المعاير، وإن كان يمكن أن يُطلق عليه (بيان) بتأول"⁽⁵⁾. وعلىه، يرى الباحث أن التواعيد تقسم إلى أربعة أقسام سيتم ذكرها بمزيد من البيان في فصول الدراسة.

(1) ينظر: شرح اللحمة البدرية في علم اللغة العربية، ابن هشام الأنصاري، دراسة وتحقيق: هادي نهر، مطبعة بغداد، بغداد، 1977، 217/2.

(2) شرح الرضي على كافية ابن حجاج، رضي الدين الأسترابازدي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، 1978، 2/379.

(3) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، شركة ومكتبة ومطبعة على المنهج العلمي الحديث مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط1، 1966، ص ١٩٣.

(4) معاني النحو، فاضل السامرائي، مطبعة التعليم العالي، الموصل، 1990، 3/208.

(5) السابق، 3/208.

الفصل الأول

النَّعْتُ فِي دِيْوَانِ الْفَرَزْدَقِ

المبحث الأول: التعريف بالنَّعْتِ ونوعيه: السببي وال حقيقي

النَّعْتُ لغةً: "النَّعْتُ: وَصْفُ الشَّيْءِ، تَنْعَثُ بِمَا فِيهِ وَتَبَالُغُ فِي وَصْفِهِ؛ وَالنَّعْتُ: مَا نُعْتَ بِهِ.

نَعْتَهُ يَنْعَثُ نَعْتًا: وَصَفَهُ"⁽¹⁾؛ فالتعريف اللغوي يشير إلى معنى الوصف والاتصال.

وأما اصطلاحاً، فتقرب تعريفات النحويين للنَّعْتِ؛ فقد حدَّه الزمخشري بأنه "الاسم الدال على بعض أحوال الذات"⁽²⁾. وعرفه ابن عصفور بأنه "اسم أو ما هو في تقديره من ظرف أو مجرور أو جملة، يتبع ما قبله، لتصحِّص نكارة، أو لإزالة اشتراك عارض في معرفة، أو مدح، أو ذمٌّ، أو ترجم، أو تأكيد مما يدلُّ على حليته، أو نسبة، أو فعله، أو خاصة من خواصه"⁽³⁾.

يلحظ على تعريف الزمخشري الاختصار الشديد، وقصره للنَّعْتِ على الأسماء دون الأفعال والجمل، وفي مقابل هذا الاختصار يبدو تعريف ابن عصفور مطولاً، فقد شمل حالات إعراب النَّعْتِ الاسم، وشمل كذلك أقسامه من الاسم والفعل والجملة، وغايتها المعنوية التي يؤديها، وتبعيته الإعرابية للمنعوت.

(1) لسان العرب، مادة: نعت.

(2) المفصل في صنعة الإعراب، ص 149.

(3) المقرب، ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبورى، مطبعة العاني، بغداد، ط 1، 1986، ص 240.

أما السيوطي فقد عرّفه بقوله: "النَّعْتُ تابِعٌ مُكْمَلٌ لِمُتَبَوِّعِهِ لِدَلَالَتِهِ عَلَى مَعْنَى فِيهِ أَوْ فِي مُتَعَلِّقِهِ"⁽¹⁾، وهو ما ذهب إليه ابن هشام⁽²⁾.

يبدو من التعريفين اتفاقهما على وظيفة التوضيح في قولهما: المكمل لمتبوعه؛ إذ إن من وظائف النَّعْت الأساسية أنه موضح للمعرفة، كقولنا: (زارنا الرجل الكريم)، أو (الكرم قومه). ويظهر التكميل أيضاً في تخصيص النَّعْت بما يزيد عنها بعض العموم ويوضحها، نحو: (زرت مدينة مطلة على البحر).

يتضح من تعريف السيوطي وابن مالك أنَّهما يقسمان النَّعْت إلى: حقيقى وسببي؛ ففي قول السيوطي (دلالته على معنى فيه) وهذا النَّعْت الحقيقى، أو (في متعلق به) وهذا النَّعْت السببى، فهو تعريف جامع، كما أنه جاء مانعاً أيضاً؛ حيث أخرج بقيد التكميل عطف النسق والبدل؛ فهما لا يكملان المتبوع بل يماشانه، وأخرج بقيد التكميل عطف البيان والتوكيد لأنَّ الأول يقتضي الاشتراك، والثاني توكيده ذات المتبوع لفظاً أو معنىً، وبذلك يكون التعريفان قد جمعاً وظيفتي النَّعْت في التكميل، وأخرجا باقي التوابع من التعريف⁽³⁾.

(1) همع الهوامع في شرح جمع الجواجمع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1900، 116/3.

(2) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط5، 300/3، 1979.

(3) حاشية الألوسي على شرح القطر، مراجعة وتدقيق: فؤاد ناصر، مكتبة نور الصباح، تركيا - مديات، ط2، 570، 2011، ص.

أقسام النَّعْت

- **النَّعْتُ الْحَقِيقِيُّ** هو: النَّعْتُ الَّذِي يَفْهَمُ مِنْهُ صَفَّةً حَقِيقِيَّةً لِلِّمْعَوْتِ نَفْسَهُ لِفَظًا وَمَعْنَى.

وَعَرَفَهُ ابْنُ جَنِيَّ بِأَنَّهُ: "لِفَظٌ يَتَبَعُ الْاِسْمَ الْمَوْصُوفَ، تَجْلِيَّةُ لَهُ، وَتَخْصِيصُهُ مَمَّا لَهُ، مُثَلُّ أَسْمَهُ، بِذَكْرِ مَعْنَى فِي الْمَوْصُوفِ، أَوْ فِي شَيْءٍ مِّنْ سَبَبِهِ"⁽¹⁾. وَعَرَفَهُ صَاحِبُ الْأَجْرَوْمِيَّةَ بِأَنَّهُ: "هُوَ مَا رُفِعَ ضَمِيرًا مُسْتَترًا يَعُودُ إِلَى الِّمْعَوْتِ"⁽²⁾، فَحِينَ نَوْلُ: (الْعِلْمُ النَّافِعُ سَبِيلُ النَّهْوِ)، فَإِنَّ النَّعْتَ (النَّافِعُ) يُرْفَعُ ضَمِيرًا مُسْتَترًا، تَقْدِيرُهُ (هُوَ) يَعُودُ عَلَى الْعِلْمِ، فَكَانَهُ قِيلَ: الْعِلْمُ النَّافِعُ هُوَ أَيُّ عِلْمٍ. وَقَدْ عَرَفَهُ الرَّمَانِيُّ بِأَنَّهُ: "قُولُ لَهُ بِبَيَانِ زَائِدٍ عَلَى بَيَانِ الْاِسْمِ الْجَارِيِّ عَلَيْهِ، مُخْتَصٌ بِهِ"⁽³⁾.

يُلْحَظُ فِي التَّعْرِيفَاتِ الِّإِنْتَقَاقِ عَلَى اختِصَاصِ النَّعْتِ بِتَخْصِيصِ الِّمْعَوْتِ وَبِبَيَانِهِ، أَلَا أَنَّ تَعْرِيفَ ابْنِ جَنِيَّ كَشَفَ عَنْ وَجْهِ التَّخْصِيصِ وَطَرِيقِهِ؛ فَهُوَ يَكُونُ بِذَكْرِ مَعْنَى فِي الْمَوْصُوفِ أَوْ مَعْنَى فِي سَبَبِهِ.

وَالنَّعْتُ يَطَابِقُ الِّمْعَوْتَ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ، وَهِيَ:

- حالات الإعراب: الرفع، والنصب، والجر.
- التأنيث والتذكير.
- الإفراد والثنية والجمع.
- التعريف والتذكير

(1) اللَّمْعُ فِي الْعَرَبِيَّةِ، أَبُو الْفَتْحِ عُثْمَانَ بْنَ جَنِيَّ، تَحْقِيقُ: فَائزُ فَارِسُ، دَارُ الْكِتَبِ الْتَّقَ�فِيَّةِ، الْكُوِيْتُ، طِّ1، 1972، صِّ82.

(2) الْتَّحْفَةُ السَّنِيَّةُ بِشَرْحِ الْأَجْرَوْمِيَّةِ، مُحَمَّدٌ مُحَبِّيُّ الدِّينِ عَبْدُ الْحَمِيدِ، الْمَكَتبَةُ الْعَصْرِيَّةُ، صِّيدَا، طِّ1، 2002، صِّ82.

(3) الْحَدُودُ الْنَّحُوِيَّةُ، صِّ39.

وبالنظر في المثال السابق (العلم النافع سبيل النهوض) يتضح أن النعت طابق منعوته في الرفع، فالعلم: مبتدأ مرفوع، والنافع نعت مرفوع تبعاً لمنعوته (العلم)، فقد جاء (العلم) معرفة وكذلك (النافع)، والإفراد فالمنعوت ونعته مفردان، التذكير فكلاهما مذكر، فيكون النعت الحقيقي قد حقق أربعة من أنواع المطابقة العشرة مع منعوته في وقت واحد.

• الوظيفة النحوية للنعت:

يتبيّن من تعريف النعت أنه يؤدي وظائف ثلاثة تتعلق بمنعوته هي:

أولاً: بيان صفة من صفات منعوته أو ما يتعلّق به، وقد اتّضح ذلك في الحديث عن النعتين الحقيقي والسببي.

ثانياً: توضيح المنعوت المعرفة:

النعت يوضح المنعوت المعرفة، فالتعريف يفيد التخصيص، ثم يأتي النعت لإبراز صفة مميزة للمنعوت تزيده وضوحاً وجلاءً، نحو: (أحب الصديق) فالتعريف في الصديق أكسبه تخصيصاً، ولكن أبقاءه في حيز الإشتراك اللغطي مع غيره، فإذا نعت الصديق، نحو: (أحب الصديق المتناظري عن عثراتي) اتّضح المنعوت بالنعت على وجه أجي. وبذلك فسر ابن هشام التوضيح، فقد قال عنه إنه: "رفع الاشتراك اللغطي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق"⁽¹⁾.

ويؤخذ من قوله: (على سبيل الاتفاق) أن التخصيص بالتعريف يجتمع فيه كل الأسماء المستفيدة للتخصيص به، ولا تتّعّين به صفة خاصة للمعرف مما يحتاج معه لموضع آخر.

(1) أوضح المسالك، 371/3.

ثالثاً: تخصيص النكرات:

فالمنعوت النكرة يأخذ حكم العموم الذي يلزمه دلالة النكرات، فإذا نعت الاسم النكرة فإنه يكتسب تخصيصاً يخرجه من العموم المطلق في النكرات، وإن كان لا يمنحه تخصيص المعرف، وهذا التخصيص يفيد في اعتبارات نحوية منها:

- تخصيص النكرة بما يرفع عنها بعض العموم، نحو: (التنمية تتطلب جهداً واعياً)، فكلمة جهد هنا نكرة، واضح أنه ليس كل الجهد نافعاً في تحقيق التنمية، فخصصت النكرة من خلال وصفها بالنّعْت (واعياً)، فرفعت العموم، وأعطت النّعْت تخصيصاً يوضح صفتة المحقيقة للتنمية، فزادته وضوحاً.
- التخصيص بالنّعْت يجعل الاسم المنعوت مملاً لموقع إعرابية لا تجوز للنكرة المطلقة، ومنها مثلاً - أنه لا يجوز الابتداء بالنكرة مع تصديره في الجملة⁽¹⁾، فحين نقول: (رجل كريم زارنا)، فرجل مبتدأ مرفوع، وكريم نعت مرفوع، والقاعدة أنه لا يجوز الابتداء بالنكرة، ولا تصدير الجملة الاسمية بها إلا في حالات منها: أن تخصص النكرة، والنّعْت يمنحها هذا التخصيص.

(1) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث ودار مصر للطباعة، القاهرة، ط20، 1980، 217/1، 218-.

المبحث الثاني: النّعت الحقيقى المفرد في شعر الفرزدق

النّعت المفرد من أقسام النّعت الحقيقى، ذلك أنه يُنعت به الاسم السابق عليه، ويرفع

(النّعت) ضميراً مستتراً يعود على المنعوت، فهو داخل في تعريف النّعت الحقيقى كما عرفه ابن

هشام⁽¹⁾ والسيوطى⁽²⁾ وابن عقيل⁽³⁾ وغيرهم.

وفي حالة النّعت المفرد يكون النّعت اسمًا مفرداً، ويأتي على حالات، هي:

1. المشتق: وهو "ما دلّ على حدثٍ وصاحبِه؛ كضاربٍ، ومضروبٍ، وحسنٍ، وأفضلٍ"⁽⁴⁾، وهذا

يشير إلى عملية استخراج واشتراق تدور حول أصل واحد. وقد عرّف السيوطى الاشتراق بقوله:

"هو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية"

على معنى الأصل بزيادة مفيدة، لأجلها اختلف حروفًا أو هيئة"⁽⁵⁾.

2. ما أشبه الاسم المشتق: وهي أسماء جامدة يمكن تأويلها بمشتق بحيث لو أورد المشتق مكانه

في الجملة يتم المعنى، وبذلك عرّفه ابن هشام بقوله: "هو الاسم الجامد المشبه للمشتق في

المعنى"⁽⁶⁾. ومن هذه الجوامد المؤولة بمشتق⁽⁷⁾:

(1) ينظر: أوضح المسالك، 300/3.

(2) ينظر: همع الهوامع، 145/3.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 191/3.

(4) أوضح المسالك، 304/3.

(5) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، 275/1.

(6) أوضح المسالك، 304/3.

(7) حاشية الألوسي على شرح القطر، ص 569.

- الأسماء الموصولة المبدوءة بهمزة وصل: الذي والتي، ومثاهم اللذان واللثان، وجمعهما الذين واللواتي واللائي، نحو: (سمعت القول الذي سمعت)، على تأويل المسموع، اسم مفعول.
 - أسماء الإشارة: مفردها ومثاها وجمعها، نحو: سرت على الدرج هذا، على تأويل المشار إليه، والمشار اسم مفعول.
 - ذو وذوات بمعنى صاحب وما تفرع عنهم، نحو: أولو وأولات، كقوله تعالى: ﴿ وَطَعَاماً ذَا غُصَّةً وَعَذَاباً أَلِيمًا ﴾ [المزمول: ١٣]، وصاحب اسم فاعل.
 - الاسم المنسوب مذكراً ومؤنثاً ويؤول بمعنى (منسوب إلى)، نحو: هذا تاجر قدسيٌ، على تأويل: منسوب إلى القدس.
 - كلمة (ابن) الواقعة بين العلمين ولا يقصد بها الخبر، نحو: (عمر بن الخطاب خليفة عادل)، أمّا ما يقصد به الخبر فلا يكون نعتاً، نحو قولنا: (عمر بن الخطاب)، ونقصد الإخبار عنه أنه ابن الخطاب.
 - أسماء الأعداد، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً ﴾ [الواقعة: ٧]، على تأويل: المعدودين.
 - كلمة (أي) المضافة إلى نكرة مماثلة للمنعوت في المعنى، نحو: (الشافعي عالم أي عالم)، وهي مؤولة بمشتق، مثل: (عالم كبير أو إمام).
 - (ما) التي بمعنى (أي)، نحو المثل السائر: (لَأْمِرٍ مَا جَدَعْ قَصِيرٌ أَنْفَهُ، فَمَا) اسم موصول مبني في محل نصب صفة.

• المصدر: لا يصلح لأن يكون نعتاً؛ لأنه لا يصف ولا يشتمل على ضمير يعود على الموصوف، لذلك لا ينعت به إلا وفق شروط هي⁽¹⁾:

أ. أن يتلزم دائماً حال الإفراد فلا يثني.

ب. أن يلزم حال التذكير فلا يؤنث.

وذلك نحو: (مررت برجٍ عدِّي، ومررت برجالٍ عدِّي، ومررت بامرأةٍ عدِّي، ومررت بنسوةٍ عدِّي). وفي ذلك يقول ابن مالك:

ونَعْ وَبِمَ صَدَرَ كَثِيرًا فَالْتَّزَمُوا إِلَهَ رَادَ وَالْتَّذَكِيرَا⁽²⁾

ويعلل الأزهري هذا الالتزام بالإفراد والتذكير؛ لأن المصادر لا تثنى، ولا تجمع، ولا تؤنث⁽³⁾.

• تطبيقات النعت المفرد في شعر الفرزدق

1 - النعت المفرد - المشتق:

ورد في شعر الفرزدق كثير من شواهد النعت المفرد - المشتق، وهي:

- قال مادحا أبا عبد الملك عبد الله بن عبد الأعلى بن أبي عمرة الشاعر الشيباني:

وأَرْضٌ بِهَا جَيْلَانُ رِيحٌ مَرِيضَةٌ، يَغْضَبُ الْبَصِيرُ طَرْفَةٌ مِنْ فَضَائِهَا⁽⁴⁾

الشاهد في قوله: مجيء كلمة (مرি�ضة) نعتاً حقيقياً مفرداً مجروراً؛ لأن نعت (ريح) المجرور بالإضافة، و(مرىضة) مشتق، وهي صفة مشبهة.

(1) ينظر: أوضح المسالك، 3/312.

(2) أوضح المسالك، 3/312.

(3) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، 117/2.

(4) ديوان الفرزدق ص 11؛ جيلان: ما أجالته الريح من الحصى.

وقال فيها أيضاً:

وَوَفْرَاءٌ لَمْ تُخْرِزْ بِسَيْرٍ وَكِيعَةٍ، غَدَوْتُ بِهَا طَيَّاً يَدِي فِي رِشَائِهَا⁽¹⁾

الشاهد في قوله: (ووفراء لم تخرز سير وكيعة)، فقد جاءت الصفة المشبهة (وكيعة) نعتاً ثانياً مفرداً مجروراً.

- قال مفتراً وهاجياً المهلب بن أبي صفرة:

غَطَارِيفُ مِنْ قَيْسٍ مَتَى أَدْعُ فِيهِمْ وَخَنْدِفَ يَأْتُوا لِلصَّرِيخِ الْمُتَوَّبِ⁽²⁾

الشاهد في قوله: (يأتوا للصريح المثوب)، فقد جاء اسم الفاعل (المثوب) نعتاً مجروراً مفرداً لـ(الصريح).

- قال مادحاً سليمان بن عبد الملك:

إِذَا تَرَكُوا مِنْهُنَّ كُلَّ شِمْلَةٍ حَذَفَ جُلُّهَا أَخْفَافَهُنَّ التِي لَهَا
بَصَائِرٌ مِنْ مَخْرُوقَهَا الْمُتَقَوِّبِ⁽³⁾

الشاهد في قوله: من مخروقها (المتقوب)، حيث جاء اسم الفاعل (المتقوب) نعتاً مفرداً مجروراً لـ(مخroc).

(1) ديوان الفرزدق ص12؛ الوفراء: الملاي، ويقصد بها الناقة. ينظر: لسان العرب، مادة: وفر، وكيعة: قوية متينة. ينظر: لسان العرب، مادة: وكم.

(2) ديوان الفرزدق، ص18؛ غطارييف: الواحد غطريف وهو السيد الكريم. ينظر: لسان العرب، مادة: غطرف، وخندف: امرأة إلياس بن خضر بن نزار واسمها ليلى بنت حلوان.

(3) السابق، ص22؛ الشملة الناقة السريعة، الرحمات: الواحد رخصة طائر من الحوارج. يقول: إذا ماتت معهم ناقة وتركوها للجوارح والذئاب، سلخوها وجعلوا جلدتها على أخلف الإبل التي معهم وقاية لها؛ لأن اشتدادهم في السير خرق إخفاقها وقشرها فسألت دماءها.

- قال مادحاً الحاج بن يوسف:

أَرْضٌ رَمِيْتَ إِلَيْهَا، وَهُنَى فَاسِدَةٌ، بَصَارِمٌ مِنْ سُيُوفِ اللَّهِ مَشْبُوبٌ⁽¹⁾

الشاهد في قوله: (بصارم من سيف الله مشبوب)، فقد جاء اسم المفعول (مشبوب) نعتاً ثانياً مفرداً مجروراً للاسم المجرور لفظاً (صارم).

وفي البيت شاهد ثانٍ وهو مجيء شبه جملة (من سيف الله) في محل جر نعت أول.

- قال ذاكراً أولاده:

يَقُوْدُونَ بِي إِنْ أَعْمَرْتَنِي كُلَّ أَهْوَجَ شَاغِبٍ⁽²⁾

الشاهد في قوله: (كل أهوج شاغب)، حيث جاء اسم الفاعل (شاغب) نعتاً مفرداً مجروراً لـ(أهوج).

- قال مفتخراً بنفسه ومكانة قومه:

الْمَانِعِينَ غَدَةَ الرَّوْعِ نِسْنَوْتَهُمْ وَالضَّارِبِينَ كِبَاشَ الْعَارِضِ الْلَّجِبِ⁽³⁾

الشاهد في قوله: (كباش العارض للجب)، حيث جاءت الصفة المشبهة (الجب) نعتاً مفرداً مجروراً لـ(العارض).

- قال يهجو حريراً وقومه:

يَا ابْنَ الْمَرَاغَةِ! إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَنِي حِثُّ التَّقْتُ فِي الذُّرِّيِّ الْبَيْضُ الْمَاجِبُ⁽⁴⁾

(1) السابق، ص25؛ الصارم: السيف. ينظر: لسان العرب، مادة: صرم.

(2) ديوان الفرزدق، ص29؛ يقودون بي: أي يقودون بي حال عجزي وهرمي. أعمرتني منية: جعلتني أكبر وأشيخ.

(3) السابق، ص39؛ غدة الروع: يوم النزال، كباش: السيد العظيم. ينظر: لسان العرب، مادة: كبش، العارض: السحاب استعارة للحبيش. ينظر: لسان العرب، مادة: عرض، اللجب: ذو الضوضاء والجلبة كناية عن الكثرة. ينظر: لسان العرب، مادة: لجب.

(4) السابق، ص66؛ الذري: القمم، المناجيب: وأصلها نجيب، وهو السيد.

الشاهد في قوله: (حيث النقت في الذرى البيض المناجِبُ؛ إذ جاءت الصفة المشبهة الجمع
مناجِبُ) نعتاً مفرداً مرفوعاً لـ(البيض).

- قال يهجو جريرا:

أَقْدَقَدْ جَلْفَ بْنَيْ كُلْيَبِ **قَلَائِدَ فِي السَّوَالِفِ بَاقِيَاتِ⁽¹⁾**

الشاهد في قوله: (قلائد في السوالف باقيات)؛ فجاء اسم الفاعل المؤنث الجمع (باقيات) نعتاً مفرداً منصوباً - وعلامة نصبه الكسرة عوضاً عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم - لـ(قلائد).

- قال يهجو جريرا:

وَرَدَ عَلَيْكُمْ مُرْدَفَاتِ نِسَاعُكُمْ **بِنَا يَوْمَ ذِي بَيْضٍ صَلَادُمْ قُرَّحُ⁽²⁾**

الشاهد في قوله: (صلادم قرخ)، حيث جاء جمع الفاعل قارح وهو (قرخ) نعتاً مفرداً مرفوعاً لـ(صلادم).

- قال يهجو جريرا:

فَلَا يَحَامِي عَلَى الْأَحْسَابِ مُنْفَلِقُ **مُقْنَعٌ حِينَ يُلْقَى فَاتِرُ النَّظَرِ⁽³⁾**

في هذا البيت شاهدان، هما:

الشاهد الأول: جاء في قوله (مُقْنَعٌ حِينَ يُلْقَى فَاتِرُ النَّظَرِ) اسم المفعول (مُقْنَعٌ) نعت أول مفرد مرفوع لـ(منافق).

(1) ديوان الفرزدق، ص100؛ الجلف: الغليظ الجافي. ينظر: لسان العرب، مادة: جلف، السوالف: الواحدة سالفة: صفحة العنف. ينظر: لسان العرب، مادة: سلف.

(2) السابق، ص117؛ يوم ذي بيض: أحد أيامهم المعروفة قبل الإسلام، صلادم: الواحد صلادم: الأسد، القرح: الواحد قارح: وهو من ذي الحافر ما شق نابه.

(3) السابق، ص262؛ مقنع وفاتر النظر: من صفات النساء فهو يغطي وجهه وفاتر اللحظ كالنساء.

والشاهد الثاني: جاء اسم فاعل (فاتر) نعتاً مفرداً ثانياً مرفوعاً لـ(مُنْقَلِّق)، وهو مضاف، و(النظر) مضاف إليه مجرور. وهنا شاهد أيضاً على تعدد النعت لمنعوت واحد.

- قال في مدح آل الملهم:

أَمَا يَزِيدُ، فَإِنَّهُ تَأْبَى لَهُ نَفْسٌ مُوَطَّنَةٌ عَلَى الْمِقْدَارِ⁽¹⁾

الشاهد في قوله: (نفس موطنة على المقدار)، حيث جاء اسم المفعول المؤنث (موطنة) نعتاً مفرداً مرفوعاً لـ(نفس).

- قال في مدح سليمان بن عبد الملك:

كَمْ أَدْلَجْتُ بِي سَخْوَةً مِنْ لَيْلَةٍ شَهْبَاءُ، أَوْ سَمِعْتُ رَئِيزَ الْمُخْدِرِ⁽²⁾

الشاهد في قوله: (كم أدلجمت بي سخوة من ليلة شهباء)، حيث جاءت الصفة المشبهة (شهباء) نعتاً مفرداً مجروراً لـ(ليلة)، وعلامة جره الفتحة عوضاً عن الكسرة؛ لأنها ممنوع من الصرف، فهو صفة على وزن فعلاء.

2 - النعت المفرد الجامد المؤول بمشتق:

ورد في ديوان الفرزدق عدد من الشواهد التي يستشهد بها على النعت المفرد الجامد المؤول

بمشتق، وهي:

- قال في مدح الوليد بن عبد الملك:

وَرِثُوا مَا شُورِتُهَا لِغُثْمَانَ الَّتِي كَانَتْ ثُرَاثَ نَبِيِّنَا الْمُتَّخِدِ⁽¹⁾

(1) ديوان الفرزدق، ص265؛ موطنـة: مهـيـنا ومحـمـولة يـقـولـ: بـأنـه لا يـأـبـى التـسـليم لـمـشـيـة الـقـدـر وـالـتـسـليم بـحـكـم الله.

(2) السابق، ص290؛ أدلجمـتـ: سـارـتـ فـي اللـيلـ، سـخـوـةـ: العـرـجـ، الـمـخـدـرـ: الأـدـ.

الشاهد في قوله: (ورثوا مشورتها لعثمان التي)، حيث جاء الاسم الموصول (التي) المبني على السكون في محل نصب نعت مفرد لـ (مشورة).

- قال في مدح الحاج بن يوسف التقي:

هُوَ الشَّهَابُ الَّذِي يُرْمِي الْعَدُوَّ بِهِ **وَالْمَشْرِفُ الَّذِي تَعَصَّى بِهِ مُضَرٌ**⁽²⁾

في البيت شاهدان، هما:

الشاهد الأول: هو (الشهاب الذي)، حيث جاء الاسم الموصول المذكر (الذي) المبني على السكون في محل رفع نعت لـ (شهاب)، وهو مؤول بمشتقة و (المرمي العدو به).

والشاهد الثاني: (المشرف الذي)، حيث جاء الاسم الموصول (الذي) المبني على السكون في محل رفع نعت مفرد لـ (المشرف)، وجاء الاسم الموصول هنا جامداً مؤولاً بمشتقة هو (المعصي به).

- قال في مدح سفيان بن عمرو العقلي:

سَتَبْلُغُ مِذْكَارَةً غَرَاءَ عَنْنِي **بَبْطِنِ الْعِرْضِ سُفِيَّانَ بْنَ عُمَرِ**⁽³⁾

الشاهد في قوله: (سفيان بن عمرو)، حيث جاءت كلمة (بن) الواقعة بين علمين نعتاً منصوباً مفرداً لـ (سفيان).

- قال يهجو جريرا:

كَلَمَتُ مُرْؤَعُكَ الَّتِي تُقْنَى بِهَا **لَوْ جَادَ سَرْجُكَ وَاسْتَجَدَ عِذَارٌ**⁽¹⁾

(1) السابق، ص 291.

(2) ديوان الفرزدق، ص 301؛ المشرف: السيف، تعصى به: تعتمد عليه.

(3) السابق، ص 302؛ العرض: جبل مطل على بلد فاس بالمغرب.

الشاهد في قوله: (كلمت مرءتك التي)، حيث جاء الاسم الموصول المؤنث (التي) المبني على السكون في محل رفع نعت مفرد لـ (مروءة).

- قال في مدح أبي عبد الملك الشيباني الشاعر :

قطفْتُ عَلَى عِيرَانَةِ حِمِيرِيَّةٍ كُمِيتٌ؛ يَئْطِ النَّسْعَ مِنْ صُدَائِهَا⁽²⁾

الشاهد في قوله: (على عيرانة حميرية)، حيث الاسم المنسوب إلى مؤنث (حميرية) المؤول بمشتق، هو (المنسوب إلى حمير) نعتاً مجروراً مفرداً لـ (عيرانة).

- قال يهجو بنى جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة:

إِذَا الْأَفْقُ الْغَرْبِيُّ أَمْسَى كَاتِهُ سَدَى أَرْجُوَانِ وَاسْتَقَلَتْ عَبُورُهَا⁽³⁾

الشاهد في قوله: (إذا الأفق الغربي)، حيث جاء الاسم المختوم بباء النسب (الغربي) المؤول بمشتق، وهو (المنسوب إلى الغرب) نعتاً مفرداً مرفوعاً لـ (الأفق).

- قال في مدح يزيد بن عبد الملك:

فَقُتْلُتُ: أَلَيْسَ اللَّهُ قَبْلَكُمَا الَّذِي كَفَانِي زِيَادًا ذَا الْعَرَى وَالشَّكَائِمِ⁽⁴⁾

الشاهد في قوله: (زياداً ذا العرى)، حيث جاءت (ذا) بمعنى (صاحب) نعتاً منصوباً مفرداً -
وعلامة نصبه الألف؛ لأنها من الأسماء الخمسة، وهو مضاف: العرى: مضاف إليه مجرور - لـ
(زياداً)، وفي البيت شاهد آخر وهو (الذي) حيث جاء الاسم الموصول في محل رفع نعت.

(1) السابق، ص304؛ كلمت: جرحت.

(2) ديوان الفرزدق، ص11؛ عيرانة: الناقة، حميرية: نسبة إلى حمير.

(3) السابق، ص316؛ سدى أرجوان: أراد إذا أحمر الأفق، العبو: الشعري.

(4) السابق، ص591؛ ذو العرى والشكائم: صاحب الصولة والجبروت.

- قال يذكر زوجته حدراء:

**بَيْنَ الْأَحَاوِصِ مِنْ كَلْبٍ مُرَكَّبٍ
وَبَيْنَ قَيْسِ بْنِ مَسْعُودٍ وَبِسْطَامٍ⁽¹⁾**

الشاهد في قوله: (وبين قيس بن مسعود)، إذ جاءت كلمة (ابن) الواقعة بين علمين نعتاً مفرداً مجروراً له (قيس).

- قال في قتل قتيبة بن مسلم، وقتل وكيع بن حسان، ومدح سليمان بن عبد الملك، وهجا قيساً وجرباً:

**نَدِمْتَ عَلَى الْعِصْيَانِ لِمَا رَأَيْتَ
كَأْنَا ذُرِّي الْأَطْوَادِ ذَاتِ الْمَخَارِمِ⁽²⁾**

الشاهد في قوله: (كأنا ذري الأطواود ذات المخارم)، فجاءت كلمة (ذات) نعتاً مفرداً مجروراً له (الأطواود).

3 - النّعت بالمصدر:

استعمل الفرزدق النّعت بالمصدر في أبيات عديدة، هي:

- قال في مدح أسد بن عبد الله:

**إِنِّي حَافَتُ بِأَعْنَاقِ مُعَلَّقَةٍ
قَدْ أَلْزَمْتُ مِنْ رُؤُوسِ النَّبِيبِ أَذْقَانًا
هَذِي تُساقُ إِلَى حَيَثُ الدَّمَاءُ
لَهُ يَبْلُلُ مِنْ عَلَقِ الْأَجْوَافِ كَتَانًا
لَمْ دَخَلْتَ مَدْحِنَاهَا لَا يُوازِنُهُ
مَدْحُ عَلَى كُلِّ مَدْحٍ كَانَ عَلِيَانًا⁽³⁾**

(1) السابق، ص 602؛ مركبها: نسبة.

(2) ديوان الفرزدق، ص 614.

(3) السابق، ص 633.

الشاهد في قوله: إتيانه بالمصدر (هدي) مجروراً نعتاً مفرداً ثالثاً - بعد معلقة والجملة الفعلية -،

و فيه أيضاً شاهد على تعدد النعوت في شعر الفرزدق.

- قال:

الْمَا عَلَى دَارٍ، بِمُنْقَطِعِ الْلَّوْيِ
خَلَاء، تَعْفِيهَا رِيَاحُ الْجَنَابِ⁽¹⁾

الشاهد في قوله: (الما على دار بمنقطع اللوى خلاء)، فقد جاء المصدر (خلاء) نعتاً مفرداً

مجروراً.

- وقال فيه أيضاً:

وَمَنْ وَرِثَ الْعُودَيْنِ وَالْخَاتَمَ الَّذِي
لَهُ الْمُلْكُ وَالْأَرْضُ الْفَضَاءُ رَحِيبُهَا⁽²⁾

الشاهد في قوله: (له الملك والأرض الفضاء)، حيث أتى المصدر (فضاء) نعتاً حقيقياً مفرداً

مرفوعاً.

• النّعت الحقيقي عندما يكون جملة

تأتي الجملة - الاسمية أو الفعلية - في محل النّعت بشروط هي:

1. أن تأتي بعد نكرة: جريا على القاعدة النحوية: (الجمل بعد النكرات صفات)؛ وذلك لأنها مؤولة

بنكرة فهي تناسب النكرة، نحو: (قام رجل ذهب أبوه)، و (مررت برجل أبو زيد) بمعنى (كائن

أبوه زيد)⁽³⁾. فلا تقع النكرة نعتاً لمعرف، وفي ذلك يقول ابن مالك:

وَنَقْتُلُ وَبِجَمَادٍ هِيَ مُنْكَرٌ فَأُعْطِيَتْ مَا أُغْطِيَتْ هِيَ خَبَراً⁽⁴⁾

(1) السابق، ص36؛ (يقال: خلا خلو وخلاء) لسان العرب، مادة: خلو.

(2) ديوان الفرزدق، ص57؛ العودين: منبر الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم - وعصاه الشريفين.

(3) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، 297/2.

(4) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 3/195.

نحو: رأيت رجلا يهروء؛ أي رجلا مهروءا.

إلا أن ابن جني قرر عدم جواز وصف المعرفة بالنكرة، وعد الجملة نكرة، فهو ليس قائلا

بتجریدها عن التعريف والتکير⁽¹⁾. وتتابع ابن جني من المتأخرین على اعتبار الجملة نكرة ابن

يعيش⁽²⁾.

ثم أجاز وصف المعرفة بالجملة مشترطاً أن يؤتى فيه بالاسم الموصول، فقال: "ومن ذلك

أنهم لما أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة - ولم يجز أن يجروه عليها لكونها

نكرة - أصلحوا اللفظ بإدخالها (الذي) لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة، فقالوا: (مررت بزيد

الذی قام أخوه)⁽³⁾.

ومن الذين خالفوا ابن جني ابن عقيل معتبراً الجملة مؤولة بنكرة وليس نكرة⁽⁴⁾، ومنهم

أيضاً الرضي حيث اعترض على من قال: إن الجملة نكرة؛ لأنها حكم والأحكام نكرات، معللاً ذلك

بأن كونها حكماً وإن اقتضى أنه مجهول فهو لا يقتضي التکير؛ لأن معنى التکير ليس كون

الشيء مجهولاً⁽⁵⁾.

وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا خصصت بوصف المعرفة، ومثل لذلك بقوله تعالى:

﴿فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ أَسْتَحَقَ عَلَيْهِمُ الْأَوَّلَيْنِ﴾ [المائدة: ١٠٧]، فجعل (الأوليان)

(1) الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 2006، 321/1.

(2) شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، تحقيق: جميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2003، 54/3.

(3) الخصائص، 321/1.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 196/3-200.

(5) ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، 298/2-299.

المعروف بـأ، نعتاً (لآخرن) النكرة، لوصفه بالجار وال مجرور وتقدير الكلام وأخرين الأوليان يقومان مقامهما. كما أجاز بعضهم نعتـ المعرف بلـ الجنس ذلك أن اسم الجنس فيه عموم لأفراد جنسه، وهو بهذا العموم يقترب من النكرة، وقد عـ ابن الناظم ذلك بـ "قرب مسافته من التكير"⁽¹⁾، وما في حكمها وهو الجملة، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِيَّاهُ لَهُمْ أَيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ الْنَّهَارَ ﴾ [يس: ٣٧]⁽²⁾، فجعل جملة (نسـلـخ منهـ النـهـارـ) في محل نـعـتـ لـ (الـلـيلـ)؛ لأنـ اللـيلـ اـسـمـ جـنـسـ وـهـ قـرـيبـ منـ النـكـرـةـ لـعـمـومـهـ.

ومن شواهد أصحاب هذا الرأي قول رجل من بني سـلـولـ:

وَلَقَدْ أَمْرُرْ عَلَى اللَّئِيمِ يَسْبُّنِي فَمَضِيَّثُ ثُمَّتَ قَاتَ لَا يَقْنِينِي
إلا أنـ ابنـ عـقـيلـ لمـ يـجـوـزـ فيـهـ كـوـنـ الـجـمـلـ نـعـتاـ، علىـ اعتـبارـ الأـصـلـ فيـ الـجـمـلـ الـتـيـ تـقـعـ
بعدـ الـمـعـارـفـ، وـقـالـ: (فـنـسـلـخـ) صـفـةـ لـلـيلـ، وـيـسـبـنـيـ صـفـةـ لـلـئـيمـ وـلـاـ يـتـعـيـنـ ذـلـكـ، لـجـواـزـ كـوـنـ (فـنـسـلـخـ)
وـ(يـسـبـنـيـ) حـالـيـنـ⁽³⁾.

2. أن يربط الجملـةـ النـعـتـيةـ رـابـطـ بـالـمـنـعـوتـ وـهـ الضـمـيرـ العـائـدـ إـلـىـ الـمـنـعـوتـ، نـحـوـ: (جـاءـنـيـ خـبرـ
وـقـعـهـ طـيـبـ)⁽⁴⁾، وـقـدـ يـحـذـفـ هـذـاـ الرـابـطـ إـنـ دـلـتـ عـلـيـهـ قـرـيـنـةـ السـيـاقـ⁽⁵⁾، كـوـلـهـ تـعـالـيـ: ﴿ وَأَتَّقُواً
يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ [الـبـقـرةـ: ٤٨]؛ فـالـمـقـدـرـ: لـاـ تـجـزـيـ فـيـهـ نـفـسـ شـيـئـاـ.

(1) شـرحـ ابنـ النـاظـمـ عـلـىـ أـلـفـيـةـ ابنـ مـالـكـ، تـحـقـيقـ: مـحمدـ باـسـلـ عـيـونـ السـوـدـ، دـارـ الـكـتـبـ الـعـلـمـيـةـ، بـيـرـوـتـ، طـ1ـ، 2000ـ، صـ351ـ.

(2) ضـيـاءـ السـالـكـ إـلـىـ أـوـضـحـ الـمـسـالـكـ، مـحمدـ عـبـدـ العـزـيزـ النـجـارـ، مـؤـسـسـةـ الرـسـالـةـ، بـيـرـوـتـ، 2001ـ، 3ـ، 133ـ/ـ3ـ.

(3) شـرحـ ابنـ عـقـيلـ عـلـىـ أـلـفـيـةـ ابنـ مـالـكـ، 197ـ/ـ3ـ.

(4) السـابـقـ، 198ـ/ـ3ـ.

(5) السـابـقـ، 197ـ/ـ3ـ - 198ـ.

3. أن تكون الجملة المنعوت بها جملة خبرية، فلا ينعت بالجملة الإنسانية طلبيةً أو غير طلبية⁽¹⁾.

وقد أُول النهاة بعض الشواهد التي ظاهرها ورود الجملة الطلبية في محل نعت بتقدير محدود، مثل قول الراجز العجاج:

حَتَّىٰ إِذَا جَنَ الظَّلَامَ وَأَخْتَطَ جَاؤُوا بِمَذْقِي. هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطْ؟⁽²⁾
فقد خرّجوه على إضمار القول، أي جاءوا بمذق - اللبن المخلوط بالماء يقل بياضه -
مقول فيه: هل رأيت الذنب؟

- النّعت عندما يكون جملة فعلية في شعر الفرزدق

ورد في شعر الفرزدق عدد من الأبيات جاء فيها النّعت جملة فعلية، هي:

- قال في مدح هريما بن أبي طحمة المجاشعي:
أَعْفَرِي! لَقَدْ جَلَىٰ هُرَيْمَ بْنَ سَيْفِهِ وُجُوهًا عَلَيْهَا غُبْرَةٌ فَتَجَلَّتِ⁽³⁾
الشاهد في قوله: (وجوهاً علّتها غبرة)، حيث جاءت الجملة الفعلية (علّتها غبرة) في محل نصب
نعت لكلمة (وجوها).

- قال في مدح يزيد بن عبد الملك:
أَرْجَيِي، أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لِحَاجَةٍ، بِكَفِيْكَ بَعْدَ اللهِ يُرجِيْ قَضاؤُهَا⁽⁴⁾
تقدير الجملة: حاجة يرجى قضاها يكفيك بعد الله.

(1) أوضح المسالك، 310/3. وينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، 2/297.

(2) أوضح المسالك، 310/3.

(3) ديوان الفرزدق، ص103؛ جلّى: كشف.

(4) السابق، ص 14.

والشاهد في قوله: مجيء الجملة الفعلية من الفعل المبني للمفعول ونائبه في محل جر نعت لـ(حاجة).

- قال في مدح عبد الملك بن مروان:
يَأْبَى، إِذَا قَلْتُ أَنْسَى ذِكْرَ غَازِيَّةٍ، قَلْبٌ يَحْنَ إِلَى الْبَيْضِ الرَّعَابِيبِ⁽¹⁾
الشاهد في قوله: (قلب يحن إلى البيض الرعابيب)، حيث جاءت الجملة الفعلية (يحن إلى البيض) في محل رفع نعت للفاعل (قلب). وفيه شاهد ثان حيث جاءت (الرّعابيب) نعتاً مفرداً مجروراً لـ (البيض).

- قال ذاكراً أبناءه:
وَلِكِنَّهُمْ رَيْحَانُ قَلْبِي، وَرَحْمَةٌ مِنَ اللَّهِ أَعْطَاهَا مَلِيكُ الْعَوَاقِبِ⁽²⁾
الشاهد في قوله: (أعطاهما مليك العواقب)، فقد جاءت الجملة الفعلية في محل رفع نعت منعوه الاسم المرفوع بالعاطف على مرفوع (رحمة).

- قال في فخر على جرير:
يَحْمِي إِذَا اخْتَرَطَ السَّيُوفُ نِسَاءَنَا ضَرْبٌ تَخِرُّ لَهُ السَّوَادُ أَرْعَلِ⁽³⁾
الشاهد في قوله: (ضرب تخر له السواعد)، حيث جاءت الجملة الفعلية في محل رفع نعت لـ (ضرب).

- قال في مدح يزيد بن عبد الملك:
وَلَقَدْ ذَرَكْتَ بِـوَاحِفِينِ بَقِيَّةً يَرْجُونَ سَبِيلَ نَدَاكَ غَيْرَ الْمُفْحِلِ⁽⁴⁾

(1) السابق، ص 25؛ الرعابيب: الواحدة رعبوبة، الجارية البيضاء، الحسنة المنظر.

(2) ديوان الفرزدق، ص 29.

(3) السابق، ص 490؛ الأرع: المسترخي، اخترط السيوف: فلت.

(4) السابق، ص 465.

الشاهد في قوله: (يرجون سبب نداك)، حيث جاءت الجملة الفعلية في محل نصب نعت لـ(بنقية).

- قال يهجو جريرا:

أَفَاخَ وَأَفَى الدَّرْعَ عَنْهُ، وَلَمْ أَكُنْ لِأَقْيِدْ رُعْيَ مِنْ كَمِّيٍّ أَقَاتِلَهُ⁽¹⁾

الشاهد في قوله: مجيء الجملة الفعلية (أقاتله) في محل جر نعت لكلمة(كمي) المجرورة بـ(من).

- قال في مدح الأبرش الكلبي:

فَإِنِّي، وَالرَّكَابُ حَلِيفُ كَلْبٍ، كَرِيمٌ سَاقَهُنَّ إِلَى كَرِيمٍ⁽²⁾

الشاهد في قوله: (كريم ساقهن إلى كريم)، حيث جاءت الجملة الفعلية (ساقهن) في محل رفع نعت لخبر كان المرفوع (كريم).

- قال يهجو جريرا:

خَنَادِيدُ يَنْمِيهَا لَأَغْوَجَ مُشْرِفٌ عَلَى الْخَيْلِ حَطَامَ فَؤُوسَ الشَّكَائِمِ⁽³⁾

الشاهد في قوله: (ينميها)، حيث جاءت هذه الجملة الفعلية في محل رفع نعت لـ (خناديد).

- قال في الفخر:

فَمَا التَّقِيَّا فَأَعْلَمُهُمْ نُحُسُّهُمْ ضِرَابًا تَرَى مَا بَيْنَهُ مُتَنَاهِيَا⁽⁴⁾

الشاهد في قوله: (ضرابا ترى ما بينه متناهيا)، حيث جاءت الجملة الفعلية (ترى ما بينه) في محل نصب نعت لـ(ضرابا).

(1) ديوان الفرزدق، ص 506.

(2) السابق، ص 559.

(3) السابق، ص 564؛ الخناديد: الواحد خنديذ: الفرس الضخم، أغوج: فحل مشهور ، الشكيمة: حديدة تتوضع في شدق البعير.

(4) السابق، ص 650؛ فألتهم نحو سهم: تعرضوا لهم متوهمين أنهم قادرون على مغالبتهم.

- قال في الفخر:

وَكُنْتُ أَبْنَ أَشْيَاخٍ يُجِيرُونَ مَنْ جَنَّى
وَيُحْيِونَ كَالْغَيْثِ الْعِظَامَ الْبَوَالِيَا⁽¹⁾

الشاهد في قوله: (ابن أشياخ يجرون من جنى)، فقد جاءت الجملة الفعلية في محل جر نعت لـ(أشياخ).

- قال يهجو جريرا ويفخر عليه:

بَنَاءً يُرَى عِنْدَ الْمَجَرَّةِ عَالِيَا⁽²⁾
بَنَى لِي بِهِ الشِّيخَانِ مِنْ آلِ دَارِ

الشاهد في قوله: (بناء يُرى عند المجرة عاليًا)، حيث جاءت الجملة الفعلية (يرى) في محل نصب نعت لـ(بناء).

- قال:

فَدِ اقْتَسَمْتُ عَيْنَاكِ يَوْمَ اقْتِسَامُهَا⁽³⁾
حُشَاشَةً نَفْسٍ مَا يَحْلُ اقْتِسَامُهَا

الشاهد في قوله: (حشاشة نفس ما يحل اقتسامها)، فقد جاءت الجملة الفعلية في محل نصب نعت لـ(حشاشة).

- قال يهجو جريرا:

وَقَدْ عَلِمَ الْجَانُونَ أَنَّ أَبْنَ غَالِبِ
لِكُلِّ دَمٍ، قَالُوا هَرْقَنَاهُ، غَارِمَهُ⁽⁴⁾

الشاهد في قوله: (لكل دم قالوا هرقناه)، فقد جاءت الجملة الفعلية (قالوا) في محل جر نعت للاسم المجرور بالإضافة (دم).

(1) ديوان الفرزدق، ص 653.

(2) السابق، ص 655.

(3) السابق، ص 553.

(4) السابق، ص 557.

- النَّعْتُ عِنْدَمَا يَكُونُ جَمْلَةً اسْمِيَّةً فِي شِعْرِ الْفَرَزدقِ

وَرَدَ فِي شِعْرِ الْفَرَزدقِ عَدْدٌ مِنَ الشَّوَاهِدِ عَلَى مَجِيءِ النَّعْتِ جَمْلَةً اسْمِيَّةً، هِيَ:

- قَالَ فِي الْمَدْحِ:

جَاءَتْ بِهِ حُرَّةٌ كَالشَّمْسِ طَالِعَةً لِلْبَدْرِ، شَيْمَتُهَا : إِلْسَامٌ وَالْحَسْبُ⁽¹⁾

الإعراب: حرة فاعل مرفوع. طالعة: نعت أول مرفوع.

وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: (شَيْمَتُهَا إِلْسَامٌ)، حِيثُ جَاءَتِ الْجَمْلَةُ اسْمِيَّةً فِي مَحْلِ رُفْعٍ نَعْتَ ثَانٍ لِ(حَرَةِ).

- قَالَ فِي الْأَقْعُسِ بْنِ ضَمِيمِ الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَثْأِرَ لَابْنِهِ مَزَادَ بْنَ عَوْفَ بْنَ الْقَعْقَاعِ، فَأَتَاهُ لِيَلَا، فَهَابَ

عَوْفًا أَنْ يَقْدِمَ عَلَيْهِ، فَرَمَاهُ بِسَهْمٍ مِنْ بَعِيدٍ، فَسَمِعَ عَوْفٌ حَفِيفَ السَّهْمِ فَاتَّقَاهُ بِسَاقِهِ وَرَجَعَ

الْأَقْعُسُ أَدْرَجَهُ:

وَلَكِنْ وَجَدْتُ السَّهْمَ أَهْوَنَ فُوقَةً عَلَيْكِ، فَقَدْ أَوْدَى دَمَ أَنْتَ طَالِبُهُ⁽²⁾

الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: (فَقَدْ أَوْدَى دَمَ أَنْتَ طَالِبُهُ)، حِيثُ جَاءَتِ الْجَمْلَةُ اسْمِيَّةً (أَنْتَ طَالِبُهُ) فِي مَحْلِ

رُفْعٍ نَعْتَ لِ(دَمِ).

- قَالَ فِي مَدْحِ بِلَالَ بْنَ أَبِي بَرْدَةَ:

لَئِنْ بَلَّ لِي أَرْضِي بِلَالٌ بِدْفَقَةٍ مِنَ الْغَيْثِ فِي يُمْنَى يَدِيهِ انسِكَابُهَا⁽³⁾

الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: (بِدْفَقَةٍ مِنَ الْغَيْثِ فِي يُمْنَى يَدِيهِ انسِكَابُهَا)، فَقَدْ جَاءَتِ الْجَمْلَةُ اسْمِيَّةً فِي (يُمْنَى

يَدِيهِ انسِكَابُهَا)، وَتَقْدِيرُهَا: انسِكَابُهَا فِي يُمْنَى يَدِيهِ، فِي مَحْلِ جَرِ نَعْتَ لِ(دْفَقَةِ).

(1) ديوان الفرزدق، ص 38.

(2) السابق، ص 43؛ أودى: ذهب سدى.

(3) السابق، ص 47.

- قال يعاتب معاوية:

وَقَدْ رُمْتَ أَمْرًا يَا مُعاوِيَةَ دُونَهُ خِيَاطِفُ عِلْوَدٌ صِعَابُ مَرَاتِبِهِ⁽¹⁾

في هذا البيت شاهدان، هما:

الشاهد الأول: جاءت الجملة الاسمية (دونه خياطف علود) في محل نصب نعت للكلمة(أمرا)

المفعول به.

الشاهد الثاني: في قوله (علود صعب مراكبه)، فقد جاءت الجملة الاسمية (صعب مراكب) في

محل نعت مجرور لـ(علود).

- قال في مدح أبان بن الوليد بن مالك الزبيدي:

وَأَنْتَ أَمْرُؤٌ ثُبَّتْتَ أَنَّكَ تَشْتَرِي مَكَارِمَ، وَهَابُ الرَّجَالِ يَهَابُهَا⁽²⁾

الشاهد في قوله: (مكارم وهاب الرجال يهابها)، فجاءت الجملة الفعلية (يهابها) في محل رفع خبر

المبتدأ (وهاب) والجملة الاسمية (وهاب الرجال يهابها) في محل نصب نعت للكلمة(مكارم).

- قال في مدح عمر بن عبد العزيز:

كَانَمَا مُوتَّوا بِالْأَمْسِ إِذْ وَقَعُوا وَقَدْ بَدَتْ جُدَّدُ الْأَوَانِهَا شَهْرٌ⁽³⁾

الشاهد في قوله:(بدت جدد الأوانها شهر)، حيث جاءت الجملة الاسمية (أوانها شهر) في محل

نعت مرفوع.

(1) ديوان الفرزدق، ص 50؛ خياطف: الواحد خيطف: سرعة انجداب السير، وجمل خيطف أي سريع السير، علود : غليظ الرقبة، صلب.

(2) السابق، ص 55.

(3) السابق، ص 164؛ الجدد واحدها جدة وهي العلامة، الشهْرُ: واحدها أشهر : الواضح.

- قال أيضاً:

فَقُتُّ: كِيفَ بِأَهْلِي حِينَ عَضَ بِهِمْ عَامٌ لَهُ كُلُّ مَالٍ مُغْنِقٌ جَرَّ⁽¹⁾

الشاهد فيه (عام له كل مال معنق جزر)، وتقدير الجملة: كل مال معنق جزر له، فـ(كل): مبدأ وـ(جزر) خبره. والجملة الاسمية في محل رفع نعت لـ(عام).

- قال يهجو الأصم الباهلي:

أَبَاهِلَ! إِنَّ الْمَاءَ لَيْسَ بِغَاسِلٍ مَخَازِيَ عَنْكُمْ عَارُهَا غَيْرُ ذَاهِبٍ⁽²⁾

الإعراب: مخازي: مفعول به منصوب لاسم الفاعل النائب عن فعله.

والشاهد في قوله: (مخاري عنكم عارها غير ذاهب)، وتقدير الجملة: مخاري عارها غير ذاهب عنكم - جاءت الجملة الاسمية في محل نصب نعت لـ(مخاري).

- قال في مدح عبد الله بن عبد الأعلى الشاعر الشيباني:

بَلَاءُ أَخِيهِمْ، إِذْ أَنِيَخْتُ مَطِيتَيِ إِلَى قَبَّةِ، أَضْيَافَهُ بِفَنَائِهَا⁽³⁾

الشاهد في قوله: (إلى قبة أضيفها في فنائها)، حيث جاءت الجملة الاسمية (أضيفها في فنائها) في محل جر نعت لـ(قبة).

- قال:

وَفَخَرْ، فَإِنَّ لَكَ الْمَكَارِمِ، وَالْأُلَى رَفَعُوا مَآثِرَ، مَجْدُهَا مَذْكُورٌ⁽⁴⁾

الشاهد في قوله: (رفعوا مآثر مجدها مذكور)، حيث جاءت الجملة الاسمية في محل نصب نعت لـ(ماثر).

(1) ديوان الفرزدق، ص 164؛ المعنون: المسرع، الجزر: المجزور؛ أي المذبح كنایة عن السرعة.

(2) السابق، ص 64.

(3) السابق، ص 12.

(4) السابق، ص 260.

- قال يهجوبني جعفر بن كلاب:

عَشِيَّةَ لَاقَتْهُمْ بِآجَالٍ جَعْفَرٌ صَوَارِمُ فِي أَيْدِي الْضَّبَابِ ذُكُورُهَا⁽¹⁾

الشاهد في قوله: (صوارم في أيدي الضباب ذكورها)، وتقدير الجملة: صوارم ذكورها في أيدي الضباب، والجملة الاسمية في محل رفع نعت لفاعل (صوارم).

- قال يهجوبني نهشل:

وَفَارِقٌ لَيْلٌ مِنْ نِسَاءِ أَتَتْ أَبِي تُعالِجُ رِحَا لِيَلِهَا غَيْرُ مَقْمِرٍ⁽²⁾

الشاهد فيه قوله: (رِحَا لِيَلِهَا غَيْرُ مَقْمِر)، حيث جاءت الجملة الاسمية في محل نصب نعت للمفعول به (رِحَا).

- قال:

بِهِ حَلَقُّ فِيهَا مِنَ الْجُوعِ قَاتِلٌ وَمَفْتَمَدٌ مِنْ ذِرْوَةِ الْعِزِّ أَفْعَسُ⁽³⁾

الشاهد فيه قوله: (حلق فيها من الجوع قاتل)، حيث جاءت الجملة الاسمية (فيها من الجوع قاتل) في محل رفع نعت لـ(حلق).

• النَّعْتُ عِنْدَمَا يَكُونُ شَبَهُ جَمْلَةٍ فِي شِعْرِ الفَرَزِدِقِ

إن مجيء شبه الجملة في محل النَّعْت فيه مسألة، هي: هل تقدّر شبه الجملة في محل النَّعْت مباشرةً أم تتعلق بمذوف مفرد اسم أو فعل، ويرجع القول في هذه المسألة إلى اختلاف النَّحَاة في شبه الجملة، وما أن كانت قسماً برأسها؛ أي ليست من قبل الجملة، ولا من قبل الاسم

(1) ديوان الفرزدق، ص 318

(2) السابق، ص 329؛ الفار: الناقة تنفرد وتتهيم حتى تلد.

(3) السابق، ص 336

المفرد، وما أن تتعلق بمحذوف، وقد اختلف النحاة في تقدير موقع إعرابي لشبه الجملة؛ فذهب بعضهم إلى أنها لا محل لها، وإنما تتعلق بمحذوف وهو مذهب جمهور البصريين⁽¹⁾، وذهب بعضهم بأن شبة الجملة من الظرف، والجار والمجرور قسم برأسه، وقد نسبه ابن عقيل إلى أبي بكر ابن السراج، ورد عليه بقوله: "والحق خلاف هذا المذهب، وأنه متعلق بمحذوف"⁽²⁾. أما عباس حسن فذهب إلى أن عدم إعراب شبه الجملة خبراً أو نعتاً أو حالاً نوعاً من التشدد لا داعي له؛ مستدلاً بأن الآثار اللفظية والمعنوية في الجملة بعد حذف المتعلق قد انتقلت إلى شبة الجملة، وعليه يكون ما يدور على الألسنة اليوم عند الإعراب من أن الظرف أو الجار مع مجروره هو الصفة أو الخبر أو الحال أمراً سائغاً مقبولاً، وهو رأي البعض القديم يحمل طابع التيسير والاختصار⁽³⁾.

وقد استعمل الفرزدق هذا الأسلوب أو التركيب النحوي على ما جرت عليه عادة المتأخرین التي أشار إليها صاحب النحو الوفي من اعتبار شبه الجملة قائمة محل الخبر أو النعت أو الحال. والأبيات التي تمثل هذه الظاهرة (النعت شبه جملة)، هي:

- قال في مدح عبد الله بن عبد الأعلى:

وَأَنْتَ اِمْرُؤٌ مِّنْ آلِ شَيْبَانَ تَسْتَقِي إِلَى دَلْوِكَ الْكُبْرَى عِظَامَ دِلَائِهَا
وَأَنْتَ اِمْرُؤٌ مِّنْ ذُهْلِ شَيْبَانَ تَرْتَقِي إِلَى حَيْثُ يَنْمِي مَجْدُهَا مِنْ سَمَائِهَا⁽⁴⁾

(1) اللمة البدرية في علوم اللغة العربية، ابن هشام، تحقيق: هادي نهر، دار اليازوري العلمية، عمان، ط 1، 2009، 338/1.

(2) شرح ابن عقيل على أسفية ابن مالك، 211/1.

(3) النحو الوفي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، 1961، 1، 384.

(4) ديوان الفرزدق، ص 14.

في البيتين شاهدان، هما:

الشاهد الأول: (من آل شَيْبَانَ): شبه الجملة من الجار وال مجرور في محل رفع نعت للخبر (أمرٌ).

الشاهد الثاني: (من ذهل شَيْبَانَ): شبه الجملة من الجار وال مجرور في محل رفع نعت للخبر (أمرٌ).

- قال:

فَقَالَتْ أَجْرِلِي مَا وَلَدْتُ، فَإِنِّي هَذِلِي الْحَمَوَةِ مُقْتَرٍ
هِجَافٌ مِنَ الْعَثُو الرَّؤُوسِ إِذَا ضَفَتْ لَهُ ابْنَةُ عَامٍ يَحْطِمُ الْعَظَمَ مُنَكِّرٍ⁽¹⁾

الشاهد في قوله: (من العثو الرؤوس)، فقد جاءت شبه الجملة من الجار وال مجرور (من العثو) في محل جر نعت لكلمة (هِجَافٌ)؛ لأن الهِجَاف هو الجافي الغليظ، فناسب أن يكون الإشارة إلى سوء مظهره وشعره نعتا لهِجَاف، وليس متابعة للمجرورات بـ(من).

- قال:

وَأَنْتَ امْرُؤُ لِلصَّلْبِ مِنْ مُرَّةَ الَّتِي لَهَا، مِنْ بَنِي شَيْبَانَ، رُمْحُ لِوَائِهَا⁽²⁾

الشاهد في قوله: (امرٌ للصلب من مرة)، حيث جاءت شبه الجملة (للصلب) في محل رفع نعت لـ(أمرٌ). ولعله أراد بها أنك من أعلى نسلهم، وأن نسبك أكيد عال فيهم.

- قال في الفخر:

أَوْصَى تَمِيمًا إِنْ قُضَاعَةَ سَاقَهَا قَوَّا الغَيْثَ مِنْ دَارِ بُدوَّمَةَ أَوْ جَدِّبٍ⁽³⁾

الشاهد في قوله: (من دار بدوة)، حيث جاءت شبه الجملة من الجار وال مجرور في محل جر نعت لـ(دار).

(1) ديوان الفرزدق، ص 300

(2) السابق، ص 13.

(3) السابق، ص 20؛ قَوَّا الغَيْثَ: احتباس المطر. وَدُوَّمَة: من قرى غوطة دمشق.

- قال:

أَمَّا عَلَى دَارٍ، بِمُنْقَطِعِ الْلَّوِي خَلَاء، تُعْقِيْهَا رِيَاحُ الْجَنَابِ⁽¹⁾

الشاهد في قوله: (بمنقطع اللوى)، حيث جاءت شبه الجملة من الجار وال مجرور في محل نعت مجرور أول دار). و (خلاء) نعت ثان كما مرّ.

- قال:

وَرَثُوا الطَّعَانَ عَنِ الْمُهَلَّبِ وَالْقَرَى وَخَلَائِقًا كَدَفَقِ الْأَنْهَارِ⁽²⁾

الشاهد في قوله: (وخلائقاً كتدفق الأنهر)، حيث جاء شبه الجملة من الجار والمجرور في محل نعت منصوب لـ(خلائقاً).

المبحث الثالث: النّعت السّببي

النّعت السّببي:

استعمل سببويه لفظ السبب في الصفات التي لا تكون في حقيقتها صفة للاسم السابق عليها، وعنون لذلك بقوله: "هذا باب ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول إذا كان الشيء من سببه"⁽³⁾، ومثل له: بـ (مررت بـ رجل حسن أبوه) و (مررت بـ رجل كريم أخيه)⁽⁴⁾.

ففي هذين المثالين نرى أن النّعت (حسن) والنّعت (كريم)، لا يصفان متبعهما (رجل) على الحقيقة، بل يصفان متعلقاً به وهو (أبوه) و (أخوه).

(1) ديوان الفرزدق، ص 36.

(2) السابق، ص 265.

(3) الكتاب، 22/2.

(4) السابق، 22/2.

وفي هذا المعنى يقول ابن مالك:

فالنَّعْتُ تابِعٌ مَتَّمٌ مَا سَبَقَ
بوسْمِهِ أَوْ وسْمٍ مَا بِهِ اعْتَلَقَ⁽¹⁾

ويعلل سيبويه هذه العلاقة بين التابع ومتبوعه نحوياً بقوله: "إِنَّمَا أُجْرِيتَ هَذِهِ الصَّفَاتَ عَلَى الْأَوَّلِ حَتَّى صَارَتْ كَانَهَا لَهُ؛ لَأَنَّكَ قَدْ تَضَعَّهَا فِي مَوَاضِعِ اسْمِهِ، فَيَكُونُ مَنْصُوبًا، وَمَرْفُوعًا وَمَجْرُورًا، وَالنَّعْتُ لِغَيْرِهِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (مَرَرْتُ بِالْكَرِيمِ أَبُوهُ، وَأَتَانِي الْحَسَنَةُ أَخْلَاقُهُ)"⁽²⁾، إِذ يلحظ سيبويه اختلاف المعنى بين دلالة النَّعْت الحقيقية والنَّعْت السَّبَبِي، وكون الثاني ليس وصفاً من ناحية المعنى لما قبله.

ويرتكز تفسيره على إمكان إحلال النَّعْت السَّبَبِي مكان الاسم السابق، فـيأخذ حكم الإعرابي، وبيني على ذلك وجود علاقة سببية معتبرة في – التعليل النحوي – لهذا النوع من النَّعْت؛ فهو النَّعْت الذي لا يصف الممنوعت مباشرةً، بل يصف متعلقاً به متأخراً عنه.

وقد عرفه عباس حسن بأنه: النَّعْت الذي يرفع اسمها ظاهراً، متصلًا بضمير يعود على الممنوعت⁽³⁾، فيكون الاسم المتأخر عن النَّعْت يحمل ضميراً ظاهراً يعود على المتبوع السابق على النَّعْت، وهذا معنى تعلقه به، بحيث يكون الضمير هو الصلة بين المتبوع والممنوعت الحقيقية⁽⁴⁾، نحو: (العلماء الحالصة نياتهم ينفع الله بهم).

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 3/191.

(2) الكتاب، 2/22.

(3) ينظر: النحو الوافي، 3/454.

(4) ينظر: التحفة السننية بشرح الأجرمية، ص 83.

يُلحظ مما سبق أن النَّعْتَ (الخالصة) وصفت به (النِّيَةُ) على الحقيقة، ولكن إتباعه (للعالم) كان بسبب، وهو أن الموصوف الحقيقي يحمل ضميراً عائداً للمتبوع السابق على النَّعْتَ، فهو بذلك نَعْتَ سببيٍّ. ومن حيث المطابقة فإن النَّعْتَ السببي لا يتبع منعوته إلا في حكمه الإعرابي، وفي التذكير التعريف فقط؛ فهو لا يطابقه في الجمع أو التثنية أو الإفراد، بل إن النَّعْتَ يلزم حالة الإفراد دائمًا⁽¹⁾. فمن حيث ملزمه النَّعْتَ السببي لحالة الإفراد، رأينا أن النَّعْتَ (الخالصة) لازم حالة الإفراد ومنعوته (العلماء) جمع.

وأما من حيث التذكير أو التأنيث فإن النَّعْتَ السببي يُذَكَّر ويُؤَنِّثُ بحسب حالة الاسم المرفوع به⁽²⁾، ففي المثال السابق جاء النَّعْتَ (الخالصة) ملزماً لحالة الإفراد ومؤنثاً تبعاً للمرفوع به وهو (نية)، وذلك كما يؤنث الفعل بحسب فاعله، نحو: (قام محمد) و(قامت زينب).

يتضح مما سبق الفروق بين النَّعْتين الحقيقية والسببية، ويمكن إيجازها بما يليه⁽³⁾:

1. النَّعْتُ الحقيقى يرفع ضميراً مستترًا يعود على المنعوت، أما السببي فيرفع اسمًا ظاهراً.
2. النَّعْتُ الحقيقى يطابق منعوته في أي حالة من حالاته العشرة، وهي: موقع الإعراب الثلاثة، والتعريف والتذكير، والتذكير والتأنيث، والجمع والتثنية والإفراد، أما النَّعْتُ السببي فيطابقه في الحكم الإعرابي والتعريف والتذكير، ولا يطابقه وجوباً في الإفراد أو التثنية أو الجمع، بل يبقى ملزماً لحالة الإفراد، ويتبع معموله في التأنيث والتذكير كما يتبع الفعل فاعله.
3. المنعوت في النَّعْتُ الحقيقى يعود عليه ضمير مستتر يرفعه النَّعْتُ، أما في السببي فالضمير العائد على المتبوع (المنعوت) يلحق معه معمول النَّعْتُ، وهو الاسم الظاهر اللاحق له المرفوع به.

(1) ينظر : النحو الوفي، 454/3

(2) ينظر : السابق، الصفحة ذاتها.

(3) التحفة السنوية بشرح الأجرمية، ص 83.

4. النّعت الحقيقى يأتى اسماً ظاهراً، أو جملة فعلية، أو اسمية، أو شبه جملة، بينما يلزم النّعت السببى حالة الإعراب، كما يعرب المفرد، فلا يجري تقدير محل له مع المرفوع به.

5. النّعت الحقيقى يصف المぬوت كله، أما السببى فيصف شيئاً من لوازם المぬوت. ويتحقق القسمان في لحوهما بالمنعوت في الإعراب والتعريف والتکير.

أمّا من حيث مطابقة النّعت السببى لمتبوعه، فهو يطابقه في حكمه الإعرابي رفعاً ونصباً وجراً، وفي التکير والتعريف⁽¹⁾.

أما من حيث الإفراد والجمع والتنمية، فقد رأى بعض النحاة أن النّعت السببى يلزم حالة الإفراد، ولو كان فاعله مثنى أو مجموعاً⁽²⁾، فنقول: (مررت برجلين قائم أبواهما) و(برجال قائم آباءهم) أو نقول: (قائم أبواهما). وقد ذهب ابن هشام هذا المذهب، ولكنه لم يمنع من جمع الصفة جمع تكسير تبعاً للاسم المرفوع به، نحو: (مررت ب الرجال قياماً آباءهم)، فأشعر كلامه أنه لا يرى جمع الوصف جمع سلامة، وإن كان ذكر مذهبهم ولم يرده، وذلك أنه قال أول كلامه: "يجب إفراد الوصف ولو كان فاعله مثنى أو مجموعاً"⁽³⁾. وذهب بعض النحويين إلى جواز الإفراد والتنمية والجمع مطلقاً، وقد عبر عن ذلك ابن الناظم بقوله: "وجاز فيه رافعاً؛ أي رافعاً لجمع الإفراد والتکسيـر... وجاز فيه أيضاً أن يجمع جمع المذكر السالـم والمطابـقة في التنـمية والجـمع على لـغـة (أـكلـونـي الـبراـغـيـثـ)، فيـقالـ: (مررت بـرـجـلـ حـسـنـيـ غـلـمانـهـ) وـ(ـكـرـيمـيـنـ أـبـواـهـ)"⁽⁴⁾.

(1) حاشية الألوسي على شرح قطر الندى، ص 575.

(2) السابق، ص 576.

(3) شرح قطر الندى، ص 287.

(4) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص 352.

وممّا يظهر هنا أن الذين قالوا بعدم وجوب ملزمة النّعوت السببي حال الإفراد قد استدلوا بشهادة سمعية من القرآن والحديث والشعر ولهجات العرب، كلّة (أكلوني البراغيث) في حين نجد الذين اشترطوا الأفراد، قاسوا النّعوت السببي على الفعل؛ لأنّه ينوب عن الفعل في رفع الاسم الظاهر الذي يليه⁽¹⁾، وفي هذا يقول ابن مالك:

وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالثَّدْكِيرِ أَوْ سِوَا هُمَا كَالْفَعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوَا⁽²⁾

ويقول ابن عقيل في شرحة: "أما في الثنية والجمع فيكون مفرداً، فيجري مجرى الفعل إذا رفع ظاهراً⁽³⁾.

والمحض في قياسهم على الفعل أنه يلزم الإفراد، ولو كان فاعلة جمعاً أو مثنى، نحو: ﴿وَقَالَ يَسُوسٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠]. ولكن يجوز أن تظهر عالمة الإسناد على الفعل كما في قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُوا النَّجَوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُم﴾ [الأنبياء: ٣]. وكما في الحديث الشريف (يتعقّبون فيكم ملائكة في الليل وملائكة في النهار)⁽⁴⁾.

ولا يقال هنا: إن الآية أو الحديث ينسبان فاعلين إلى فعل واحد، بل جاء من وجوه إعراب (أسروا) أن الواو حرف جماعة لا محل له من الإعراب، وهو إعراب سيبويه، وقال: "علم أن من العرب من يقول: (ضربيوني قومك) و(ضربياني أخواك)، فشبهوا هذا بـ (الناء) التي يُظهرونها في

(1) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص 352.

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 3/193.

(3) السابق، الصفحة ذاتها.

(4) صحيح البخاري، البخاري، دار الفكر، بيروت، 1991، 1/157.

(قالت)، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع عالمة كما جعلوا للمؤنث عالمة⁽¹⁾، أي أن هناك من يلحق الفعل المسند إلى الظاهر عالمة تدل على تثنية الفاعل أو جمعه.

• النّعت السّببي في شعر الفرزدق

ورد في شعر الفرزدق عدد من شواهد النّعت السّببي، وهي:

- قال يفخر بنفسه ويهجو جريرا:

بَنِي بَيْتَهُ حَتَّى إِسْتَقَنَ مَكَانَهُ فَسَامِي بِهِ الْجَوَزَاءَ بَيْنَ الْكَوَاكِبِ
وَبَيْنَ ثَالِثَي الْقَاصِيرِ عِمَادُهُ يُمَدَّ عَلَيْهِ الْلَّوْمُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ⁽²⁾

الشاهد في قوله: (القصير عماده)؛ فقد وقعت (القصير) مرفوعة نعتا سببيا لكلمة (بيت). وعماد: فاعل مرفوع وهو مضاف، والضمير المتصل (الهاء) في محل جر بالإضافة.

- قال في مدح بلال بن أبي موسى:

فَأَصْبَحَ قَذْ رَوَاهُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ أَهُ مَطَرَاتٌ مُسْتَهْلٌ رِبَابُهَا⁽³⁾

الشاهد في قوله: (مطراتٌ مستهلٌ ربابها)، فقد وقعت (مستهلٌ) نعتا سببيا مرفوعا لكلمة(مطرات)، وجاءت (رباب) فاعلا مرفوعا لاسم الفاعل (مستهل)، وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

قال يعاتب معاوية ويفخر بنفسه ومكانته:

وَبَيْتِي إِلَى جَنْبِ الرَّحِيبِ فِنَاؤهُ وَمِنْ دُونِهِ الْبَدْرُ الْمُضِيءُ كَوَاكِبُهُ⁽⁴⁾

(1) الكتاب، 40/2

(2) ديوان الفرزدق، ص36؛ القصير عماده، كناية عن صفة وهي صغر الشأن.

(3) السابق، ص47؛ ربابها: سحابها.

(4) السابق، ص50؛ الرحيب: الواسع. ينظر : لسان العرب مادة: رحب.

في البيت شاهدان، هما:

- الأول: في قوله: (وبيتي إلى جنب رحيب فناوه)، حيث أنت رحيب نعتا سببياً مجروراً؛ لأن

منعوتها (جنب) مجرور بحرف الجر (إلى)، وجاءت (فناه) فاعلاً مرفوعاً للصفة المشبهة

(رحيب) النائبة عن فعلها، وهو مضاف، والضمير (الهاء) في محل جر مضاف إليه.

- الثاني: في قوله: (ومن دونه البدر المضيء كواكبها)، فقد جاءت كلمة (البدر) مبتدأً مرفوعاً

مؤخراً، وأنت كلمة (المضيء) مرفوعة نعتا سببياً، وأنت كلمة (كواكب) فاعلاً مرفوعاً لاسم

الفاعل النائب عن فاعله (المضيء)، وهو مضاف، والضمير (الهاء) في محل جر مضاف

إليه.

- قال يهجو بنى جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة:

لَعْمَرِي لَقَدْ لَاقْتُ مِنَ الشَّرِّ جَعْفَرٌ بِطَخْفَةَ أَيَّامًا، طَوِيلًا قَصِيرُهَا⁽¹⁾

الشاهد في قوله: (أياماً طويلاً قصيراً)، حيث أنت (طويلاً) منصوبة نعتا سببياً لـ(أيام)،

وأنت (قصير)، فاعلاً مرفوعاً للصفة المشبهة (طويل)، والضمير (ها) في محل جر بالإضافة.

- قال في مدح يزيد بن عبد الملك:

إِلَى خَيْرِ جَارٍ مُسْتَجَارٍ بِحَبْلِهِ وَأَوْفَاهُ حَبْلًا لِلْطَّرِيدِ الْمُشَارِفِ⁽²⁾

الشاهد في قوله: (جارٍ مُستَجَارٍ بحبله)، فقد أنت (مستجارٍ) نعتا سببياً مجروراً لـ (جار)، وبالباء

حرف جر، و(حبل) اسم مجرور بالباء، والهاء ضمير في محل جر بالباء، ويلاحظ هنا أن

(1) ديوان الفرزدق، ص 319؛ طخفة اسم موضع.

(2) السابق، ص 378؛ المشارف: الذي أشرف على الهلاك. ينظر: القاموس: مادة: شرف.

(مُسْتَجَار) ناب عن الفعل المبني للمجهول، وهو اسم مفعول، فهو يرفع نائب فاعل كان مفعولاً به في صيغة المبني للمعلوم، وقد تعدى إليه الفعل بـ(الباء)، ولم يتعد إليه مباشرة.

وعلى ذلك يعرب التعت (مُسْتَجَار) نعتا سببياً لعوده الضمير المتصل بـ(حبل) إلى المنعوت (جار)؛ حيث إن (حبل) مرفوعة محلاً على أنها نائب فاعل لاسم المفعول النائب عن فعله المبني للمجهول.

- قال يهجو بنى متقر:

فَسِيرِي فَأُمِّي أَرْضَ قَوْمِكَ، إِنَّنِي أَرِي حَقْبَةً حَوْقَاءَ جَمَّا فَثُوقَهَا⁽¹⁾

الإعراب: حقبة: مفعول به منصوب للفعل أرى، حرقاء: نعت أول منصوب لحقبة.

الشاهد في قوله: (جما فثوقيها)، فقد أنت (جما) نعتا ثانياً سببياً منصوباً للمنعوت (حقبة). و(فثوقي) فاعلاً مرفوعاً، وهو مضاف، وضمير الغائب المؤنث المتصل (ها) في محل جر بالإضافة.

- قال يذكر نوار بنت أعين المجاشعيه:

لَعْمَرِي لَقَدْ أَرَدَى نَوَارَ وَسَاقَهَا إِلَى الْغَفْرِ، أَحْلَامٌ قَلِيلٌ عُقُولُهَا⁽²⁾

الشاهد في قوله: (أحلام قليل عقولها)، حيث جاءت (قليل) نعتا سببياً مرفوعاً لـ(أحلام)، وجاءت (عقول) فاعلاً مرفوعاً للصفة المشبهة النائبة عن فعلها (قليل)، والضمير المتصل (ها) في محل جر مضاف إليه.

(1) ديوان الفرزدق، ص395؛ الخرقاء: الواسعة. ينظر: القاموس المحيط مادة: خرق، الفثوقي: الأفات. ينظر: القاموس المحيط مادة: فتق.

(2) السابق، ص416؛ المنخفض من الأرض. ينظر: لسان العرب، مادة: غار. وقصد به غور تهامة.

وفيها قال أيضاً:

أطاعَتْ بَنِي أُمِّ النَّسَرِ، فَأَصْبَحَتْ عَلَى شَارِفٍ وَرْقَاءَ صَعِبٍ ذَلُولُهَا⁽¹⁾

الشاهد في قوله: (على شارف ورقاء صعب قيادها)، فقد أتت (ورقاء) نعتا أول مجرورا وأتت كلمة (صعب) نعتا ثانيا سببيا مجرورا للمنعوت (شارف)، وجاءت (ذلول) فاعلا مرفوعا للاسم النائب عن فعله - صعب - والضمير المتصل (ها) في محل جر بالإضافة.

- قال في مدح سليمان بن عبد الملك:

يَدَاكَ يَدُ الْأَسْرَى التِّي أَطْلَقَتْهُمْ، أُخْرَى هِيَ الْغَيْثُ الْمُغَيْثُ نَوَّالُهَا⁽²⁾

الشاهد في قوله: هي الغيث المغيث نوالها فقد أتت كلمة (المغيث) نعتا سببيا مرفوعا، وجاءت كلمة (نوال) فاعلا مرفوعا، وضمير الغائب المؤنث المتصل (ها) في محل جر مضاف إليه.

- قال في مدح خالد بن عبد الملك بن الحارث:

أَفَّوْلُ لِأَزْوَالِ أَبْ وَهُمْ مُجَاشِعُ
بَنِي كُلِّ مَشْبُوبٍ طَوِيلٍ حَمَائِلَهُ
إِلَى خَالِدٍ سِيرُوا، فَإِنْ تَنْزِلُوا بِهِ
جَمِيعًا وَقَدْ ضُمِّنَتْ إِلَيْهِ ذَلَالَهُ
عَلَيْهِ أَعْالَى مَوْجِهٍ وَأَسَافِلَهُ⁽³⁾ تَكُونُوا كَمَنْ لَاقَى الْفُرَاتَ إِذَا التَّقَى

الشاهد في قوله: (بني كل مشبوب طويل حمائه)، فقد جاءت (طويل) نعتا سببيا مجرورا لمشبوب، وجاءت (حمائه) فاعلا للصفة المشبهة النائبة عن فعلها، وهو مضاف، والضمير (الهاء) في محل جر بالإضافة.

(1) ديوان الفرزدق، ص417؛ الشارف: الناقة، صعب ذلولها: صعبية الانقياد.

(2) السابق، ص428.

(3) السابق، ص435؛ الأزوايا من الجوع. ينظر: لسان العرب، مادة: زال، المشبوب: الشاب. ينظر: لسان العرب، مادة: شباب، الحمائل: علاقات السيف. ينظر: لسان العرب، مادة: حمل، ذلائله: الواحد ذلله: المعين والقريب . ينظر: لسان العرب، مادة: ذلل.

- قال في مدح الحارث بن سليم بن سكين الهجيمي:

وَإِنْ سُكِّيْنًا وَابْنَةَ بَنَيَ الْكَمْ شَمَارِيْخَ فِي عَيْطَاءَ صَعْبِ جِبَالُهَا⁽¹⁾

الشاهد في قوله: (في عيطة صعب جبالها)، حيث جاءت الكلمة (صعب) نعتاً سببياً مجروراً، و(جبال) فاعل مرفوع للصفة المشبهة النائبة عن فعلها، والضمير المتصل في محل جر بالإضافة.

- قال في مدح الوليد بن عبد الملك:

نَمَّاكَ عَظِيمَ الْقَرْزِيْنِ فَأَصْبَحَتْ لَكَ الْغُرْزَةَ الْوُثْقَى الشَّدِيدُ دِخَالُهَا⁽²⁾

الإعراب: العروة: اسم أصبح مؤخر مرفوع والوثقى نعت أول مرفوع.

والشاهد في قوله: (الشديد دخالها)، حيث جاءت (الشديد) نعتاً ثانياً سببياً مرفوعاً، و(دخول)

فاعلاً مرفوعاً وهو مضاف، والضمير المتصل في محل جر مضاف إليه.

المبحث الرابع: مسائل خاصة متعلقة بالنعت

أولاً: النعت المقطوع:

يجوز قطع الصفة عن موصوفها رفعاً ونصباً⁽³⁾. ويشترط لذلك شروط هي:

1- لا يكون النعت للتأكيد، فإن كان للتأكيد فلا يقطع؛ لأنَّه يكون قطعاً للشيء عن معناه

المتصل به، نحو: (نفحةٌ واحدةٌ)؛ فالموصوف هنا دال على معنى الصفة، والصفة مؤكدةٌ

له⁽⁴⁾.

(1) ديوان الفرزدق، ص 445، العيطة: الأكماء الصعبة. ينظر: لسان العرب، مادة: عيطة، والشماريخ: رؤوس الجبال. ينظر: لسان العرب، مادة: شمرخ.

(2) السابق، ص 486؛ نماك: نسبك.

(3) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، 322/2.

(4) السابق، 288/2.

2- أن يكون النّعت صفة للمنعوت معلومة من السامع، فإن لم يكن السامع عالماً بالنّعت

احتاج المنعوت إلى النّعت للتوضيح والتمييز، وعندها لا يجوز القطع للحاجة إلى النّعت.

ويستثنى من هذا الشرط أن تكون الحالة التي يكون فيها الوصف غير معروفة للسامع،

ولكنه يستلزم وصفاً آخر، أو يغلب عليه هذا الوصف، نحو: (مررت بالرجل العالم المبجل)، فهنا

يجوز القطع في النّعت الثاني؛ لأن العالم في الأغلب يستلزم التمجيل⁽¹⁾.

3- إن كان النّعت المراد قطعه نكرة وجب أن يكون مسبوقاً بـنعتٍ آخر، فلا يصح قطع النّعت

الأول، ويجوز قطع النّعت الثاني بشرط أن يكون النّعت الأول مبيناً لا مختصاً فقط؛

لأن النكرة إذا احتاجت إلى نعت مخصص فلا يجوز قطعه عنها، إذ لا قطع مع الحاجة،

ويطرد الألوسي هذه القاعدة بالمعرفة أيضاً؛ إذا لم يتعين ولم يعرف المنعوت إلا

بمجموعها (بمجموع النوعات المتعددة) وجوب إتباعها كلها لتتنزيلاً منها منزلة الشيء الواحد،

وذلك كقولك: (مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب)، إذا كان زيد هذا يشاركه باسمه ثلاثة؛

(أحدهم تاجر كاتب، والأخر كاتب فقيه، والأخر تاجر فقيه)، ولعله يعني هنا مراعاة حالة

السامع ومدى معرفته (بزيد المنعوت)⁽²⁾، والأغلب أن يأتي نعت النكرة المراد قطعه

مسبيقاً بالواو للدلالة على الفصل، نحو قول أمية بن أبي عائذ:

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةِ حُطَّلٍ وَشُفْعَتِ مَرَاضِي عِمَّلِ السَّعَالِي

ويجوز القطع في الواو في النّعت المعرفة أيضاً⁽³⁾.

(1) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، 322/2.

(2) حاشية الألوسي على شرح قطر الندى، ص 578.

(3) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، 322/2 - 323.

ويرى ابن هشام أنه لا فرق في جواز القطع بين أن يكون الموصوف معلوماً للسامع حقيقة أو ادعاءً، يقول: "ولا فرق في جواز القطع بين أن يكون الموصوف معلوماً حقيقة أو ادعاءً؛ فال الأول مشهور"⁽¹⁾، وقد ذكرنا أمثلته، والثاني (الادعاء) نص عليه سيبويه في كتابه، فقال: وقد يجوز أن تقول: (مررت بقومكَ الْكَرَامَ) يعني: بالنصب أو بالرفع إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم، ثم قال: (نزلتهم هذه المنزلة، وإن كان لم يعرفهم)⁽²⁾.

4- إذا كثرت النعوت المعلومة، فيجوز إتباعها أو قطعها أو إتباع بعضها دون بعض بشرط تقديم الإتباع على القطع لكرامة الإتباع بعد القطع، فلا يقال مثلاً: (مررت بزيدِ الكريـمِ الشجاعُ العـالـمِ)، وتؤخر الشجاع المراد قطعها، وتقدم (العالـمـ) المراد إـتـبعـاهـا⁽³⁾.

5- قد يكون قطع النـعـوت عن منعـوـته مستحسنـاً أكثرـ منـ الإـتـبعـ، وذـلـكـ مـراـعاـةـ لـلـجـانـبـ البلاغـيـ، وهذا ما يؤخذـ منـ قولـ ابنـ جـنـيـ: فيـ حـدـيـثـهـ عـنـ (بـسـمـ اللهـ الرـحـمـنـ الرـحـيمـ) حيثـ قالـ: "فـالـسـنـةـ الـمـأـخـوذـ بـهـ فـيـ ذـلـكـ إـتـبعـ الصـفـتـيـنـ إـعـرابـ اـسـمـ اللهـ سـبـحـانـهـ، وـالـقـيـاسـ يـبـيـحـ أـشـيـاءـ فـيـهـ، وـإـنـ لـمـ يـكـنـ سـبـيلـ إـلـىـ اـسـتـعـمـالـ شـيـءـ مـنـهـ، نـعـمـ وـهـنـاكـ مـنـ قـوـةـ غـيرـ هـذـاـ الـمـقـرـوـءـ بـهـ، مـاـ لـاـ يـشـكـ أـهـلـ هـذـهـ الصـنـاعـةـ فـيـ حـسـنـهـ؛ كـأـنـ يـقـرـأـ (بـسـمـ اللهـ الرـحـمـنـ الرـحـيمـ) بـنـصـبـهـمـاـ جـمـيـعـاـ عـلـيـهـ، وـيـجـوزـ (الـرـحـمـنـ الرـحـيمـ) بـرـفـعـ الصـفـتـيـنـ جـمـيـعـاـ عـلـىـ الـمـدـ، وـيـجـوزـ (الـرـحـمـنـ الرـحـيمـ) بـرـفـعـ الـأـوـلـ وـنـصـبـ الـثـانـيـ، وـيـجـوزـ (الـرـحـمـنـ الرـحـيمـ) بـنـصـبـ الـأـوـلـ وـرـفـعـ الـثـانـيـ، كـلـ ذـلـكـ عـلـىـ وـجـهـ الـمـدـ، وـمـاـ أـحـسـنـهـ هـنـاـ وـذـلـكـ أـنـ اللهـ تـعـالـيـ إـذـ وـصـفـ فـلـيـسـ الـغـرـضـ فـيـ ذـلـكـ تـعـرـيفـهـ بـمـاـ يـتـبـعـهـ مـنـ صـفـتـهـ؛ لـأـنـ هـذـاـ اـسـمـ لـاـ يـعـتـرـضـ شـكـ فـيـهـ

(1) شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 288.

(2) حاشية الألوسي على شرح قطر الندى، ص 577.

(3) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، 323/2.

فيحتاج إلى وصفه لتخليصه؛ لأنَّ الاسم الذي لا يشارك فيه على وجه وبقية أسمائه عزَّ وعلا؛ كالأوصاف التابعة لهذا الاسم فإذا لم يعترض شاكٌ فيه لم تجِء صفتة لتخليصه بل للثناء على الله تعالى، وإذا كان ثناء فالعدول عن إعراب الأول أولى به؛ وذلك أنَّ إتباعه إعرابه جارٍ في اللفظ مجرى ما يتبع للتخلص والتخصيص، فإذا هو عُدِلَ به عن إعرابه علم أنه لل مدح، أو الذم في غير هذا عزَّ الله تعالى، فلم يبق فيه هنا إلا المدح؛ فلذلك قوى عندنا اختلاف الإعراب في الرحمن الرحيم بتلك الأوجه التي ذكرناها ولهذا في القرآن والشعر نظائر كثيرة⁽¹⁾.

إعراب النَّعْت المقطوع:

- 1- يعَدُ النَّعْت المقطوع عن منعوته جملةً مستقلةً، وهي جملةً مستأنفةً لا محل لها من الإعراب⁽²⁾.
- 2- يأتي النَّعْت المقطوع عن منعوته مرفوعاً أو منصوباً⁽³⁾، فيكون مرفوعاً خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو). ويأتي منصوباً بفعلٍ محذوف، تقديره (اعني، أو امدح، أو اذم، أو ارحم) بحسب قصد المتكلم، نحو: قوله تعالى: ﴿وَامْرَأُهُ، حَمَالَةُ الْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]؛ حيث من أوجه إعرابها منصوبةً (حملة) النصب على الذم بتقدير (أذم)⁽⁴⁾.

(1) الخصائص، 1/398-399.

(2) حاشية الألوسي على شرح قطر الندى، ص 578.

(3) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، 2/322.

(4) إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2000، 5/193.

• النَّعْتُ الْمَقْطُوِعُ فِي شِعْرِ الْفَرَزْدَقِ:

ورد في شعر الفرزدق شاهدان من شواهد النَّعْتُ الْمَقْطُوِعُ، وهما:

- قال في مدح عبد الملك بن مروان:

فَلَوْ رَأَيْتَ إِلَى قَوْمٍ إِذَا انْفَرَجَتْ
عَنْ سَابِقٍ وَهُوَ يَجْرِي غَيْرٌ مَسْبُوبٌ
أَغْرَرٌ يُعْرَفُ دُونَ الْخَيْلِ مُشْتَرِفًا
كَالْغَيْثِ يَحْفِشُ أَطْرَافَ الشَّابِيبِ⁽¹⁾

الشاهد في قوله: وصف (سابق) وهو الحصان، والموصوف هنا مجرور بـ (عن) ولهذا جاء النَّعْتُ (غير) مجروراً، وقطع ما بعده، ونصب على المدح، وهما الكلمتان: (أَغْرَرٌ ومشترفاً).

- قال في مدح يزيد بن عبد الملك:

لِقَاوِكَ فِي حَيْثُ التَّقْيَةِ
وَإِنَّمَا، أَطْعَثُ مَوَاثِيقَ الْجَرِيِّ الْمُكَرَّرِ⁽²⁾
الشاهد في قوله: أن المنعوت هو (الجري)، أي الرسول كثير القدوم، وقد جاء مضافاً إليه مجروراً،
ثم قطع النَّعْتُ (المكرر)، ونصبه بفعلٍ، تقديره (أعني)، ولا يقال هنا لأن (المكرر) وصف مواثيق؛
لأن مواثيق جمع و(المكرر) مفرد، وإنما قصد الرسول كثير المجيء.

ثانياً: انقلاب النَّعْتُ إلى حال

إذا تقدم النَّعْتُ على منعوته انقلب النَّعْتُ إلى حال، إذا كانا نكرين⁽³⁾، وقد وجب تقديمها
إذا كان المقصود الحال، نحو قول كثير عزة:

لِمَيَّةٍ مُوحِشًا طَالِعًا يَلْوُحُ كَائِنًا هَذَلِ

وذكر الألوسي عن بعض النحاة أن تقديم (موحشاً) حتى لا يلتبس الحال بالصفة⁽⁴⁾.

(1) ديوان الفرزدق، ص 27.

(2) السابق، ص 298.

(3) حاشية الألوسي على شرح قطر الندى، ص 448.

(4) السابق، والصفحة ذاتها.

وأما إذا كان النّعت ومنعوته معرفتين وكان النّعت صالحًا لمباشرة العامل، جعل المنعوت بدلاً من النّعت، نحو: ﴿إِنَّ صَرَاطَ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۚ إِلَهٌ لَّهُ﴾ [إبراهيم: ۱ - ۲].^(۱)

إلا أن الرضي لا يخص التكير بالحال، بل يقرر أن النّعت النكرة إذا كان صالحًا لمباشرة العامل يأتي منعوته بدلاً منه، نحو: (مرثُ بظريفِ رجلٍ)؛ (فظريف) هي وصف رجل، ولما تقدمت عليه صار منعوتها بدلاً منها.^(۲)

ومن الملاحظ عند المتقدمين كراهتهم لتقديم النّعت على منعوته حتى لو خرج عن النّعت في الإعراب، وقد جزم ابن جني بعدم جواز تقديم الصفة على الموصوف^(۳). ووضع مسألة انقلاب النّعت حالاً حين تقدم على موصوفها في باب الحمل على أحسن الأقوالين في كتابه (الخصائص)، فقال: "ومثل ذلك قوله: (فيها قائماً رجل) لما كنت بينَ أن ترفع (قائماً) فتقدم الصفة على الموصوف، وهذا لا يكون، وبينَ أن تنصب الحال من النكرة، وهذا على قلة جائز، حملت المسألة على الحال فنصبت"^(۴)، فهو يرى هذا التركيب مستقبلاً وإن كان جائزًا.

وبعد استقراء شعر الفرزدق تبين للباحث أنه لم يرد هذا النوع من الحال المنقلب عن النّعت في شعره؛ فشعر الفرزدق وإن كان صعب التركيب أحياناً، فإنه يظهر في شعره في التقديم والتأخير والجمل المعترضة، ولكنه لا يقصد - كما ظهر من الاستقراء - الشواد من التراكيب، بل كان شعره من المحاضن التي حفظت اللغة. وقد قال فيه يونس أستاذ سبيويه: "لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب".^(۵)

(۱) حاشية الألوسي على شرح قطر الندى، ص 578.

(۲) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، 2/326.

(۳) ينظر: الخصائص، 1/213 و 2/385.

(۴) السابق، 1/213.

(۵) الأغاني، 10/398.

الفصل الثاني

التوكيد في شعر الفرزدق

المبحث الأول: التعريف بالتوكيد ونوعيه وأحكامه

التوكيد لغة: مصدر (وَكَدْ) يقال: "وَكَدَ العَهْدُ وَالعَهْدُ: أَوْتَقَهُ، وَالْهَمْزُ فِيهِ لُغَةٌ". يُقال: أَوْكَدْتُهُ وَأَكَدْتُهُ إِبِكَادًا، وَبِالْوَاوِ أَفْصَحُ، أَيْ شَدَّتُهُ، وَتَوَكَّدَ الْأَمْرُ وَتَأَكَّدَ بِمَعْنَىٰ. وَيُقالُ: وَكَدْتُ الْيَمِينَ... وَوَكَدْ الرَّجُلَ وَالسَّرْجَ تَوْكِيدًا: شَدَّهُ"⁽¹⁾. يتضح مما سبق أن التوكيد في اللغة يدل على القوية، والإحكام.

وأما التوكيد اصطلاحاً، فقد عرّفه ابن جنّي بأنه: "لفظ يتبع الاسم المؤكّد، لرفع اللبس، وإزالة الاتساع"⁽²⁾. وعرفه ابن عصفور بأنه: "اللفظ يراد به تمكين المعنى في النفس، أو إزالة الشك عن الحديث، أو المحدث عنه"⁽³⁾. أما ابن مالك فعرفه: "التوكيد تابع يعتمد به كون المتبع على ظاهره، فإن ذكر (النفس) في قوله: (قتل الأمير نفسه كافرا)، يرفع احتمال كون القتل بالأمر لا بال المباشرة. وإذا ارتفع احتمال التأويل اعتمد الظهور"⁽⁴⁾. في حين عرفه الأشموني بقوله: "هو التابع الرافع احتمال إرادة غير الظاهر"⁽⁵⁾.

يلاحظ في تعريف ابن جنّي أنه لم يوضح نوع اللبس الذي يرد التوكيد لرفعه، ولعل هذا يعود إلى كونه من أوائل من عرّفوه.

(1) لسان العرب، مادة: وَكَدْ.

(2) اللمع في العربية، ص 84.

(3) المقرب، ص 316.

(4) شرح الكافية الشافية، 3/1170.

(5) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 2/334.

أما تعريف ابن عصفور فهو لا يمنع دخول غير التوكيد في الحد؛ إذ إن تكين المعنى يتأتى من أبواب أخرى كالمعنى المطلق مثلاً. أما تعريف ابن مالك فقد حدد ما يرفعه التوكيد من اللبس نحوياً وهو احتمال التأويل بغير المعنى المباشر الظاهر⁽¹⁾. وعبر الأشموني عن ذلك بالتتابع الرافع احتمال إرادة غير الظاهر، وهذا التعريف من الأشموني يحدّ التوكيد من جهتين: جهة كونه تابعاً؛ فأخرج غير التابع مما يؤكد به، وجهة غرضه وهو رفع الاحتمال بإرادة غير الظاهر من معنى المؤكّد، فأخرج بذلك التّعْتَ؛ لأنّه يأتي لبيان صفة أو معنى في المتّبوع، وأخرج العطف والبدل، لأن التوكيد يؤكد معنى المتّبوع الظاهر. أما البدل والعطف فيقرران معنى مقصود لذاته دون ما قبله.

ومن التعريفات الحديثة للتوكيد تعريف عبد الغني الدقر الذي عرفه بأنه "تَابَعٌ يُذْكُرُ تَغْرِيرًا لمُتَبُوعِه لِرَفِعِ احْتِمَالِ التَّجَوْزِ أَوِ السَّهْوِ"⁽²⁾، وهو بذلك يأتي بلفظ التجوز ليشمل أيّ إرادة لمعنى غير الظاهر؛ مجازية كانت أم غير مجازية، ثم يزيد على غيره بنفي السهو أيضاً.

أما غرض التوكيد فيوضحه ابن يعيش بقوله: "جُدوِ التوكيد أَنَّكَ إِذَا كررتْ فَقَدْ قررتْ المؤكّد وَمَا عَلِقَ بِهِ فِي نَفْسِ السَّامِعِ، وَمَكَنَّتْ فِي قَلْبِهِ، وَأَمْطَتْ شُبُّهَةَ رِيمَا خَالِجَتْهُ، أَوْ ثُوَهَتْ غَفَلَةً وَذَهَابًا عَمَّا أَنْتَ بِصَدِّدِهِ فَأَزْلَتْهُ، وَكَذَلِكَ إِذَا جَئْتَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ؛ فَإِنْ لَظَانَ أَنْ يَظْنَ حِينَ قَلْتَ: فَعَلَ زَيْدَ، أَنْ إِسْنَادَ الْفَعْلِ إِلَيْهِ تَجَوَّزَ، أَوْ سَهَوَ، أَوْ نَسِيَانَ. وَ(كُلُّ) وَ(أَجْمَعُونَ) يَجْدِيَانَ الشَّمُولَ وَالْإِحْاطَةَ"⁽³⁾.

(1) حاشية الصبان على شرح الأشموني لـألفية ابن مالك، الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997، 3/175.

(2) معجم القواعد العربية في النحو والتصريف، عبد الغني الدقر، إشراف: أحمد عبيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. 3، 1986، ص 119.

(3) شرح المفصل، 3/40.

ولعل هذا التخصيص ورفع الاشتراك الذي يفيده التوكيد هو الملمح الذي يفسّر من خلاله قول أبي علي الفارسي: "التوكيد بمنزلة النّعت، نقول (جاءني زيد نفسه)؛ لأنك أردت أنه جاءك لا غيره، إذ قد يجوز أن يكون إذا قلت: (جاءني زيد) أن يكون غير زيد جاءك، فإن قلت: (نفسه) فقد علم أنه جاءك لا غير"⁽¹⁾، فهو هنا يقارب في الدلالة التخصيصية بين النّعت والتوكيد، ولا يتورّم أنه يجعل التوكيد نوعاً من النّعت؛ إذ إن تقوية المتبوع وتخصيصه أمر مشترك بين التوابع كلها، ولكن لما كانت غاية التخصيص في النّعت هي الغاية الأساسية منه، جاءت مقاربة الفارسي بينه وبين غاية رفع الاشتراك والمجاز، التي هي الغاية الأولى من التوكيد حسب ما يلاحظ في تعريفات النّحة.

ويقسم التوكيد إلى قسمين، هما⁽²⁾:

1. التوكيد **اللفظي**.
2. التوكيد **المعنوي**.

المبحث الثاني: التوكيد **اللفظي**

ذكر ابن جني التوكيد **اللفظي** بمعناه، وهو يشير إلى طريقة العرب في الاحتياط للمعنى وتثبيته بقوله: التوكيد هو على ضربين، أحدهما: تكرير الأول بلفظه، وهو نحو قولك: (قام زيد قام زيد، وضررت زيداً ضررت)، وقد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، والله أكبر الله أكبر)⁽³⁾. ويسميه الزمخشري (التوكيد الصريح في مقابل غير الصريح) وهو المعنوي، فيقول: "التأكيد صريح وغير

(1) المسائل المنثورة، أبو علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1986، ص47.

(2) تسهيل الفوائد، ص 164.

(3) الخصائص، 3/102.

صريح، فالصريح، نحو قوله: (رأيت زيداً زيداً)، وغير الصريح، نحو قوله: (حضر زيد نفسه)⁽¹⁾. وعرفه ابن الحاجب بأنه: "إعادة اللفظ الأول"⁽²⁾ وعرفه ابن هشام بأنه: "هو اللفظ المكرر به ما قبله".⁽³⁾.

يُلحظ من التعريفات السابقة اتفاق النهاة على أن تكرير اللفظ هو حقيقة التوكيد اللفظي، في مقابل التوكيد المعنوي الذي يكون بالألفاظ تحفظ، ولا يقاس عليها⁽⁴⁾. ويُلحظ أيضاً أن النهاة لم يدخلوا الغاية الأساسية للتوكيد، وهي رفع الاشتراك والاحتمال في تعريف التوكيد اللفظي، وربما كان هذا الاختصار اكتفاءً منهم بما أوردوه من تعريفات للتوكيد قبل تقسيمه إلى لفظي ومعنوي، إلا أن أهمية التأكيد على رفع الاحتمال بما يؤكد اللفظ الأول، ويرفع الاحتمال، تبرز عند اختلافهم في التطبيقات الإعرابية، يظهر ذلك على سبيل المثال في اختلافهم عند إعراب قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكَّا دَكَّا﴾ [الفجر: ٢١]، فقد خالف ابن هشام فيها كثيراً من النحويين، فلم يعدوا توكيداً، وكذلك: ﴿صَفَّا صَفَّا﴾ [الفجر: ٢٢]. واعتبرها من باب: "علمه الحساب بباباً باباً"؛ فالمراد بها ليس التوكيد بل التكرار⁽⁵⁾.

ونقل الألوسي عن الفاكهي قوله: والمختار في هذا أن المكرر وما قبله منصوبات بالعامل المتقدم؛ لأن مجموعها هو الحال⁽⁶⁾. نجد مثل هذا الخلاف عند إعراب: (الله أكبر الله أكبر)، فقد ذهب ابن جني إلى اعتبارها توكيد جملة، إلا أن ابن هشام لا يراها توكيداً، لأن الثاني لم يؤت به

(1) المفصل في صنعة الإعراب، ص 145.

(2) الأمالي، ابن الحاجب، تحقيق: قصي الحسين، دار الهلال، ط 1، 1998، ص 401.

(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 336/3.

(4) الأمالي، 101/4.

(5) حاشية الألوسي على شرح قطر الندى، ص 581.

(6) السابق، ص 588.

لتأكيد الأول، بل لإنشاء تكبير ثان بخلاف قوله: (قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة)؛ فإن الجملة الثانية خبر جيئ به لتأكيد الخبر الأول⁽¹⁾. بناء على هذا الخلاف يبدو أنه من الأولى إدراج دور التوكيد وغايتها في تعريف التوكيد اللفظي، فيكون تعريفه هو: التوكيد الذي يقصد به رفع الاحتمال والاشتراك ويكون بتكرير اللفظ الأول.

أنواع التوكيد اللفظي:

١ - التوكيد بالاسم الظاهر:

ينقسم التوكيد اللفظي بالاسم الظاهر إلى قسمين:

الأول: الإعادة: إعادة اللفظ الأول بعينه اعتماداً به⁽²⁾، وذلك نحو: (جاء أبوك أبوك)؛ حيث كررت ذات الكلمة مرتين.

ومثاله قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: (أَيُّمَا امْرَأٌ نُكِحَتْ بِعَيْرٍ وَلِيٌ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ)⁽³⁾.

الثاني: الإتباع: وهو أن تتبع الكلمة على وزنها أو رويها إشباعاً وتوكيداً، حيث لا يكون الثاني مُستعملاً بانفرادٍ في كلامهم [العرب]⁽⁴⁾. وفائدة في الكلام تقوية اللفظ بموازنته مع اتفاقهما

(1) السابق، ص 589.

(2) شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترابادي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد وأخرين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975، ص 1.

(3) مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود أبو داود الطيالسي، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحث بدار هجر، دار هجر للطباعة والنشر ، القاهرة، ط 1، 1999، 72/3.

(4) الكليات (معجم في المصطلحات والفرق اللغوية)، أبو البقاء الكفوبي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1998، ص 35.

في الحرف الأخير⁽¹⁾، وذلك نحو: (عطشان نطشان). وهذا الإتباع وإن كان له مفهومه الخاص إلا أن عدداً من النحاة عده داخلاً في التوكيد اللغطي، وقد أورد السيوطي كلاماً للكسائي من المتقدمين، يثبت دخول الإتباع في معنى التوكيد، فقال نقاً عنه "إنما سمي إتباعا؛ لأن الكلمة الثانية إنما هي تابعة للأولى على وجه التوكيد لها، وليس يتكلم بالثانية منفردة، فلهذا قيل إتباع"⁽²⁾.

وهذا يعني أن الإتباع داخل عنده في التوكيد اللغطي، وإنما تميز عن النوع الأول باسم الاتباع؛ لكون اللفظ التابع لا يلفظ وحده منفرداً، إذ إنه لا معنى له؛ لأن الإتباع مصطلح يحمل دلالة غير دلالة التوكيد باللفظ.

2 - توكيد الضمير:

إن للضمير مزايا مختلفة، وأثراً يطلب من أجله، فهو يرفع اللبس في الكلام، ويكتن به عن الظاهر، ويحقق الاختصار؛ ذلك لأنه نص في معناه، لا يحتمل شيئاً غيره⁽³⁾.

ويتعلق بتوكيد الضمائر الأحكام التالية:

1. تكرير لفظ الضمير المتصل للتوكيد، يشترط له اتصال التابع بما اتصل به المتبوع نحو: (مررت بك بك)⁽⁴⁾، يُظهر هنا أن التوكيد في هذه الحالة قصد به الضمير، وهو توكيد ضمير لضمير متصل. وإنماأتي بحرف الجر للضرورة، إذ لا يجوز إتیان الضمير المتصل منفرداً، وهذا ما يؤخذ من قول ابن مالك:

(1) ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، 2/367.

(2) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 1/324.

(3) ينظر: أسلوب التوكيد في القرآن الكريم، محمد حسين أبو الفتوح ، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1995، ص37.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل، 2/215.

ولا ثُعْد لفَظٌ ضَمِيرٌ مُتَّصلٌ إِلَّا مَعَ الْفَظِ الَّذِي بِهِ فُصِّلَ⁽¹⁾

إلا أنه عند التطبيق الإعرابي يعُد التوكيد هنا توكيداً بشبه الجملة كما سيأتي.

2. يجوز توكيد الضمير المتعلق بالضمير المنفصل، نحو: (أكرمتك أنت) و(مررت بك

أنت)⁽²⁾.

3. لا يؤكد الاسم الظاهر بضمير الفصل المنفصل، وذلك لأن التوكيد اللفظي يكون بتكرار

اللفظ، والضمير ليس تكريراً لفظياً، يقول ابن الحاجب: "لا جائز أن يكون تأكيداً (ضمير

الفصل)؛ لأنه لو كان تأكيداً لم يخل إما أن يكون لفظياً، وإما أن يكون معنوياً، ولا جائز

أن يكون لفظياً؛ لأن اللفظي إعادة اللفظ الأول⁽³⁾. وبناءً على هذا فلا يعرب الضمير

توكيداً لفظياً، نحو: (جاء زيد هو).

4. يؤكد الضمير المستتر بالضمير المنفصل، ويكون الضمير المنفصل هنا ضمير رفع⁽⁴⁾,

نحو قوله تعالى: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَرَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥].

3 - التوكيد بالجملة:

يجوز توكيد الجملة بتكريرها، وقد مثل له ابن جني بـ (قد قامت الصلاة قد قامت

الصلاه)⁽⁵⁾. ومن الأمثلة المشهورة عند النحويين على التوكيد بالجمل قول الشاعر⁽⁶⁾:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةِ بِيَقْلَتِي أَتَاكِ أَتَاكِ اللاحِقُونَ احْبِسِ اخْبِسِ⁽⁷⁾

(1) السابق، والصفحة ذاتها.

(2) أوضح المسالك، 337/3.

(3) الأمالى، 101/4.

(4) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص365.

(5) الخصائص، 102/3.

(6) لم أقف على اسم قائله.

(7) شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 290.

فالشاهد على توكييد الجمل قوله: (احبس احبس)، قال ابن هشام: "قوله (احبس احبس) تكرير للجملة؛ لأن الضمير المستتر في الفعل في قوة الملفوظ به"⁽¹⁾.

ويأتي التوكيد بالجمل مقتناً بعاطف في كثير من الحالات، نحو قوله تعالى: ﴿كُلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبا: ٤ - ٥]⁽²⁾. ويجب ترك العاطف عند إيهام التعدد بأن يقصد من الكلام الإشارة إلى تعدد وقوع الحدث، نحو: (ضررت زيداً)، فإن افترض التوكيد بعاطف يوم تكرار الضرب لا التوكيد⁽³⁾، فلا يقال: (ضررت زيداً وضررت زيداً)، بل الأولى (ضررت زيداً ضررت زيداً).

4 - التوكيد بالحرف:

يأتي الحرف مؤكداً للحرف بتكريره، يقول ابن مالك:

كَذَا الْخُرُوفُ غِيْرَ مَا تَحَصَّلَ بِهِ جَوَابُ، كَنَعْمُ، وَكَبَّاى⁽⁴⁾

وتنقسم الحروف إلى قسمين:

الأول: حروف الجواب: مثل نعم، بلى، ولا. وهذه الحروف يجري التوكيد بها وحدها، قال ابن عقيل: "فإن كان الحرف جواباً، كنعم، بلى، وجير، وأجل، وأي، ولا، جاز إعادته وحده فقال لك: (أقام زيد؟ فتقول: نعم نعم أو لا)"⁽⁵⁾.

(1) حاشية الألوسي على شرح القطر، ص580.

(2) السابق، ص582.

(3) السابق، والصفحة ذاتها.

(4) شرح ابن عقيل، 216/3.

(5) السابق، والصفحة ذاتها.

الثاني: حروف غير جواية: ويجب فيها أن يعاد مع الحرف المؤكّد ما يتصل بالمؤكّد ، كما هو الحال مع التوكيد بالضمير المتصل، نحو: (إن زيداً إن زيداً قائم)⁽¹⁾، وبينما ذهب بعض النحويين إلى عدم جواز اقتران الحرفين، نحو: (إن إن زيداً قائم)، وذهب آخرون إلى أنه جائز مع الشذوذ⁽²⁾، ومن شواهدهم على ذلك، قول الشاعر⁽³⁾:

إِنْ إِنَ الْكَرِيمَ يَخْلُمْ مَا لَمْ يَرَيْنَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيَماً⁽⁴⁾

الشاهد: قوله: "إن إن" حيث أكد "إن" الأولى توكيداً لفظياً بتكرير لفظها من غير أن يفصل بين المؤكّد والمؤكّد مع أن "إن" ليست من حروف الجواب، والتوكيد على هذا الوجه شاذ.

• التوكيد اللفظي

ورد التوكيد اللفظي في شعر الفرزدق في ثلاثة مواضع، وهي:

- قال يهجو عمر بن هبيرة:

يَا قَيْسَ عَيْلَانَ إِنِي كُنْتُ قَلْتُ لَكُمْ يَا قَيْسَ عَيْلَانَ أَنْ لَا تُسْرِعُوا الضَّجَّا⁽⁵⁾

الشاهد في قوله: (يا قيس عيلان) الثانية، فهي توكيد لفظي، حيث أنت تكريراً لـ (يا قيس عيلان)، وهذا من توكيد الجمل، حيث هي جملة نداء.

- قال يفخر على جرير:

مُتَعَالِمُ النَّفَرِ الَّذِينَ هُمْ هُمْ بِالتَّبْلِ لَا غُمْرَزٌ وَلَا أَفْتَازٌ⁽⁶⁾

(1) شرح ابن عقيل، 3/216.

(2) أوضح المسالك، 3/343-345.

(3) لم أقف على اسم قائله.

(4) السابق، 3/344.

(5) ديوان الفرزدق، ص 203.

(6) ديوان الفرزدق، ص 327؛ التبل: الثأر. ينظر: لسان العرب، مادة: تبل.

الشاهد في قوله: (هم) الثانية، توکید لفظی، وهذا من توکید الضمير للضمير.

- قال مفتخرًا:

بَخْ بَخْ لَنَا الشَّرْفُ الْقَدِيمُ وَعَزْنَا فَهَرَ الْبِلَادَ فَمَا لَهُ تَنْكِيرٌ⁽¹⁾

الشاهد في قوله: (بخ) الثانية، توکید لفظی، وهذا من توکید اسم الفعل، وفائدة التوکید هنا المبالغة.

المبحث الثالث: التوکید المعنوی

عد ابن السراج التوکید المعنوی نوعا من تكرار الاسم؛ إذ عرفه بأنه "هو إعادة المعنى بلفظ آخر"⁽²⁾. ويقترب هذا التعريف من تعريف ابن جنی حين قال: "تکریر الأول بمعناه"⁽³⁾.

يُلحظ من التعريفين أن النحاة المتقدمين حافظوا على التلازم بين رفع الاحتمال والتكرار؛ ففي التوکید اللفظی يأتي التوکید بتکریر الأول لفظاً ومعنی، وأما في التوکید المعنوی فيأتي التوکید بتکریر الأول أيضا، ولكن بألفاظ تكرر معناه، وربما كان هذا إشارة منهم إلى التفریق بين التوکید بحدّه النحوی وبين التوکید بمعناه الواسع في اللغة، والذي قد يؤخذ من أساليب مختلفة.

وعرفه ابن هشام بأنه: "تابع يقر أمر المتبع في النسبة والشمول"⁽⁴⁾. وعرفه ابن عقیل بأنه: "هو ما يرفع توهם مضاف إلى مؤکد أو توهם عدم إرادة الشمول"⁽⁵⁾.

(1) السابق، ص 260؛ بخ: اسم فعل مضارع بمعنى امتدح.

(2) الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج البغدادي، تحقيق: عبدالحسین الفتّاوى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3، 20/2، 1996.

(3) الخصائص، 104/3.

(4) شرح شذور الذهب، ص 550.

(5) شرح ابن عقیل على ألفیة ابن مالک، 207/3.

يُتضح من التعريفين السابقين عدم التطرق صراحة إلى الفرق بين التوكيد اللفظي والمعنوي كما فعل ابن السراج وابن جني؛ فابن عقيل وابن هشام اكتفيا بالإشارة إلى تكرار اللفظ في التوكيد اللفظي، وعدم الإشارة إلى التكرار أصلًا في التوكيد المعنوي، وكأنهما لا يريان أن التوكيد المعنوي ضربٌ من التكرير بالمعنى، بل ربما لاحظا فيه منحى آخر غير التكرير، وربما كان هذا المنحى الآخر أوضح عند الأشموني، فهو يرى أن التوكيد المعنوي هو: "هو التابع الرافع احتمال تقدير إضافة إلى المتبع، أو إرادة الخصوص بما ظاهره العموم"⁽¹⁾. أما عباس حسن فعرفه بأنه: "تابع يزيل عن متبعه ما لا يراد من احتمالات معنوية، تتجه إلى ذاته مباشرة، أو إلى إفادته العموم والشمول"⁽²⁾. وهذا يعني أن النحوة انقسموا في تقرير حد التوكيد المعنوي إلى قسمين:

المذهب الأول: يراعي علاقة التكرار، ويحددها بتكرار المعنى دون اللفظ لرفع الاحتمال المتغير بينهما (طريقة إعادة اللفظ الأول).

المذهب الثاني: يركز على وظيفة التوكيد المعنوي من خلال النظر إلى الألفاظ الخاصة به، فهي تقرر أمر المتبع في النسبة، نحو: (جاعني زيدٌ نفسه)، أو في الشمول، نحو: (جاعنيزيدان كلاهما)، ولا يشتمل على التفريق الشكلي بين التوكيد اللفظي والتوكيد المعنوي.

ولعل إيراد عباس حسن للفظ (احتمالات معنوية) في التعريف يراد به التفريق بين التوكيد اللفظي والتوكيد المعنوي، ويتضمن كذلك غایات التوكيد، ويعزز المذهب الثاني المتوجه نحو التركيز على الناحية الوظيفية للتوكيد المعنوي، وليس الناحية الشكلية.

(1) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص 365.

(2) النحو الوافي، 3/ 502-503.

وعليه، فيمكن أن يعرف التوكيد المعنوي بأنه: هو التابع الذي يكرر فيه المتبع بمعناه دون لفظه ليزال عنه ما لا يراد من احتمالات معنوية غير تأكيد النسبة أو الإحاطة والشمول.

• **اللفاظ التوكيد المعنوي:**

بني التوكيد المعنوي على لفاظ معينة، وتنقسم هذه الألفاظ من حيث علاقتها بالمؤكّد إلى قسمين: القسم الأول: الألفاظ الأصلية. والقسم الثاني: الألفاظ الملحة بالأصلية (الفرعية).

القسم الأول: الألفاظ الأصلية:

هي (نفس، عين، كلا، كلتا، كل، جميع، عامة)، ويشترط فيها لتعرب توكيدا اتصالها بضمير زائد على المؤكّد⁽¹⁾. وقد بين النحاة فائدة تلك الألفاظ وشروطها، وتوضيح ذلك على النحو الآتي:

1- نفس وعين:

تتمثل فائدتهما في رفع احتمال المجاز عن ذات المؤكّد؛ فحين نقول: (أجل العالم)، احتمل ذلك محبة ذاته، ومحبة صفة من صفاته، أما متى قلنا: (أجل العالم نفسه)، فرفع بذلك الاحتمال، وأكّد المعنى الظاهر وهو الذات⁽²⁾.

شروط التوكيد بـ (النفس والعين):

يشترط في نفس وعين للتوكيد ما يأتي:

- أن يتّصلان بضمير.

- أن يكون الضمير المتصل بهما عائدا على المؤكّد.

(1) ينظر: النحو الافي، 3/506 وما بعدها

(2) حاشية الألوسي على شرح القطر، ص 578.

- أن يطابق الضمير المؤكّد في حالات: التذكير والتأنيث، والجمع والإفراد والتثنية، كما في المثال السابق (أجل العالم نفسه).

- أن يطابقاً مؤكّدهما في الإفراد والجمع⁽¹⁾، نحو: (حضر المدير عيّنه)، و(رحبت بالضيوف أنفسهم). وأن يخالفوا المؤكّد المثلثي، فلا يتثنّيان، بل يلزمان حالة الجمع، نحو: (مررت بالزّيدين أنفسهما)، فاكفي بتثنية الضمير العائد إلى (الزيدين) عن تثنية نفس وعين، ولا يصح (نفسيهما وعيّنهما).

أحكام متعلقة بالتوكيد بـ (النفس والعين):

- توكيد الضمير بـ (النفس والعين): يجوز توكيد الضمائر المتصلة؛ لأنّها تعود إلى أسماء ظاهرة، فإن كانت هذه الضمائر ضمائر رفع متصلة اشترط عند توكيدها بـ (نفس وعين) أن تؤكّد أولاً توكيداً لفظياً⁽²⁾، نحو: (اقرئي أنت نفسك).

- أما في حالة توكيد ضمائر النصب أو الجر المتصلة فلا يشترط ذلك⁽³⁾؛ نحو: (رأيتها نفسها) و(اعتمدت عليه عينه).

- يجوز أن تجتمع (نفس وعين) لتوكيد مؤكّد واحد، ألا أنه يشترط تقديم (نفس) على (عين)⁽⁴⁾، نحو: (هذا أبو محمد نفسه عينه)، وبذلك يكون من الجائز أيضاً تعدد التوكيد لمؤكّد واحد⁽⁵⁾.

(1) أوضح المسالك، 328/3.

(2) فوح الشذا بتيسير شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تأليف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، حي الراهن، ط1، 2002، ص372.

(3) السابق، ص373.

(4) ينظر: النحو الوفي، 506/3.

(5) ينظر: السابق، 506/3.

- قد يأتي التوكيد بنفس مجرورا لفظا بحرف الجر الزائد (باء)، وعندما تكون (نفس) مجرورة لفظا، ثم تتبع مؤكّدها في الإعراب، وتعرب الباء حرف جر زائد، نحو: (حضر والدك بنفسه)، فكلمة (نفس) اسم مجرور لفظا بالباء (حرف الجر الزائد)، مرفوع محلا على أنه توكيد معنوي لكلمة (والد).

ب - كلا وكلتا:

حدد ابن هشام الغاية من التوكيد بهما بأنها "رفع احتمال إضافة أحد إلى المؤكّدين"⁽¹⁾، فإن قلنا: (بكى الطفلان كلامهما)، حصرنا الفعل فيهما بالتوكيد، ونفينا احتمال أن يكون الباكى أحد الطفلين دون الآخر.

أحكام تتعلق بالتوكيد بـ(كلا وكلتا):

1. اشترط كثير من النحاة أن يصح إيراد كلمة (أحد) بدل (كلا وكلتا) عند التوكيد بأحدهما، وقد اشترط ابن هشام هذا الشرط تماشيا مع توضيحه الغاية من التوكيد بهما، وهو نفي احتمال إضافة (أحد)، وهذا يعني أن إيراد (أحد) مكانهما في الجملة صحيح، كقولنا: (بكى أحد الطفلين)، ولذلك نأتي بـ(كلا وكلتا) لنفي هذا الاحتمال⁽²⁾.

وهذا الشرط ينبني عليه خلاف حول التوكيد بـ(كلا وكلتا) في حالة كون المسند إلى المؤكّد لا يحمل من حيث المعنى قيام واحد به، بل يقتضي معناه مشاركة اثنين فأكثر فيه، نحو: (اختصم الزيدان كلامهما)؛ فباعتبار هذا الشرط لا يجوز التوكيد بـ(كلا) هنا؛ لأن الفعل اختصم يفيد المشاركة، وبذلك لا يرد احتمال إرادة (أحد)، وحيث لا احتمال لإرادة (أحد) فلا غاية من إيراد

(1) فوح الشذوذ بتيسير شرح قطر الندى وبل الصدى، ص328.

(2) السابق، ص328.

التوكيد؛ فهو يرفع الاحتمال ولا احتمال. وهذا ما رجحه ابن هشام في (شرح قطر الندى)⁽¹⁾. وذكر الألوسي مخالفة عدد من النحواء لهذه القاعدة، فقال: "وها مذهب الأخفش وهشام والفراء وأبي علي خلافاً للجمهور، وتبعهم ابن مالك في (التسهيل)، واحتجوا بأن العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال، نحو: (جاءَ الْقَوْمُ كُلَّهُمْ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ)، فليتذبر"⁽²⁾.

يُلاحظ مما تقدم أن مسوغ التوكيد يبقى قائماً للدلالة على اشتراك المؤكّد بين بالحدث؛ لأن غاية التوكيد في رفع الاحتمال قد تحتمل معنى بлагايا، كأن تكون الغاية منه التوكيد، وتلمح هذه الغاية فيما يعرف بتوكيد التوكيد؛ فلا ريب أن الغاية من توكيد التوكيد ليست نفي الاحتمال لإرادة غير الشمول، والاشتراك بين المؤكّدين، فإن هذا حاصل بالتوكيد الأول، ولكن الغاية منه تخرج لمعنى شدة التوكيد.

2. المؤكّد بـ(كلا وكلتا) يجب أن يكون مثنى سابقاً عليهما، وتحقق (كلا وكلتا) بالمثنى إعراباً؛ فترفعان بالألف، وتصبسان، وتجران بالياء، واعتبارهما ملحقتين بالمثنى، وعدم اعتبار التثنية فيهما أصلية من جهة النحو يعود إلى عدم وجود مفرد لهما من لفظهما، ووجوده شرط في المثنى⁽³⁾.

3. تعرّب (كلا وكلتا) في حالة التوكيد ملحقتين بالمثنى.

وهذا ما يؤخذ من اشتراط النحواء (إعرابها توكيداً) أن يتصل بهما ضمير عائدٌ على المؤكّد بهما، وهذا لا يتصور إلا بإثباتهما بعد المؤكّد حتى يكون الضمير عائداً عليه⁽⁴⁾.

(1) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 293-294.

(2) حاشية الألوسي على شرح القطر، ص 586.

(3) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 1/135.

(4) حاشية الألوسي على شرح القطر، ص 586.

إذا سبق (كلا وكلتا) مؤكدهما فلا يعودان توكيدا ولا يتصلان بالضمير، فالمتبوع من حيث هو متبع لا يجوز أن يتأخر عن تابعه، وهي قاعدة عامة، وإن خالف الكوفيون في جزئية تقديم المعطوف على المعطوف عليه⁽¹⁾.

وأماماً من الناحية الإعرابية فيعريان حسب موقعهما في الجملة، ويعربان بالعلامات الأصلية المقدرة على الألف، نحو: (مررت بكلارجلين)، ف(كلا) اسم مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف.

وجدير بالذكر أن (كلا وكلتا) إذا سبقتا المؤكّد فإنّهما لا تعدان توكيداً من ناحية الصنعة النحوية واختلاف الموقع الإعرابي وحركة الإعراب، لأنّ معنى التوكيد يبقى ثابتاً فيهما من حيث رفع الاحتمال، فكونهما لا تعربيان توكيداً لا يعني أنّهما لا ترفعان الاحتمال عن الاسم اللاحق بهما، وإنما لم تعودا من التوابع لاشترط أن يأتي التابع بعد متبعه في الصنعة النحوية، وهذا يلاحظ أيضاً في جميع ألفاظ التوكيد المعنوي.

4. قد تتصل كلا وكلتا بضمير ولا تكونان توكيدا، وذلك حين يحذف المؤكّد . نحو: رأيت كلّيهما، إذ تعرب (كليهما): مفعول به منصوب. وهذا ما يقتضيه مفهوم التوابع أصلاً، فالتابع هو المشارك لما قبله في إعرابه وهو ينطبق على سائر التوابع⁽²⁾.

5. يجب اتحاد المسند إلى المؤكّدين بـ(كلا وكلتا)⁽³⁾، فلا يقال: (عاد علي وسافر خالد كلاهما).

(1) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 376/1.

(2) ينظر: السابق، 190/3.

(3) النحو الشافي، محمود حسني مغاسلة، دار المسيرة، عمان، ط1، 2007، ص390.

ج - كلّ:

تعلق بها الأحكام التالية:

1- الغرض من التوكيد بها رفع احتمال إرادة الخاص بلفظ العام⁽¹⁾، فلو قال قائل: (أني الضيوف)، فإن الاحتمال قائم بأن المراد بعضهم أو أكثرهم، فإذا قال: (كلهم)، انتفى الاحتمال بإرادة الخاص، وثبت العموم.

2- يؤكد بـ(كل) ما يأتي⁽²⁾:

- الجمع مع اتصاله بضمير، يعود على المؤكّد ويطابقه، نحو قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ

خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا﴾ [يس: ٣٦].

- اسم الجمع؛ كجيش وشعب، لأنها أسماء قابلة للتجزئة، نحو: (هجم الجيش كلّه).

- اسم الجنس، وهو قابل للتجزئة كذلك، نحو: (اشترىت القماش كلّه).

- المفرد القابل للتجزئة: نحو: (أكلت السمكة كلّها)، ولا يقال: (سلمت على الوزير كلّه)؛

لكونه غير قابل للتجزئة، وقد يكون المفرد غير قابل للتجزئة بذاته، وقابلًا لها بمعنى من

المعاني، نحو: (بعثك العبد كلّه)؛ لكونه محتملاً وقوع الشركة فيه في حال بيته لأكثر من

سيد، وهو: (فاز المتسابق بالوسام كلّه) عند احتمال أن يشتراك في الفوز به غير واحد.

3- يجب اتصال (كل) بضمير عائد على المؤكّد مطابق له⁽³⁾، ولكن قد تتصل بضمير ولا تكون توكيدها، نحو: (كلّم راعٍ)، فهي هنا مبتدأ مرفوع. والسبب في صرفها - نحوياً - عن التوكيد هو مخالفتها لشرط الإتباع، وهو إتيان التابع بعد متبعه، فالمتبع من حيث هو متبع لا يجوز أن يتأخر عن تابعه، كما ذكر في (كلا وكلتا)⁽⁴⁾.

(1) فوح الشذى بشرح قطر الندى، ص 382.

(2) النحو الشافى، ص 398.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 208/3.

(4) ينظر: السابق، 190/3.

د - جميع وعامة:

وهما دالان على العموم والشمول، إلا أن ابن هشام عَدَ التوكيد بجميع غربياً⁽¹⁾، وضرب

عليه مثلاً بقول امرأة تُرقص ابنها:

فِي ذَكَرِ حَتَّىٰ خَوْلَانِ جَمِيعُهُمْ وَهُنَّ دَانِ

وَكُلُّ الْقَحْطَانِ دَنَانِ وَالْأَكْرَمَ وَنَعَنِ

والشاهد في قوله: (جميعهم)، حيث جاءت توكيداً لـ (أهل الحي) لإرادة التعميم.

أما عامة فقد أشار ابن مالك إلى استعمال العرب لها بمعنى (كل)، وإلى اختلاف النحاة فيها بقوله:

وَاسْتَعْمِلُوا أَيْضًا كَكُلَّ فَاعِلِهِ مِنْ عَمَّ فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَةِ

ويفسّر ابن عقيل قوله: (مثل النافلة) بقوله: "وقل من عدها من النحوين في الألفاظ التوكيد،

وقد عدها سيبويه، وإنما قال: (مثل النافلة) لأن عدها من الألفاظ التوكيد لشبه النافلة؛ أي: الزيادة؛

لأن أكثر النحوين لم يذكروها⁽²⁾.

الألفاظ الملقة وهي:

(أجمع، أجمعون، جمع) سميت ملحقة؛ لأن الكثير الفصيح في استخدامها أن تقع مسبوقةً

بلغة (كل)⁽³⁾، نحو: (هجم الجيش كلّه أجمع) و(جاء الضيوف كلّهم أجمعون)، ويجوز التوكيد بها

غير مسبوقة بـ(كل)، نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ حَرَمٍ حَرَمٌ﴾ [الحجر: 43].

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 330/3.

* خالف ابن حيان التوجيهين معاً واعتبر نصبهما على الحال في غاية الشذوذ، وأعربها بدلاً .

(2) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 208/3.

(3) شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 294.

ونذكر ابن هشام الرواية في (أجمعون) في الحديث الشريف: (إِذَا صَلَّى قَائِمًا، فَصَلُّوا فِيَّا، إِذَا صَلَّى جَالِسًا، فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ)⁽¹⁾ على أنه توكيد لـ(وَالْجَمَاعَةِ) في صلوا، وضعف النصب على الحال؛ لاستلزمها تتكيرها، وهي معرفة بنية الإضافة⁽²⁾.

• التوكيد المعنوي في شعر الفرزدق

ورد التوكيد المعنوي في شعر الفرزدق في مواضع، منها:

- قال في مدح سفيان بن عمرو العقيلي:
فِدَّى لَهُمْ حَيَا نِزَارٍ كِلَاهُمَا
⁽³⁾

الشاهد في قوله: (حيانا نزار كلهمما)، حيث أنت (كلا) توكيداً معنويًّا مرفوعاً، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه ملحق بالمتثنى، وهو مضاف، وهما: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

- قال يهجو جريأً:
وَلَقَدْ تَرَكْتُ بَنِي كُلَّيْبٍ كُلَّهُمْ
⁽⁴⁾
 الشاهد في قوله: (ولقد تركتبني كليب كلهم)، حيث جاءت (كل) توكيداً معنويًّا لـ(بني)، والضمير (هم) في محل جر مضاف إليه.

- قال يهجو جريأً:
وَلَتَكْفِيَنِي فَقْدَ رَوْجَتِنِي التَّيِّ
أَخَوَاتُ أُمِّي كُلَّهُنَّ حَرِيَّصَةٌ
⁽⁵⁾

(1) صحيح البخاري، 139/1.

(2) شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 294.

(3) ديوان الفرزدق، ص 200.

(4) السابق، ص 312.

(5) السابق، ص 325؛ موقعة الظهور: إناث الحمير.

الشاهد في قوله: (أخوات أمه كلهن)، حيث جاءت (كل) توكيداً معنوياً مرفوعاً لـ (أخوات)، وهو مضاف، والضمير (هن) في محل جر مضاف إليه.

- قال معزيأً الحاج بولده وأخيه، وقد توفيا في جمعة واحدة:

جَنَاحًا عَيْقِ فَارِقَاهُ كِلَاهُمَا وَلَوْ كُسِّرَا مِنْ غَيْرِهِ لَتَضَعَّفَ ضَعَاعًا⁽¹⁾

الشاهد في قوله: (وارقاه كلهم)، حيث جاءت (كلا) توكيداً لفظياً لألف الاثنين في (فارقاه)، مرفوعاً علامه رفعه الضمة المقدرة على الألف.

وقال في المرثية ذاتها:

وَفَضْلَاهُمَا مِمَّا يُعَذَّ كِلَاهُمَا عَلَى النَّاسِ مِنْ يَوْمِيهِمَا كَانَ أَوْسَعاً⁽²⁾

الشاهد في قوله: (كلهم)، فهي توكيد معنوي للضمير المتصل في (فضلاهم) مرفوع، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل في محل جر مضاف إليه.

- قال مخاطباً عياش بن الزيرقان:

أَعِيَاشُ قَدْ بَرَزَنْتَ خَيْلَكَ كَلَاهَا، وَقَدْ كُنْتَ قَبْلَ ابْنَيْنِي جَدِيلَةَ مُعْرِيَا⁽³⁾

الشاهد في قوله: (خيلك كلها)، حيث جاءت (كل) توكيداً معنوياً منصوباً، وهو مضاف: والهاء: في محل جر مضاف إليه.

(1) ديوان الفرزدق، ص 344

(2) السابق، والصفحة ذاتها.

(3) السابق، ص 37

الفصل الثالث

العطف في شعر الفرزدق

المبحث الأول: التعريف بالعطف وقسميه وشرح عطف البيان

العطف لغة: هو مصدر (عَطَفَ)، تقول: "عَطَفَ الشيءَ إِذَا ثَبَيْثَهُ، فجَعَلَتْ أَحَدَ طَرْفِيهِ عَلَى طَرْفِهِ الْآخَرِ، وَعَطَفَ الْفَارِسَ عَلَى قَرْنَهِ إِذَا التَّفَتَ إِلَيْهِ"⁽¹⁾، ويقال: "عَطَفَ يَعْطِفُ عَطْفًا" انصرف⁽²⁾.

أما العطف اصطلاحاً فينقسم إلى عطف نسق وعطف بيان، وقد تجنب النهاة وضع حدٌ واحدٍ لهما؛ وهذا راجع إلى اختلاف دلالة كل منهما ومعناه رغم اتحادهما في التسمية بالعطف، ولهذا لم يضع النهاة حداً للعطف، بل شرعاً مباشراً في تعريف نوعيه وبيان أحکامهما.

المبحث الثاني: عطف البيان

وعرفه ابن جني بقوله: "عَطَفَ الْبَيَانَ أَنْ تَقِيمَ الْأَسْمَاءَ الصَّرِيقَةَ غَيْرَ الْمَأْخُوذَةِ مِنَ الْفِعْلِ مَقَامَ الْأَوْصَافِ الْمَأْخُوذَةِ مِنَ الْفِعْلِ"⁽³⁾. فعطف البيان اسم غير صفة؛ لأنَّه اسم صريح جامد كما يؤخذ من كلام ابن جني، وهو يزيل الاشتراك، ويوضح المتبع كما تفعل الصفة.

وضَّحَ ابن السراج معنى عطف البيان بقوله: "عَطَفَ الْبَيَانَ كَالنَّعْتِ وَالتَّوْكِيدِ فِي إِعْرَابِهِمَا وَتَقْدِيرِهِمَا، وَهُوَ مِبْينٌ لِمَا تَجْرِيهِ عَلَيْهِ كَمَا يَبْيَنُ، وَإِنَّمَا سُمِيَ عَطَفَ الْبَيَانِ وَلَمْ يَقُلْ نَعْتٌ؛ لِأَنَّهُ غَيْرَ مُشَتَّقٍ مِنْ فَعْلٍ، وَلَا هُوَ تَحْلِيةٌ، وَلَا ضَرْبٌ مِنْ ضَرُوبِ الصَّفَاتِ"⁽⁴⁾.

(1) أوضح المسالك: 310/3 (الحاشية رقم 1).

(2) لسان العرب: مادة: عطف.

(3) اللمع في العربية، ص 90.

(4) الأصول في النحو، 2/45.

يلحظ من التعريفين السابقين أنهما يرتكزان على طبيعة الاسم المستعمل في عطف البيان، وعلى مدى المتشابهة والمغایرة بينه وبين الصفة.

وأشار الجرجاني إلى بيان وظيفة عطف البيان حين عرّفه بقوله: "هو الاسم الذي يكون الشيء به أعرف، فيبين به غيره كقولك: (مررت بأخيك زيد)، بينت الأخ بزيد"⁽¹⁾. ويكشف هذا التعريف عن علاقة المتشابهة بين الصفة وعطف البيان، فعطف البيان يبين به غيره ويزداد وضوها.

وأشار الزمخشري في تعريفه لعطف البيان بصورة أكثر تفصيلاً إلى وظيفة التوضيح بقوله: "اسم غير الصفة يكشف عن الكلمة المراد كشفها، وتتنزل من المتبع منزلة الكلمة المستعملة من الكلمة الغريبة إذا ترجمت بها، فهذا يؤذن بأنه يزيل الاشتراك ويوضحه كالصفة"⁽²⁾. واختصر ابن الحاجب التعريف عند مستوى المطابقة والمخالفة بين عطف البيان والصفة، فعرفه بأنه: "تابع غير صفة يوضح متبعه"⁽³⁾.

يظهر مما تقدم أن عطف البيان يبين معنى المعطوف عليه ويوضحه، وينفي عنه الاشتراك، فهو بذلك يشبه الصفة.

أما ابن عقيل فيأتي تعريفه أكثر بياناً لمواطن الاختلاف بين عطف البيان والصفة مع تأكيده على موطن التشابه بقوله بأنه: "تابع جامد مشبه للصفة في إيضاح متبعه، وعدم استقلاله"⁽⁴⁾. وهو هنا قد صرّح بموطن المخالفة بينهما، وهو أن عطف البيان اسم جامد، أما الصفة

(1) الجمل في النحو، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، 1972، ص 32 - 33.

(2) المفصل، للزمخشري، ص 157.

(3) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، 394/2.

(4) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 218/3.

فيغلب عليها الاشتراق إن كانت اسماء مشتقاً أو مؤولاً بمشتق. ألا أن هناك فروقاً تمنع إعرابه صفة نعتاً، كما أنه يقارب البدل المطابق بدل الكل من الكل مع فروق تمنع من كونه بدل.

وعرفه ابن هشام بأنه: "تابع غير صفة يوضح متبوعه، أو يخصصه"⁽¹⁾; نحو: (أقسم بالله أبو حفص عمر)، وعرفه أيضاً بأنه: "التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة"⁽²⁾.

وربما أمكن الوصول إلى تصورٍ لعطف البيان بالجمع بين تعريف الزمخشري وابن عقيل؛ حيث نص ابن عقيل عن نقطة الاختلاف بين عطف البيان والصفة، وفصل الزمخشري في عمل عطف البيان والغاية منه، فيكون تعریف عطف البيان أنه: تابع جامد يكشف عن الكلمة المراد كشفها وتتنزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الكلمة الغريبة إذا ترجمت بها، فهذا يؤذن بأنه يزيل الاشتراك ويوضحه كالصفة.

الفرق بين عطف البيان والصفة:

يواافق عطف البيان الصفة في إزالة الاشتراك، وتوضيح المتبوع، وهذا ادعاء النحويين في التفريق بينه وبين النّعت في التعريف بقوله (اسم غير صفة)، مما جاء عند الزمخشري وابن هشام وابن عقيل، ألا أنه يفترق عنها من وجهين، وهما:

الأول: أن عطف البيان يوضح معنى المتبوع بما يزيل عنه الاشتراك⁽³⁾، وهو ذات المتبوع من حيث المعنى، أما النّعت فيبيّن معنى من معاني المتبوع بما يؤدي هذه الحاجة⁽⁴⁾، فيكون التوضيح بالنّعت ببيان جزئية في التابع غير مساواً للمتبوع.

(1) شرح شذور الذهب، ص560

(2) أوضح المسالك، 309/3

(3) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، ص160.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 191/3

الثاني: أن عطف البيان يأتي جامدا غير مشتق، كما مر في تعريف ابن جني وابن عقيل، أما

الصفة فتأتي مشتقة أو مؤولة بمشتق⁽¹⁾ - كما مر في مبحث النعت - .

فعطف البيان أشبه البدل، وخالف النعت في كونه غير مشتق ولا مؤول بمشتق. هذا وقد

أجاز السيوطي وقوعه مشتقا⁽²⁾، والجمهور على خلاف ذلك.

الفرق بين عطف البيان والبدل:

إن التشابه كبير بين عطف البيان والبدل، وقد أشار إلى ذلك الرضي الأسترإبادي في شرحه

على الكافية لابن الحاجب حين قال: "أنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل

ويبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه"⁽³⁾.

ويرى ابن هشام أن "كل اسم صَحَّ الحُكْمَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ عَطْفَ بَيَانٍ مُفِيدٍ لِلإِضَاحِ أو
لتخصيص، صَحَّ أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ بَدْلٌ كُلُّ مُفِيدٍ لِلتقريرِ مُعْنَى الْكَلَامِ وَتَوْكِيدِهِ؛ لِكَوْنِهِ
عَلَى نِيَّةِ تَكْرَارِ الْعَالِمِ"⁽⁴⁾.

ولكنه في الوقت ذاته يشترط لذلك ألا يمتنع إحلاله في محل الأول، "فإن امتنع إحلال

التابع محل المتبوع، فإن التابع يكون عطف بيان لا بدل"⁽⁵⁾، وفي ذلك يقول ابن مالك:

وَصَالَحًا لِبَدَائِيَّةِ يُرَىٰ فِي غَيْرِ نَحْوِيَا غُلَامٌ يَعْمَرُ

(1) شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 298.

(2) همع الهوامع، 121/2

(3) شرح الرضي على كافية ابن حبيب، 379/2

(4) شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 298-299.

(5) حاشية الألوسي على شرح القطر، ص 593.

وَهُوَ بِشَرِّ تَابِعُ الْبَكَرِيِّ وَلَيْسَ أَنْ يُبَدِّلَ بِالْمَرْضِ⁽¹⁾

ففي قوله: (يا غلام يعمر) لا يجوز إحلال عمر محل غلام؛ لاختلاف عالمة الإعراب، حيث يجب بناؤها على الضم عند قولنا يا عمر، ولا يصح: (يا عمر)، عند ذلك يُحکم بأنه عطف بيان لا بدل.

والسبب في حكم النحاة أن ما صح عطف بيان صح أن يكون بدلاً، هو أن ما اشترطوه لعطف البيان يجوز أن يأتي مع البدل وإن لم يشترط فيه، وما يجيز عطف البيان لا يمنع من البدل في كثير منه؛ فبعض الشروط تكون في عطف البيان واجبة وفي البدل جائزة، مثل اشتراط أن يكون عطف البيان أوضح من متبعه، فهو إن ثبت شرطاً في عطف البيان، فإنه غير مانع من ايراد البدلية. يؤيد هذا قول سيبويه: "(يا هذا إذا الجمة)"؛ لأنّ "ذا الجمة" لا توصف به الأسماء المبهمة، إنما يكون بدلاً أو عطفاً على الاسم إذا أردت أن تؤكّد⁽²⁾، وهذا ما ذهب إليه الزركشي حين علق على (يا هذا إذا الجمة)؛ إذ قال: إنها عطف بيان مع أن اسم الاشارة أعرف من المضاف إلى ذي اللام⁽³⁾، ولا ريب أن زيادة التعريف هي زيادة في الإيضاح.

بناء على ذلك، يبقى ما أورده ابن مالك وابن هشام هو الملحوظ الأهم في التفريق حين جعلا فساد المعنى أو الإعراب هو الفيصل في التفريق بين عطف البيان والبدل عند الاستغناء عن المبدل منه؛ لأن فساد المعنى عند الاستغناء عن المبدل منه يخرج الجملة من معنى البدلية بقرينة

(1) أوضح المسالك، 3/563.

(2) ينظر : الكتاب، 2/189-190.

(3) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق: يوسف عبدالرحمن المرعشلي وآخرين، دار المعرفة، بيروت، 1990، 3/41.

واضحة، وهي تقوية خصيصة من خصائص البدل تتمثل بجواز حذف المتبوع أو التابع مع صلاح المعنى.

وببناء على ما سبق، يتبيّن إن لعطف البيان وظائف نحوية، هي:

1- توضيح المتبوع إذا كان معرفة، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا أُلْمَسِيْحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٥٧]، فال المسيح معرفة، وعيسى معرفة وهو عطف بيان.

2- تخصيص المتبوع إن كان نكرة نحو قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُّبَرَّكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥]، ف(زيتونة) عطف بيان لـ(شجرة)، وهي نكرة، وإن مجيء العطف نكرة ليس محلًّا اتفاق بين النهاة، ألا أن بعضهم أجازه^(١)، وفي ذلك يقول الزركشي: "فَيُلْبَسُ بِشَرْطِ كَوْلِكَ" (ليس ثواباً جبة)^(٢).

ومن الملاحظ هنا، أن إتيان عطف البيان نكرةً، يخدم الوظيفة نحوية في تقوية المعنى؛ نحو: (هذا بابٌ حديد)، فتعرّب (حديد) على أنها عطف بيان، ولا تعرّب نعتاً؛ لأنها جامدة، ويشترط في التّعّت أن يكون مشتقاً^(٣)، فالعطف هنا يؤدي غايتها نحوية من خلال تخصيص النكرة، وهي: توضيح المتبوع وبيانه^(٤).

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على أ腓ياء ابن مالك، 220/3.

(٢) البرهان في علوم القرآن، 42/3.

(٣) إيضاح مسائل العربية على متن الأجرمية، خالد بن سعيد البليهد، المصدر صفحة الشيخ خالد بن سعيد البليهد - صيد الفوائد - العنوان الإلكتروني www.saaid.net- dat- binbulihed/k/indx.htm موضوع

رقم 24

(٤) ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، 394/2.

ما يطابق فيه عطف البيان متبعه:

يتبع عطف البيان متبعه في أربع حالات التطابق العشرة، فحكمه هنا حكم

الثُّعْتُ الحَقِيقِيُّ، وَهِيَ^(١):

المطابقة في الرفع أو النصب أو الجر.

المطابقة في الأفراد أو الثنوية أو الجمع.

المطابقة في التذكير أو الثنائيّ.

المطابقة في التعريف أو التكير.

• عطف البيان في شعر الفرزدق

ورد عطف البيان في شعر الفرزدق في مواضع، هي:

- قال:

فَكُنْنَا نَرَى النَّجْمَ الْيَمَانِيَّ عِنْدَنَا سُهْيَلًا فَحَالَتْ دُونَهُ أَرْضُ حِمْيَرًا^(٢)

الشاهد في قوله: (سهيلاً) عطف بيان على النجم منصوب، (الموصوف بعد الصفة)؛ لأن سهيلاً

هو علم على النجم.

- قال يرثي بشر بن مروان:

بِأَنَّ أَبَا مَرْوَانَ بِشْرًا أَخَاهُمَا ثَوَى غَيْرَ مَتْبُوعٍ بِعْجَزٍ لَا غَدِيرٍ^(٣)

(1) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 220/3.

(2) ديوان الفرزدق، ص 176.

(3) السابق، ص 193.

الشاهد في قوله: (أبا مروان بشرًا): حيث جاءت كلمة (بشرًا) عطف بيان على (أبا) منصوياً، فقد جاء العلم (بشرًا) مفسراً وموضحاً للكنية (أبا مروان).

- قال يرثي عبد الملك بن بشر بن مروان:

سَتَأْتِي أَبَا مَرْوَانَ بِشْرًا صَحِيفَةً
بِهَا مُحْقِبَاتٌ سَيْرُهُنَّ خَبِيبٌ⁽¹⁾

الشاهد فيه قوله: (ستأتي أبا مروان بشرًا صحيفة)، حيث جاءت (بشرًا) عطف بيان من (أبا).

- قال مادحاً سليمان بن عبد الملك:

وَدِعَامَةُ الدِّينِ الَّتِي اعْتَدَتْ عُمَراً، وَصَاحِبَةُ أَبَا بَكْرٍ⁽²⁾

الشاهد في قوله: (وصاحبه أبا بكر)، حيث جاءت (أبا) عطف بيان على صاحب منصوياً.

المبحث الثالث: عطف النسق في شعر الفرزدق

عرف ابن الحاجب عطف النسق بقوله: "تابع مقصود بالنسبة مع متبعه، يتوسط بينه وبين متبعه أحد الحروف العشرة"⁽³⁾. أما ابن عصفور فعرفه بأنه: "حمل الاسم على الاسم، أو الفعل على الفعل، أو الجملة على الجملة، بشرط توسط حرف بينهما من الحروف الموضوعة لذلك"⁽⁴⁾.

(1) ديوان الفرزدق، ص 40؛ مُحقبات: الواحدة محقبة: المردفة، ومنه حديث السيدة عائشة فأحقبها عبد الرحمن على ناقة...، أي أردفها خلفه على حقيبة الرحل، خبيب، ضرب من سير الإبل. ينظر: لسان العرب، مادة: خبيب.

(2) السابق، ص 234.

(3) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، 331/2.

(4) شرح جمل الزجاجي، 223/1.

وبالنظر في التعريفين يبدو أن التعريف الأول اهتم بالتفريق بين عطف النسق وغيره من التوابع، ببيان اشتراكه مع متبعه بالقصد من الكلام على التساوي، بينما اهتم التعريف الثاني ببيان اشتراك التابع والمتبوع في الإعراب بواسطة حروف العطف. واختصر ابن مالك حده بقوله: هو "المجعلو تابعاً بأحد حروفه"⁽¹⁾.

وذكر الألوسي تعريف ابن هشام في أوضح المسالك بأنه: "تابع يتوسطُ بينه وبين متبعه أحد الأحْرَفِ الاتي ذكرها"⁽²⁾، ثم شرح تعريفه فقال: "قوله (تابع) شمل جميع التوابع، و قوله: (المتوسط) أخرج ما عدا المحدود. و قوله (أحد الأحرف الاتي ذكرها) أخرج ما بعد (أي) التفسيرية و (الباء)؛ لأن (أي) ليست منها على الصحيح و (الباء) مطلاقاً"⁽³⁾.

ونتابع المتأخرن المتقدمين في تعريف العطف، إذ عرفه محمد عيد بأنه: "هو التابع المتوسط بينه وبين متبعه أحد حروف العطف"⁽⁴⁾؛ إذ يظهر متابعة المتأخرن لابن هشام، ولعل ذلك راجع إلى أن التوسط بحرف بين التابع والمتبوع كاف في تعريف العطف، وإخراج باقي التوابع من حده.

إلا أن ما يمكن ملاحظته هنا أن الغاية من التعريف ليست المنع من دخول غيره فيه فقط، بل إن غايتها تتعدى ذلك إلى بيان ماهية المعرف، وهو ما فطن إليه ابن الحاج ببيان علاقة التساوي بين التابع والمتبوع، وفطن إليه أيضاً ابن عصفور ببيان اشتراكهما في الإعراب، ولعل

(1) تسهيل الفوائد، ص 174.

(2) أوضح المسالك، 353/3.

(3) حاشية الألوسي على شرح القطر، ص 596.

(4) النحو المصفى، محمد عيد، توزيع مكتبة الشباب، القاهرة، 1991، ص 608.

إدخال هذه العناصر في التعريف إضافة إلى عنصر الحروف عند ابن هشام يعطي تصوراً أوضاع
لعطف النسق.

حروف عطف النسق:

حروف العطف هي: (الواو، الفاء، حتى، أم، بل، لكن، لا، إما)، وهي محل اتفاق باستثناء (إما)، فقد ذهب ابن عقيل إلى عدم اعتبارها عطفاً في تعليقه على قوله تعالى ﴿فَإِمَّا مَنْ بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء﴾ [محمد: ٤]؛ معللاً ذلك بعدم قبول دخول الواو عليها، وحرف العطف لا يدخل على حرف العطف^(١).

أقسام حروف العطف ومعانيها:

- القسم الأول: ما يُشَرِّكُ المعطوف مع المعطوف عليه مطلاقاً؛ أي لفظاً وحكمـاً، وهي^(٢):

1- الواو:
هو حرف معناه إشراك الثاني فيما دخل الأول^(٣)، وهو أصل حروف العطف؛ إذ تدلّ على الجمع والاشراك والترتيب، فهي لمطلق الجمع من غير ترتيب باتفاق النحوين واللغويين بحسب ما نقله ابن هشام عن السيرافي^(٤)، إلا أن ابن هشام جعل الترتيب أحد المعاني الثلاثة المحتملة لها، أما المعنيان الآخرين فعدم قصد الترتيب أو عكس الترتيب، فيكون المعطوف في قولنا: (جاء زيد وعمرو)، سابقاً في المجيء على المعطوف عليه، وهذا عكس الترتيب، أو جاء بعده على الترتيب^(٥).

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 3/234.

(٢) السابق، 3/225.

(٣) المقتصب، أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)، 10/1.

(٤) شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 301.

(٥) ينظر: السابق، ص 301 - 302.

ولكنه نبه إلى أن احتمال الترتيب أو عكسه لا يفهم من العطف (بـالواو) وحده؛ وإنما يؤخذ من دليل آخر، وهو هنا يرد على جمهور الكوفيين القائلين بأن الواو للترتيب⁽¹⁾، ثم يقول: ومن أوضح ما يرد عليهم قول العرب (اختصم زيدٌ وعمرُ)، وامتناعهم من أن يعطفوا ذلك بـ(الفاء) أو بـ(ثم) لكونهما للترتيب؛ فلو كانت (الواو) مثنיהם لامتنع معها؛ كما امتنع معهما⁽²⁾.

والمقصود بمطلق الجمع هو اشتراك المعطوف والمعطوف عليه معاً بلا قيد زمني، أي أنهما يجتمعان في كونهما محكوماً عليهما كما في (جاعني زيدٌ وعمرُ)، أو كونهما حكمين على شيء (زيدٌ قائمٌ قاعدٌ)، أو في حصول مضمونيهما، نحو: (قام زيدٌ وقد عمرُ)⁽³⁾.

2- الفاء:

هي حرف من حروف العطف، وهي مشابهةً للواو في الجمع والمشاركة، ويشير سيبويه إلى غايتي الترتيب والتعليق بقوله: "غير أنها تجعل ذلك متلقاً بعضه في إثر بعض؛ وذلك قوله: (مررت بعمرٍ فزیدٌ فخالدٌ)"⁽⁴⁾.

رغم مخالفة الفراء في إفادتها الترتيب، وأنها بمنزلة (الواو)⁽⁵⁾، إلا فإنه لم يتبع على ذلك كما يظهر في استقراء كتب النحو، بل إنهم توسعوا في دلالة إفادتها الترتيب سواءً أكانت حرف عطف أم غيره⁽⁶⁾.

(1) ينظر: السابق، ص 302.

(2) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 302، وحاشية الألوسي على شرح القطر، ص 599.

(3) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، 28/1.

(4) الكتاب، 217/4.

(5) معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، (د.ت.)، 371/1.

(6) ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، 351/2.

وفي دلالة الترتيب يفرق ابن هشام بين الترتيب المعنوي الذي يكون المعطوف (بالفاء) فيه لاحقاً بالمعطوف بالزمان كما في (قام زيد فعمر)⁽¹⁾. وبين الترتيب اللفظي والذي يكون المعطوف فيه مرتبة على المعطوف، لأن مضمونها عقب مضمون ما قبلها في الزمان⁽²⁾.

وأشار النحويون إلى أن الفاء تفيد التشيرك في الحكم، والترتيب، والتعليق، والتي تعني (القارب الزمني) بين المعطوف والمعطوف عليه، وتعليق كل شيء بحسنه، فإذا قلت: (دخلت البصرة فالكوفة)، وكان بينهما ثلاثة أيام، فلو دخل بعد الثالث فهو تعقيب، وإن دخل بعد الخامس فهو تراخٍ، فلا يعقب فيه بالفاء. فالداخل إلى البصرة لم يستغل بشيء غير أسباب دخول الكوفة⁽³⁾.

وذكر المبرد فائدة الترتيب بقوله: "الفاء توجب أن الثاني بعد الأول، وأن الأمر بينهما قريب"⁽⁴⁾.

وقد تأتي (الفاء) بمعنى (ثم)⁽⁵⁾ إذا دلت القرينة على ذلك، نحو قولنا: (عمل زيد في التجارة فأثرى ثراءً كبيراً)، ومثل نيابة الفاء عن ثم في أطوار خلق الإنسان في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا الْنُّفُوضَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عَظِيلًا فَكَسَوْنَا الْعِظِيلَ لَهُمَا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا إِلَّا خَرَقَهُ ﴾ [المؤمنون: 14].

(1) مغني الليب عن كتب الأعرب، ابن هشام، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: حسن محمد، إشراف ومراجعة: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب، بيروت، ط1، 1998، 324/1.

(2) ينظر: السابق، 324/1.

(3) الغره المخفية، ابن الخاز الموصلي، تحقيق: حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، بغداد، ط1، 1990، 384/1.

(4) المقتضب، 10/1.

(5) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص302.

- 3- حتى:

تقيد الغاية والتدريج، ومُثُل لها النهاة في المثال المشهور عندهم (أكلت السمكة حتى رأسها)⁽¹⁾، بمعنى أنه تدرج في أكلها حتى أكل رأسها، وعد ابن مالك الغاية شرطا للعطف به (حتى)

بقوله:

بعضًا بحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلِّ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةً الَّذِي تَلَدَّ
وفرق ابن هشام بين الغاية والتدريج، فالتدريج أن ما قبلها ينقص شيئاً إلى أن يبلغ الغاية، وهو الاسم المعطوف⁽²⁾. والتدريج هو التتفق في الحكم من المعطوف عليه وصولا إلى المعطوف، أما الغاية فهي المعطوف عليه⁽³⁾.

وفرق ابن هشام⁽⁴⁾ بين نوعين للغاية أيضا، هما؛ الأول: الغاية الحقيقة، نحو: (أكلت السمكة حتى رأسها)؛ فالرأس بعض من السمكة تحقيقا، والثاني: الغاية التقديرية، نحو:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفَّفَ رَحْلَهُ وَالرَّازَدَ حَتَّى نَغِلِهِ، أَلْفَاهَا

فالنعل ليست جزءا مما قبلها تحقيقا، لكنها جزء تقدير⁽⁵⁾.

ويفرق ابن عقيل بين نوعين للغاية كذلك، وهما، الأول: الغاية في الزيادة، نحو: (مات الناس حتى الانبياء)، والثاني: الغاية في النقص، نحو: (قدم الحاج حتى المشاة)؛ لأن المشاة آخر من يصل⁽⁶⁾.

(1) أوضح المسالك، 3/47.

(2) حاشية الألوسي على شرح القطر، ص 603.

(3) السابق، والصفحة ذاتها.

(4) ينظر : أوضح المسالك، 3/47.

(5) حاشية الألوسي على شرح القطر، ص 603.

(6) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 3/229.

واشترط النهاة بالمعطوف بـ (حتى) ثلاثة شروط، هي:⁽¹⁾

الأول: أن تفيد التدرج بين المعطوف عليه والمعطوف.

الثاني: أن يكون المعطوف غاية حقيقة أو تقديرية، بالإضافة أو في النص.

الثالث: أن يكون المعطوف جزءاً من المعطوف عليه.

ـ 4ـ ثـ:

حرف يفيد الترتيب والتراخي إضافة إلى التشريك⁽²⁾، نحو: (حضر الضيف ثم انصرف)،

فهذا يدل على أنه انصرف بعد حضوره بمهمة. وقد تفيد ثم (التشريك) فقط⁽³⁾، نحو قوله تعالى:

وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ أُسْجُدُوا لِأَدَمَ ﴿١١﴾ [الأعراف: ١١]، وذلك لأن

الخطاب للملائكة سابق على خلق المخاطبين.

وقد تأتي مفيدة للترتيب دون التراخي لمجرد الترتيب بالذكر⁽⁴⁾، ويمكن القول هنا؛ إن الغاية

قد تكون بيانية بقصد لفت النظر إلى معنى من المعاني مثل الفخر، كأن يقول قائل: (أبي عالم ثم

جدي شاعر)؛ إذ تظهر غاية الفخر في هذا الترتيب التصاعدي على عكس اتجاه التراخي من

الأسبق زماناً إلى الأقرب.

(1) شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 301.

(2) شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 303.

(3) السابق، والصفحة ذاتها.

(4) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 365/2
96

5 - أولاً:

حرف يفيد التخيير والإباحة والشك والتشكيك والإضراب⁽¹⁾. وتوضيح ذلك بالمعاني على

النحو الآتي:

1- فالخيير نحو: (صلّ أو تعشّ)، أي جعلتك في ذلك مُخيّراً⁽²⁾.

2- وأما الإباحة فنحو: (كل لبنا أو خضاراً)، والفرق بينهما[التخيير والإباحة] أن التخيير يأبى الجمع بين ما قبل "أو" وما بعدها، والإباحة لا تأبه⁽³⁾.

3- وأما الشك فيكون إذا أخبرت عن أحد الشيئين ولا تعرفه بعينه⁽⁴⁾، فنحو: (أنشد زيد أو علي) عند الشك من المنشد منهما.

4- الإبهام: إذا عرفت أحد الشيئين بعينه، وتقصد أن تبهم الأمر على المخاطب⁽⁵⁾. ويفترق عن الشك باختلاف نية المتكلم، ويلاحظ أن الإبهام والشك راجعان إلى نية المتكلم، ففي المثال السابق إن كان المتكلم يعرف من هو المنشد، ولكنه يريد الإبهام على المخاطب، فإنها تفيد الإبهام. ويعبر ابن هشام عن دلالة الإبهام بـ(التشكيك)⁽⁶⁾.

5- وأما الإضراب ومعناه صرف النظر عما قبل (أو) إلى ما بعدها⁽⁷⁾، ومنه قوله تعالى:

﴿وَرَسَّلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ آلِفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصفات: ١٤٧].

(1) شرح قطر الندى وبل الصدى، ص305.

(2) المقتضب، 301/3.

(3) النحو المصنفى، ص615.

(4) شرح الرضي على الكافية، 397/4.

(5) السبق، والصفحة ذاتها.

(6) شرح شذور الذهب، ص581.

(7) شرح قطر الندى وبل الصدى، ص305.

١- أُم:

ذكرت المصادر أن (أُم) تأتي متصلة ومنفصلة (منقطعة)، وبيان ذلك على النحو الآتي:

١- المتصلة^(١): وتأتي على حالتين:

- **الحالة الأولى**: أن تسبق بهمزة التسوية وتسمى هنا (أُم) التسوية^(٢)، نحو قوله تعالى: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس: ١٠]، وهمزة التسوية هي التي يصح إحلال مصدر مؤول محلها والفعل الداخلة عليه، فهمزة التسوية والفعل في (أنذرتهم) يؤول منها مصدر (الإنذار) وهو مبتدأ مؤخر مرفوع، بمعنى سواءً عليهم الإنذار أو عدمه، وتفيد (أُم) هنا التسوية.

- **والحالة الثانية**: أن تسبق بهمزة استفهام، تفيد معها طلب التعين، نحو: (أزيداً لقيت أم بشراً)؛

فالملحق من المتكلم أن المسؤول قد لقي أحدهما، ولا يدري أيهما هو^(٣). ويتبين سبب تسميتها بالمتصلة من خلال ربطها بين التابع والمتبوع، وعدم استغناء أحدهما عن الآخر.

وقد حاول ابن السراج إيجاد علاقة معنوية بين (أُم) التسوية و(أُم) الاستفهام فقال: وإنما استوت التسوية والاستفهام؛ لأنك إذا قلت مستفهمًا: (أزيد عندك أم عمر)، فهما في جهلك

لهما متساويان، فاستواء المعطوف والمعطوف عليه بـ(أُم) الاستفهام يشبه في جهل أيهما من ينطبق عليه الحكم هي تسوية لهما في الجهل، فأشبّهت من هذا الباب عمل همسة التسوية

و(أُم) المسبوقة بهمزة التسوية^(٤). وهو ما عبر عنه السهيلي بالمعادلة بين أمرتين متساويتين؛

إما على جهة الاستفهام، وإما على جهة التقرير أو التوبيخ^(٥).

(١) ينظر: شرح شذور الذهب، ص ٥٨١.

(٢) شرح الرضي على كافية ابن حجاج، ٤ / ٤٤٨.

(٣) ينظر: الكتاب، ٣ / ١٦٩.

(٤) الأصول في النحو، ٢ / ٥٨.

(٥) نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله السهيلي ، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معرض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ، ١٩٩٢، ص ٢٠٥.

٢- المنفصلة (المنقطعة):

تأتي بمعنى (بل)، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ

يُبَيِّنُ﴾ [الزخرف: ٥٢]؛ فالمقصود على لسان فرعون بل أنا خير منه^(١).

إلا أنه يجب أحياناً أن تتضمن معنى همزة الاستفهام بعد ذلك، لإفادة الاستفهام الاستتكاري، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ لَخَذَ مِمَّا يَحْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَدُكُمْ بِالْبَيْنَ﴾ [الزخرف: ١٦]، فهي تعني (بل اتخذ) لإفادة الإنكار عليهم، وإلا تغير المعنى^(٢)، ويستغنى عن هذا التقدير إن وجد في السياق أداة استفهام بعد (أم) نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ هَلْ سَتَوَى الظُّلْمَتُ وَأَنُورُ﴾ [الرعد: ٦]^(٣).

- القسم الثاني: الحروف التي تشرك المعطوف عليه لفظاً فقط: لا - لكن - بل.

: ١- لا

حرف يفيد إثبات الحكم لما قبلها، ونفيه عما بعدها^(٤). ويشترط في معطوفها ما يأتي:

- أن يكون مفرداً لا جملة^(٥)، نحو: (قام زيدٌ لا عمرٌ)، وقد أجاز بعض النحاة أن تعطف

الجمل، نحو: (زيدٌ يقوم لا يقدر)^(٦).

- أن يكون بعد الإيجاب أو الأمر، ويفسر ابن يعيش ذلك لأن (لا) لإخراج الثاني مما دخل

فيه الأول، والأول لم يدخل في شيء وإن سبق بالنفي^(٧).

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية، 406/4.

(٢) ينظر: السابق، والصفحة ذاتها، ومعنى الليث، 1/97.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية، 406/4.

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب، ص 582.

(٥) أوضح المسالك، 3/57.

(٦) ينظر: المقتضب، 1/11.

(٧) ينظر: شرح المفصل، 5/25.

ومثال الإيجاب: (انتصر الحق لا الباطل). ومثال الأمر: (اتبع الحق لا الباطل).

- ألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر، وهو ما يسمى تعاند المتعاطفين⁽¹⁾، فلا يجوز:

(جاعني رجل لا زيد)؛ لأن رجل وزيد يصدق أحدهما على الآخر، فيحصل التعاند بين

الإثبات والنفي.

ونقل ابن عقيل إثبات الكوفيين العطف بـ (ليس) إن وقعت موقع (لا)، نحو: (خذ الكتاب

ليس القلم)، وشاهده قول الشاعر:

أيَّنَ الْمَفَرُّ وَإِلَّا بِهِ الطَّالِبُ وَالأشْرَمُ الْمَغْلُوبُ وَأَيْسَنَ الْغَالِبُ⁽²⁾

2- لكن المخففة:

حرف يفيد الاستدراك، ويشترط لذلك ما يلي⁽³⁾:

- أن يأتي معطوفها مفرداً، فلا تعمل في عطف الجمل.

- أن تسبق بنفي، نحو: (ما جاعني زيد لكن عمر)، أو نهي.

- ألا تقترن بالواو.

وتعرّب حرف ابتداء إذا وقعت بعدها جملة أو جاءت مسبوقة بالواو، نحو: (لم يختلف أحد

لكن المنافقون تخلعوا) و(لم يختلف أحد ولكن المنافقون) فـ (المنافقون) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه

الواو، خبره محذوف، تقديره: تخلعوا⁽⁴⁾. وتعرّب حرف ابتداء كذلك إن وقعت بعد إيجاب، نحو:

(قام زيد لكن عمر)، فـ (عمر): مبتدأ مرفوع خبره محذوف، على تقدير: لكن عمر لم يقم⁽⁵⁾.

(1) ينظر: الأشباء والنظائر، السيوطي، مراجعة وتقديم: فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1984،

.143/4

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 3/235.

(3) ينظر: النحو الشافعي، ص499.

(4) ينظر: النحو الشافعي، ص499.

(5) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 2/387.

3 - بل للإضراب والعدول:

يقصد بها العدول عن المعطوف عليه إلى المعطوف إن وقعت بعد كلام مثبت خبراً كان أو أمراً، نحو: (قام زيدٌ بل عمرُ)، فقد سلبت الحكم مما قبلها حتى كأنه مسكونٌ عنه، وأثبتته لما بعدها⁽¹⁾.

وتأتي للاستراك بمعنى (لكن)، نحو: (ما قام ريدٌ بل عمرُ). ويشترط فيها لفادة الاستراك ما يشترط في (لكن)⁽²⁾.

وإن دخلت (لكن) على جملة فهي حرف ابتداء فقط، ومعناه إما "الإضراب الإبطالي"، وإنما "الإضراب الانتقالـي"⁽³⁾؛ فالإضراب الإبطالي: هو الذي يقتضي نفي الحكم السابق على (بل)، والقطع بأنه غير واقع، نحو: (الأجرام السماوية ثابتة بل الأجرام السماوية متحركة)، فأبطل الحكم الأول ونفاه⁽⁴⁾. والإضراب الانتقالـي: هو الانتقال من غرض قبل الحرف إلى غرض جديد بعده، مع إبقاء الحكم السابق، على حالـه، كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَرَكَ وَذَرَ أَسْمَرَ زَيْدَهُ فَصَلَّى بِلْ تُؤْتُرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الأعلى: 12-16]، فالانتقال إلى المعنى الجديد بعد (بل) لم ينف المعنى السابق عليها⁽⁵⁾.

عطـف النـسـق باعتبار طـرـفـي العـطـف:

أولاً: عـطـف المـفـرد عـلـى المـفـرد

1- عـطـف الاسم الظـاهـر عـلـى الاسم الظـاهـر: وذلك نحو قول الشاعـر:

وَكُلُّ زَادِ عُرْضَةَ النَّفَادِ غَيْرَ التُّقَىِ وَالبِرَّ وَالرَّشَادِ⁽⁶⁾

(1) شـرح ابن عـقـيل عـلـى أـلـفـيـة ابن مـالـك، 236/3.

(2) يـنظر: شـرح شـذـور الـذـهـب، صـ581-582. وـشـرح ابن عـقـيل عـلـى أـلـفـيـة ابن مـالـك، 236/3.

(3) النـحو الواـفي، 623/3.

(4) السـابـق، والـصـفـحة ذاتـها.

(5) النـحو الواـفي، 623/3.

(6) السـابـق، 641/3.

2- عطف الفعل على الفعل: يقول ابن مالك:

وَحْدَفَ مَتْبُوعَ بِهَا هُنَّا اسْتَبِحُ وَعَطْفُكَ الْفَعْلَ عَلَى الْفَعْلِ يَصِحُّ⁽¹⁾

قصد بقوله: (وعطفك الفعل على الفعل) يصح أن العطف لا يختص بالأسماء فقط، بل

يكون في الأفعال، نحو: (يقوم زيد ويعد)⁽²⁾.

فلكما يجوز عطف اسم على اسم، يجوز عطف الفعل على الفعل عطف مفردات ما لم

يشترك الفاعل مع فعله في العطف⁽³⁾.

ويشترط لجواز ذلك ما يلي:

أ - أن يتحدا زماناً نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَقَوَّلَا لَا يَضْرُبُكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [آل

عمران: 120]. وقوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمٌ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدُهُمُ النَّارَ﴾ [هود:

.⁽⁴⁾[98]

وفي المثال الثاني لا يضر الاختلاف بين الماضي والمضارع؛ لأنهما متهدنان زماناً، وإن

اختلافاً في النوع؛ لأن مدلولهما لا يتحقق إلا في المستقبل⁽⁵⁾.

ب - في حالة كان الفعلان مضارعين يجب أن يتحدا في العلامة الدالة على الإعراب من

حركة أو سكون أو غيرهما، مع اتحادهما في معنى الإثبات أو النفي⁽⁶⁾، نحو: يفيس

فيغدق نهرنا. وفي النفي نحو: لن يفيس نهرنا فيغرق الساحل⁽⁷⁾.

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 243/3.

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 244/3.

(3) النحو الوفي، 641/3. وينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 244/3.

(4) ينظر: النحو الوفي، 641/3-642.

(5) السابق، 642/3.

(6) السابق، والصفحة ذاتها.

(7) السابق، والصفحة ذاتها.

3 - عطف الفعل على الاسم المشبه بالفعل

يعطى الفعل على الاسم المشبه بالفعل؛ كاسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الصفة المشبهة، ونحوها، ويجوز أن يعطى على الفعل الواقع موقع الاسم⁽¹⁾، مثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَالْمُغَيَّرَاتِ صُبْحًا ۚ فَأَثْرَنَ بِهِ نَقْعًا﴾ [العاديات: 3-4]. وقد اعترض على ذلك بعدم جواز عطف الفعل أثر على المغيرات؛ لأنها مجردة والفعل لا يجر⁽²⁾، قوله تعالى: ﴿أَوَّلَمْ يَرَ إِلَى أَظَلَّرِ فَوْقَهُمْ صَافَّتِ وَيَقِينَ﴾ [الملك: 19]. فعطف المضارع (بقبضن) على اسم الفاعل (صافات).

ومثال النوع الأول: قولنا: (يسمع المعلم آراء الطلاب ومتفهم لأفكارهم)، فعطف اسم الفاعل متفهم على المضارع يسمع.

4. عطف المضرر على المضرر

يعطى الضمير على الضمير بشكل عام، ولكن النهاة أوردوا أحكاماً تتعلق بهذا العطف منها⁽³⁾:

أ - عند العطف على ضمير الرفع المتصل ظاهراً أو مستتر، فيحسن توكيده أولاً بضمير منفصل، نحو: ﴿فَأَذَهَبْتَ أَنَّتَ وَرَبِّكَ فَقَاتِلَا﴾ [المائدة: 24]؛ حيث عُطِّفت (ربك) على الضمير المستتر الفاعل لل فعل (أذهب).

(1) السابق، 455/3

(2) النحو الوافي، 651/3

(3) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 237/3-238.

ب - قد يكون الفصل بينهما بغير التوكيد، نحو: ﴿ جَئْتُ عَدِّيْنِ يَدْخُلُونَا وَمَنْ صَلَّى مِنْ

﴿ أَبَاهِيمَ﴾ [الرعد: 23]، فعطف (من صلح) بالواو على الضمير المتصل الواو؛ الواقع في

محل رفع فاعل لفعل (يدخلونها) بعد أن فصل بين المتعاطفين بضمير النصب (ها)⁽¹⁾.

ويجوز أن يرد العطف في ذلك بلا فصل لقول ابن مالك:

إِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مَّا فَفَصَلَ بِالضَّمِيرِ الْمَنْفَصِلِ

أَوْ فَاصِلَ مَا وَبِلَا فَصَلَ يَرِدُ فِي النَّظْمِ فَاشِيَا وَضَفَقَهُ اعْتَقِدُ⁽²⁾

ومع أن ابن عقيل أكد وجوب الفصل في شرحه للبيتين، إلا أنه يمكن القول: إن اشارة ابن

مالك إلى (فسو) عدم الفصل في النظم، أي في الشعر، يشعر بأنه يرد من قبيل الضرورات

الشعرية، فلا يكون أصلاً، ولذلك اعتقد ضعفه، إلا أن هذا التضعيف من ابن مالك فيه نظر؛ لأن

الشاهد الذي أورده ابن عقيل، وهو:

قَلَّتْ إِنْ أَقْبَلْتْ وَزُهْرَتْ تَهَادِي كِنْعَاجَ الْفَلَاتِعَسْفَنَ رَمَلَا⁽³⁾

في حين أنه استدل بالنظم على عدم لزوم إعادة حرف الجر بقوله:

وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيفَ مُثْبِتا⁽⁴⁾

فقد جعل النظم من أدلةه، ولعل الأصول أن يقال هنا: إن عدم الفصل قليل الورود وليس

ضعيفاً.

(1) السابق، 237/3.

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 3/ 236-237.

(3) السابق، 238/3. وهو بيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو من شعر صدر العصر الأموي، وهو من عصور الاحتجاج.

(4) السابق، 239/3.

ج - يحسن عند العطف على ضمير متصل في محل جر تكرار حرف الجر مع المعطوف،

نحو: (أعدت الطعام لك ولزيد). هذا ويجوز العطف وإن لم يكرر حرف الجر⁽¹⁾.

ثانياً: عطف الجملة على الجملة

أ - عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية:

1. يجوز عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية إن اختلفت أزمنة أفعالهما، ويجوز أيضاً

إن اختلفتا في الإيجاب والنفي، ومثال الأول: (وصل اليوم الغائب ويصافر غدا)⁽²⁾،

ومثال الثاني: (أحب الصدق ولا أحب الكذب).

2. يجب اتحاد الزمن في الجمل الأممية؛ فلا تعطف على غيرها ولا العكس، كقوله تعالى:

﴿فَامْشُوا فِي مَنَابِهَا وَكُلُّا مِنْ رِزْقِهِ﴾ [الملك: ١٥]، ويصح أن تختلف صيغة الفعل مع

بقاء معنى الأمر⁽³⁾، نحو: (التسع وانظر أمامك)، فالاشتراط يقع على الزمن دون

الصيغة.

3. فعل الأمر لا يعطف إلا مع الجملة؛ لأن فاعله مستتر ومتصل فلا ينفك عنه⁽⁴⁾، وإلى

هذا التلازم يشير ابن هشام بقوله: "الضمير المستتر في الفعل في قوّة الملفوظ به"⁽⁵⁾.

4. لا تعطف الجملة الفعلية الانشائية على الخبرية، ويجوز عطف الجملة الفعلية على

الاسمية إذا اتحدت خبراً وإنشاء⁽⁶⁾، نحو: زيدٌ في البيت وزاره علىٌ.

(1) شرح ابن عقيل على أسفية ابن مالك، 3/239.

(2) النحو الوفي، 3/652-653.

(3) السابق، 3/653.

(4) ينظر: حاشية الألوسي على شرح القطر، ص 580.

(5) شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 291.

(6) النحو الوفي، 3/653.

ب - عطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية:

1. تعطف الجملة الاسمية على مثلاها نحو: (العلم نافع والأدب ناج).
2. يشترط فيها ما يشترط في الجملة الفعلية من وجوب الاتحاد بين المعطوف والمعطوف عليه خبراً وإنشاء.
3. قد تكون الجملة الاسمية مصدرة بحرف ناسخ في المتعاطفين أو في إدعاهم، نحو: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَلَنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحَّمٍ﴾ [الانفطار: 13-14].

• عطف النسق في شعر الفرزدق

وردت الحروف التي تشرك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقاً في شعر الفرزدق في عدة مواضع، هي:

- قال في مدح أبي عبد الملك الشيباني:

سَمَا لَكَ شَوْقٌ مِنْ نَوَارٍ، وَدُونَهَا سَوِيقَةٌ وَالدَّهْنَا وَعَرْضُ جَوَاهِهَا⁽¹⁾
الشاهد في قوله: (سويقة والدهنا وعرض جواهها)، حيث جاءت (الدهنا) معطوفة بـ(الواو) على (سويقة). وجاءت (عرض) معطوفة أيضاً عطف نسق بـ(الواو).

وقال في القصيدة ذاتها:

فَعَادَيْتُ مِنْهَا بَيْنَ تَيْسٍ وَنَعْجَةٍ وَرَوَيْتُ صَدَرَ الرُّمْحِ قَبْلَ عَنَاهَا⁽²⁾
في البيت شاهدان، هما:

الشاهد الأول في قوله: (بين تيس ونعجة)، حيث جاءت (نعجة) معطوفة بـ(الواو) على (تيس).

(1) ديوان الفرزدق، ص 11؛ سويقة والدهنا: أسماء مواضع.

(2) السابق، ص 12؛ عاديت: من عداً يعدو: جريت مسرعاً.

الشاهد الثاني في قوله: (ورويت)، فقد أنت الجملة الفعلية معطوفة بـ(الواو) على جملة (عاديت).

- قال في مدح الوليد بن عبد الملك:

فَيَهَا شِفَاءُ النَّفْسِ مِنِي وَدَاهَا وَإِنَّ الْقَهَّا أَوْ يَجْمَعِ اللَّهَ بَيْنَهَا⁽¹⁾

الشاهد في قوله: (وَإِنَّ الْقَهَّا أَوْ يَجْمَعِ اللَّهَ بَيْنَهَا)؛ حيث جاءت جملة (يجمع الله) معطوفة بـ(أو)

على جملة (القهاء)، وبملاحظة أن الفعل (يجمع) جاء مجزوما، فيكون العطف عطف فعل على

فعل؛ لأن العامل في الجزم واحد.

- قال في الفخر:

فَبَاتَ لِأَصْحَابِي وَأَرْيَابِ مَنْزِلِي وَأَضْيَا فِيهِمْ رِسْلٌ وَدِفْءٌ وَمُشْتَوْيٌ⁽²⁾

في البيت أربعة شواهد، هي:

1. أرباب: معطوفة بـ(الواو) على (أصحاب).

2. أضياف: معطوفة بـ(الواو) على (أرباب منزلي).

3. دفء: معطوفة بـ(الواو) على (رسل).

4. مشتوى: معطوف بـ(الواو) على (رسل).

وفي الشاهد أربعة مواضع لعطف المفرد، اثنان معطوفان على الخبر المقدم

لـ(بات)، واثنان معطوفان على اسمها المؤخر (رسل)، وهذا من أثر الأسلوب التركيبي في شعر

الفرزدق المائل إلى التقديم والتأخير.

(1) ديوان الفرزدق، ص 14

(2) السابق، ص 17؛ مشتوى: اللحم المشوي، وهو يفتخر بكرمه بنحره ناقته.

- قال في مدح بشر بن مروان:

فَإِنْ تُغلِقُ الْأَبْوَابَ دُونِي وَتَحْجِبْ مَا لَيْ مِنْ أُمٌّ بِغَافٍ وَلَا أَبٍ⁽¹⁾

الشاهد في قوله: (ولَا أَبٍ)، فقد جاءت (الواو) حرف عطف و(لا النافية) و(أَبٍ) معطوف بـ(الواو)
على أم.

- قال في مدح سليمان بن عبد الملك:

إِذَا تَرَكُوا مِنْهُنَّ كُلَّ شِمْلَةٍ إِلَى رَخْمَاتٍ، بِالطَّرِيقِ، وَأَذْوَبِ⁽²⁾

الشاهد في قوله: (إِلَى رَخْمَاتٍ بِالطَّرِيقِ، وَأَذْوَبِ)، حيث جاءت (أَذْوَبِ) معطوفة بـ(الواو) على
(رمات).

- قال في مدح عبد الملك بن مروان:

بِهِنَّ لَقُوا بِمَكَّةَ مُلْحِدِيهَا، وَمَسَكِنَ يُحِسِّنُونَ بِهَا الضَّرَابَا⁽³⁾

الشاهد في قوله: (ومسكن)، حيث جاءت معطوفة بـ(الواو) على (مكة) مجرورة وعلامة جرها
الفتحة.

- قال يرثي أباه:

فَمَنْ لِقَرَى المَقْرُورِ فِي لَيْلَةِ الصَّبَا وَسَاعٍ عَلَى آثَارِ تِلْكَ النَّوَابِ⁽⁴⁾

(1) ديوان الفرزدق، ص 18؛ الغاف: شجر شائكة ينبت بعمان.

(2) السابق، ص 22.

(3) السابق، ص 24؛ مسكن: موضع على نهر دجل يشير إلى الواقعة التي جرت بين عبد الملك بن مروان ومصعب بن الزبير سنة (72هـ)، وقتل فيها مصعب.

(4) السابق، ص 38، المقرور: الذي أصابه البرد الشديد

الشاهد في قوله: (واسع)، حيث جاءت الجملة الاسمية (من ساع) معطوفة بـ(الواو) على جملة (من لقري)، فيكون العطف عطف جملة اسمية على جملة اسمية.

- قال يهجو صالح بن كدير المازني:

يَقُولُونَ: صَبَّحْ صَالِحًا فَاسْتَغْثَ بِهِ وَمَا صَالِحٌ رِيحُ الْخُرُوزِ بِصَالِحٍ⁽¹⁾

الشاهد في قوله: (فاستغث)؛ إذ جاء الفعل (استغث) فعل أمر مبني على السكون، وفاعله مستتر تقديره (أنت)، والجملة الفعلية معطوفة بـ(الفاء) على جملة (صبح صالحًا)، وقد جاءت (الفاء) عاطفه على الترتيب غير الزمني.

- قال يهجو جريرا:

فَأَنْزَلْهُنَّ الضَّرْبَ وَالطَّعْنَ بِالْقَاءِ، وَبِيَضٌ بِأَيْمَانِ الْمُغَيْرَةِ تَجْرُّ⁽²⁾

في البيت شاهدان، هما:

الشاهد الأول: (والطعن)، إذ أنت (الطعن) معطوفة بـ(الواو) على (الضرب).

الشاهد الثاني: (وبيض)، فجات (البيض) معطوف بـ(الواو) على (الطعن).

- قال يذكر النوار بنت أعين:

إِنْ كُنْتَ نَاقِلَ شَرُورِي فَأَفْرِدُهُ عَلَى أَحَدٍ فَانْقُلْ شَرُورِي عَنْ أَرْوَمِتِهِ

أَوْ كُنْتَ نَاقِلَ عِزِّيْ بِمَا جَمَعْتَ مِنْ سَبَدٍ⁽³⁾ فَانْقُلْ ثَبِيرًا بِمَا جَمَعْتَ مِنْ سَبَدٍ

(1) ديوان الفرزدق، ص 116

(2) السابق، ص 117

(3) ديوان الفرزدق، ص 120؛ أرومته: أصله. شروري: جبل مطل على تبوك، وثبير: بالفتح ثم الكسر، ثم ياء ساكنة، وراء، وهو علم على جبال كثيرة.

الشاهد في قوله: (فأورده)، فـ(الفاء) عاطفة تقيد التراخي (العدم امكان التعقيب الحقيقي بين نقل الجبال وايرادها)، أو أنها تقيد التعقيب للمعاجزة، حيث إن طلب الشاعر نقل الجبال من باب التعجيز.

- قال في المدح:

إِلَيْكَ حَمَلْتُ ثُمَّ جَمَعْتُهُ إِلَيْكَ، وَأَشْلَاءَ الطَّرِيدِ الْمَشَدِ⁽¹⁾

في البيت شاهدان، هما:

الشاهد الأول في قوله: (إليك حملت الأمر ثم جمعته)، حيث جاء الفعل (جمعته) معطوفاً بـ(ثم) على الفعل حملت.

والشاهد الثاني في قوله: (أشلاء) حيث جاءت معطوفة بـ(الواو) على الضمير المتصل الغائب في (جمعته)، فيكون هذا من باب عطف الاسم الظاهر على ضمير.

- قال في مدح هشام بن عبد الملك:

وَمُسْتَبِحٌ أَوْقَدْتُ نَارِي لصَوْتِهِ بِلا قَمَرٍ يَسْرِي وَلَا ضَوْءٍ فَرَزَدِ⁽²⁾

الشاهد في قوله: (ولا ضوء فرزد)، حيث جاءت (ضوء) معطوفة بـ(الواو).

- قال يهجو جريداً:

وَإِذَا ذَكَرْتَ أَبَاكَ أَوْ أَيَّامَهُ، أَخْرَاكَ حَيْثُ تُقْبَلُ الأَحْجَازُ⁽³⁾

الشاهد في قوله: (إذا ذكرت أباك أو أيامه)، حيث جاءت (أيام) معطوفة بـ(الواو) على (أبا).

(1) ديوان الفرزدق، ص 125

(2) السابق، ص 130

(3) السابق، ص 323

- قال يهجو بنى نهشل:

فَإِنَّا وَإِيَّاكُمْ جَرِيَّةً، فَأَيُّتَا تَقَاتَ حَبْلَ الْمُبْطِئِيِّعِ الْمُتَّأْخِرِ⁽¹⁾

الشاهد في قوله: (إنا وإياكم)، فقد جاءت (إياكم) ضمير منفصل معطوفاً بـ(الواو) على الضمير المتصل.

- قال يهجو جريراً:

أَبِ الْقَيْسِ قَيْسٌ أَمْ بَخْنَدِفَ تَعْزِي إِذَا زَارْتُ مِنْهَا الْقُرْؤُمَ الْهَوَادِرِ⁽²⁾

الشاهد في قوله: (أبا القيس أم بخندف)، حيث جاءت (خندف) معطوفة بـ(أم) على القيس، وفي الجملة حذف، وتقدير الجملة: أنهتدى بالقيس أم بخندف. وفائدة حرف العطف هنا التعين.

- قال يهجو جريراً:

أَلَا قَبَحَ الْإِلَهُ بَنِي كُلَّيْبٍ، ذَوِي الْحُمَرَاتِ وَالْعَمَدِ الْقِصَارِ⁽³⁾

الشاهد في قوله: (ذوي الحمرات والعمد القصار)؛ إذ جاءت كلمة (العمد) معطوفة بـ(الواو) على (الحمرات).

- قال يهجو جريراً:

وَلَقَدْ عَرَكْتُ بَنِي كُلَّيْبٍ عَرْكَةً وَتَرَكْتُهُمْ فَقَعَاً بِكُلِّ قَرَارِ⁽⁴⁾

الشاهد في قوله: (وتركتهم فقعاً)؛ حيث جاء الفعل (ترك) معطوفاً بـ(الواو) على (عرك)، وهو من باب عطف المفردات.

(1) ديوان الفرزدق، ص 328.

(2) السابق، ص 304.

(3) السابق، ص 305.

(4) السابق، ص 313؛ الفقع: الكلمة . يقول إنه أتى على قوم جرير ونشرهم كالكلمة في كل مكان.

- قال يهجو بنى جعفر بن كلاب.

عَوَى بِشَقَّا لَبْنَيْ بُحَيْرٍ، وَدُونَنَا نِضَادٌ، فَأَعْلَمُ الستَّارِ، فَنِيرُهَا⁽¹⁾

في البيت ثلاثة شواهد، هي:

الشاهد الأول: جاءت الجملة الاسمية (دوننا نضاد) معطوفة بـ(الواو) على الجملة الفعلية (عوى بشقا) وهو من عطف الجمل، وساغ عطف الاسمية على الفعلية؛ لاتحادهما في كونهما جملتين خبريتين.

الشاهد الثاني: وجاءت (أعلام) معطوفة بـ(الفاء) على المبتدأ المؤخر (نضاد)، وهو من عطف الاسم الظاهر على الاسم الظاهر.

الشاهد الثالث: وجاءت (نير) معطوفة (بالفاء) على المبتدأ المؤخر (نضاد).

وقد أفاد العطف (بالواو) الجمع والتشريك في الحكم، في حين أفاد العطف (بالفاء) الترتيب المكاني.

- قال في وصف معركة:

تَصَدَّعَتِ الْجَعْرَاءُ إِذْ صَاحَ دَارِسٌ وَلَمْ يَصْبِرُوا عَنْدَ السُّيُوفِ الصَّوَارِمِ⁽²⁾

الشاهد في قوله: (ولم يصبروا) حيث عطف الجملة الفعلية المنفية المضارعة (لم يصبروا) على الجملة الفعلية الماضية (تصدعت الجعراء) وهو من عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية.

- قال يهجو جريرا:

هَلَمْ نُوَافِ مَكَّةَ ثُمَّ نَسَانَ بِنَاءَ وَبِكُمْ قَضَاعَةً أَوْ نِزَارًا وَرَهَطَ ابْنِ الْحُصَينِ فَلَا تَدْعُهُمْ نَوَى يَمَنِ وَعَاظِمْنِي خِطَّازًا⁽³⁾

(1) ديوان الفرزدق، ص 317؛ بحير: هو ابن عامر بن كلاب، الستار: ثانيا فوق أنصاب الحرم سرت بيت الحل والحرم. أعلام الستار: جبالها النير والجبل.

(2) ديوان الفرزدق، ص 549.

(3) السابق، ص 309.

في هذين البيتين أربعة شواهد على العطف، هي:

الشاهد الأول: جاء الفعل المضارع (نَسَأَ) معطوفاً بـ(ثُمَّ) على فعل الجواب (نَوَافِ) مجزوماً، وهو من عطف الفعل على الفعل لاتحاد عامل الجزم فيهما.

الشاهد الثاني في قوله: (وَبِكُمْ) حيث جاء الضمير المتصل (كُمْ) معطوفاً بـ(الوَوْ) على الضمير المتصل (نَا) مجروراً مع تكرار الجار لأنَّه ضمير متصل.

الشاهد الثالث في قوله: (قَضَاعَةٌ أَوْ نَزَارٌ) حيث جاءت (نَزَارٌ) معطوفةً بـ(أَوْ) على قَضَاعَة منصوبة.

الشاهد الرابع في قوله: (وَرَهْطٌ ابْنُ الْحَصَينِ) حيث جاءت (رَهْطٌ) معطوفةً بـ(الوَوْ) على (نَزَارٌ) منصوبة.

الفصل الرابع

البدل: في شعر الفرزدق

المبحث الأول: التعريف بالبدل وأقسامه

أولاً: التعريف بالبدل

البدل لغة: هو العوض، وبَدْلُ الشَّيْءِ: غَيْرُهُ، وبِدْلُ الشَّيْءِ وبِدَلَهُ وبِدِيلِهِ: الْخَلْفُ مِنْهُ، والجمع أَبْدَالٌ⁽¹⁾. وقد ذكر ابن فارس أنباء والدال واللام أصل واحد هو قيام الشيء مقام الشيء الذاهب⁽²⁾. وفرق ابن فارس بين بدل بالتضعيف بأبدل بزيادة الهمزة "بَدَلْتُ الشَّيْءَ: إِذَا غَيَّرْتُهُ وَإِنْ لَمْ تَأْتِ لَهُ بِبَدَلٍ.... وَأَبْدَلْتُهُ: إِذَا أَتَيْتُ لَهُ بِبَدَلٍ"⁽³⁾.

يتبيّن مما سبق أن البدل في اللغة الخلف، وإقامة شيء مكان آخر.

أما البدل اصطلاحاً فعرّفه سيبويه بقوله: "هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر، فيعمل فيه (الفعل) كما عمل في الأول، وذلك قوله: (رأى قومك أكثرهم)"⁽⁴⁾؛ أي أنه عرّفه من جهة العامل المؤثر فيه، ومن جهة اشتراكه مع المبدل منه في الإعراب.

وعرفه العكري بقوله: "البدل من التوابع، إلا أنه في تقدير جملتين في الأصل، إذ أولت: (ضررت زيداً رأسه)، فالأصل: ضررت زيداً ضررت رأسه؛ فحذفت (ضررت) الثانية وانتصب (رأسه) ب(ضررت)"⁽⁵⁾.

(1) ينظر: لسان العرب، مادة: بدل.

(2) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الفكر، بيروت، 1979، مادة: بدل.

(3) السابق، مادة: بدل.

(4) الكتاب. 150/1.

(5) شرح اللمع، ابن برهان العكري، تحقيق: فايز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1984، 1/230.

وفي هذا التعريف يلاحظ أنه أضاف استقلالية البدل عن المبدل منه في المعنى بحيث يصلح أن يستقل في جملة وحده، ولكنه لا يبين صراحة أن البدل هو المقصود أصلاً بالحديث، وهذا ما يوضحه الزمخشري بقوله: "هو الذي يعتمد في الحديث، وإنما يذكر الأول لنحو من التوطة، وليفاد بمجموعها فضل تأكيد، وتبيين لا يكون في الإفراد"⁽¹⁾.

ويؤكد على استقلال البدل عن متبوعه في موضع آخر، فيقول: "قولهم: إنه في حكم تحية الأول، إذاناً منهم باستقلاله بالسابق، ومقارنته التأكيد والصفة في كونهما تبانياً لما يتبعانه، لأن يعنيوا إهداه الأول واطراحه"⁽²⁾.

واختصر ابن عييش هذه الفكرة في تعريفه البدل بقوله: "البدل ثانٍ يقدر في موضع الأول، نحو قوله: (مررت بأخيك زيد)، فزيد ثان من حيث كان تابعاً للأول في إعرابه، واعتباره بأن يقدر في موضع الأول، حتى كأنك قلت: (مررت بزيد)، فيعمل فيه العامل كأنه خال من الأول"⁽³⁾.

أما ابن عصفور فعرفه بأنه: "إعلام السامع بمجموع اسمين أو فعلين على جهة تبين الأول أو تأكيده، وعلى أن ينوى بالأول منهما الطرح لفظاً لا معنى"⁽⁴⁾. فهو يشير إلى البدل في الأسماء والأفعال، ويضرب مثلاً على البدل في الأفعال بقول الشاعر:

متى تأتنا ثمِّمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا
تجدْ حَطَباً جَزَلاً وَنَارًا تَأجَّجاً⁽⁵⁾

ألا أنه لم يذكر البدل بين الاسم والفعل ولا بدل الجمل.

(1) المفصل في صنعة الإعراب، ص 157.

(2) السابق، ص 121.

(3) شرح المفصل، الزمخشري، 63/3.

(4) شرح جمل الزجاجي، 1/280.

(5) السابق، 1/281.

أما ابن مالك فرکز على استقلال البدل في تأثره بالعامل، يقول: "هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة"⁽¹⁾.

وقد أخذ ابن هشام عنه هذا التعريف وشرحه بقوله: "فخرج بالفعل الأول، النَّعْتُ والبيان والتأكيد، فإنها مكملاً للمقصود بالحكم"⁽²⁾. ثم شرح أنواع عطف النسق مبيناً أن المعطوف بـ(بل) بعد الإثبات مقصود بالحكم دون ما قبله، نحو: (جاءني زيد بل عمرو). وهو خارج بقولنا: بلا واسطة⁽³⁾.

أحكام عامة تتعلق بالبدل:

1. ضابط البدل أن يصلح إحلال الثاني (البدل) محل الأول (المبدل منه)، يقول ابن جنی: "والعبرة في البدل أن يصلح الكلام بحذف الأول، وإقامة الثاني مقامه، تقول في بدل الكل من الكل: (قام زيد أخوك)، وتقول في بدل البعض: (ضررت زيداً رأسه).. وتقول في بدل الاشتغال: (يعجبني زيد عقله).. وتقول في بدل الغلط: (عجبت من زيد عمرو).. غلطت فأبدلت الثاني من الأول"⁽⁴⁾.

2. لا يشترط في البدل موافقة متبعه في التعريف والتكيير، يقول ابن جنی: "ويجوز أن تبدل المعرفة من المعرفة، والنكرة من النكرة، والمعرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة"⁽⁵⁾، نحو: (مررت برجل زيد). أما الزمخشري فيرى أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا

(1) شرح الكافية الشافية، 276/3.

(2) أوضح المسالك، 61/3.

(3) السابق، 62 /3.

(4) اللمع في العربية، ص 88.

(5) السابق، ص 87.

موصوفة⁽¹⁾، نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَيْنَ لَمْ يَتَّهِ لَتَسْقُعًا بِالنَّاصِيَةِ ١٥ نَاصِيَةٌ كَذِبَةٌ خَاطِئَةٌ﴾

[العلق: 15-16].

3. إذا أبدل من اسم الاستفهام وجوب دخول همزة الاستفهام على البدل، نحو: (من ذا أسعيد أم علي)⁽²⁾؛ إذ إن سعيدا بدل من اسم الاستفهام (من)، ولذلك دخلت عليه همزة الاستفهام وجوباً.

وظيفة البدل في الكلام:

أشار ابن جني إلى وظيفة البدل بقوله: "اعلم أن البَدْلَ يَجْرِي مَجْرِي التَّوْكِيدِ فِي التَّحْقِيقِ وَالتَّشْدِيدِ، وَمَجْرِي الْوَصْفِ فِي الإِيْضَاحِ وَالتَّخْصِيصِ"⁽³⁾. يتضح أن ابن جني يحدد وظيفتين للبدل، هما:

1. التحقيق والتشديد، وهو هنا يشبهه بالتوكيد من حيث تقوية المؤكّد ، ونفي الاشتراك والمجاز عنه، وإبراز أن المقصود به حقيقته. وكذلك حال البدل في المبدل منه، نحو: (السلطان محمد الثاني فاتح القسطنطينية)، إذ جاء البدل (محمد) ينفي الاشتراك عن معنى المبدل منه وهو (السلطان).

2. توضيح المبدل منه وتخصيصه: والبدل هنا يشبه الوصف من هذه الناحية، حيث دلالة النّعت على توضيح المنعوت بذكر أحد أوصافه، وهذا المعنى في البدل ظاهر، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهَدِي إِلَى صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ ٥٢ صِرَاطُ اللَّهِ ٥٣﴾ [الشورى: 52 - 53]، فقد زاد البدل المبدل منه وضوحاً في الدلالة، وخصص الصراط المستقيم صراط الله.

(1) المفصل في صنعة الإعراب، ص 158.

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 3/253.

(3) اللمع في العربية، ص 87.

ويظهر التوضيح - وظيفة من وظائف البدل - بشكل جليّ وأكبر في بدل الاستعمال والجزء من كل، نحو: (سرني الطالب اجتهاده)، فقد جاء بدل الاستعمال في (اجتهاده) موضحاً ومختصاً لسبب السرور من الطالب، وهو استعماله على صفة الاجتهاد، ونحو: (جُرح المقاتل صدره)، حيث جاء بدل البعض من كل هنا في (صدره) مختصاً وموضحاً أيضاً.

المبحث الثاني: بدل الكل من الكل "المطابق"

أولاً: تعريفه وأحكامه:

يطلق سيبويه على هذا البدل لفظ (هوهو)⁽¹⁾، وسمّاه ابن مالك (المطابق) فيقول: "وذكر المطابقة أولى؛ لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى وبخلاف (بدل الكل من كل)، فإنها لا تصدق إلا على ذي أجزاء⁽²⁾.

وما قصده ابن مالك هنا، هو الاحتراز بمعنى عقدي، لوقوع البدل في اسم الله تعالى وهو سبحانه لا يتصرف بالأجزاء⁽³⁾. وعلى الرغم من أن الإصلاح هو اصطلاح نحوي، ألا أن تسميه (المطابق) لقيت قبولاً عند كثير من النحاة من بعده، وجروا على هذه التسمية⁽⁴⁾.

كما أن هذه التسمية تبدو أكثر توافقاً من مصطلح (كل من كل)، مع إطلاق سيبويه (هوهو)، فهو يشير إلى التطابق في الذات، ولا يلزم منه قبول التجزؤ.

(1) الكتاب، 151/1.

(2) حاشية الألوسي على شرح قطر الندى، ص 614.

(3) ينظر: حاشية الصبان على شرح الاشموني، 3/124.

(4) ينظر: السابق، 3/124، وشرح ابن عقيل. 3/252.

وعرف ابن عييش بدل (الكل من كل) بأنه "ثانٍ يقدر في موضع الأول"⁽¹⁾، ثم شرح الغرض من هذا بقوله: "والغرض من ذلك البيان، وذلك أن يكون للشخص اثنان، أو أسماء ويشتهر ببعضها عند قوم وببعضها عند آخرين، فإذا ذكر أحد الاثنين، خاف أن لا يكون ذلك الاسم مشتهراً عند المخاطب، ويدرك ذلك الاسم الآخر على سبيل بدل أحدهما من الآخر للبيان، وإزالة ذلك التوهّم"⁽²⁾.

فإذا قلت (مررت بعد الله زيد)، فقد يجوز أن يكون المخاطب يعرف عبد الله، ولا يعلم أنه (زيد)، وقد يجوز أن يكون عارفاً بزيد، ولا يعلم أنه عبد الله، فتأتي بالسمين جميعاً لمعرفة المخاطب⁽³⁾.

يُفهم من هذا الكلام أن مقصد رفع الاشتراك والاحتمال حاضر في هذا النوع من البدل.

وهناك من أشار إلى معنى التأكيد بالإشارة إلى شدة الواقع والتأثير حين يُؤتى بالإبهام أولاً ثم التفسير ثانياً؛ لما لا يكون في الإتيان بالتفسير أولاً⁽⁴⁾.

ثانياً: أشكال بدل الكل من الكل

- إبدال الاسم الظاهر من الاسم المضمر

يجوز إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر في بدل الاستعمال، وبدل الجزء من الكل، وبدل الكل من الكل، ويشترط في الأخير أن يدل البدل، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ

(1) شرح المفصل، 258/2.

(2) السابق، والصفحة ذاتها.

(3) السابق، والصفحة ذاتها.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية، 381/2.

اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزَلْتَ عَلَيْنَا مَا إِدَةَ مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لَأَوْتَنَا وَعَلَيْنَا أَخِرًا ﴿١١٤﴾ [المائدة: ١١٤]، دلّ

البدل (أولنا) على الإحاطة والشمول فجاز أن يأتي بدلاً من الضمير المجرور (نا) في (لنا)،

ومثاله في بدل الاستعمال^(١):

دَرِينَى إِنْ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَ ا
وَلَا أَفِيتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا^(٢)

فجاءت كلمة (حلم) بدل استعمال من ضمير المتكلم (الباء) في (أفيتي).

وأما مثال بدل الجزء من الكل قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لَمَنْ
كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١]؛ فجاء الاسم الموصول (من) بدل جزء من كل
من ضمير المخاطب في (لكم).

وذكر ابن الناظم عن الأخفش إجازته الإبدال من ضمير الحاضر مطلقاً متحجاً بقول الشاعر:

وَشَوَاهِءَ تَعْدُو بِي إِلَى صَارِخِ الْوَغْيِ
بِمُسْتَلِمٍ مِثْلِ لَفْنِيقِ الْمُرْحَلِ^(٣)

فوجه الاستدلال أنه أراد بقوله: بمستلم نفسه؛ لأن (مستلم) معناها متدرع وهي صفة
الفارس وقد سبق أن بين أنه هو الفارس بقوله (تعدو بي)، وعلق ابن الناظم على هذا التوجيه
بقوله: "والأوجه عدُّ هذا البيت من النوع المسمى في علم البيان بالتجريد، على معنى تعدو بي
ومعي من نفسي مستلم، فجرد من نفسه مستلماً وجعله مصاحباً له"^(٤).

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 251/3.

(٢) البيت من شواهد ابن عقيل وقاتله عدي بن زيد العبادي، ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 251/3.

(٣) شرح ابن الناظم مع ألفية ابن مالك، ص 398.

(٤) السابق، والصفحة ذاتها.

واستشهد بتوجيه ابن جني لقراءة ابن عباس علي رضي الله عنهم - لقوله تعالى:
﴿يَرِثُونَ وَيَرِثُ مِنْ أَلِّ يَعْقُوبَ﴾ [مريم: ٦]: "(يرثي وارث من آل يعقوب)، فقال: قال أبو الفتح يريد: فهب لي من لدنك ولياً يرثي منه، أو به وارث من آل يعقوب، وهو الورث السابق، فكأنه جد منه وارثاً^(١).

وفي مقابل هذه الإجازة المطلقة من الأخفش يمنع الزمخشري من إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر مطلقاً، فهو يحصره في ضمير الغائب فقط^(٢). ويجوز إبدال الاسم الظاهر من ضمير الغائب، نحو: (زره خالداً)^(٣).

- إبدال الفعل من الفعل

يجوز إبدال الفعل من الفعل، قال ابن مالك:

وَيُبَدِّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَمِنْ يَصْلِ إِلَيْنَا يَسْتَعْنُ بِنَا يَعْنِ^(٤)

الفعل (يستعن) بدل من الفعل (يصل)، ونحو قوله تعالى: **﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً يُضَعَّفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾** [الفرقان: ٦٨ - ٦٩]. واستدل محمد محي الدين على ذلك بأن العامل في الفعلين واحد بدليل جزم الثاني بنفس عامل الأول، فقال: "دليل ذلك أنك ترى الإعراب الذي اقتضاه العامل في الفعل الأول (وهو المبدل منه) موجوداً بنفسه في الفعل الثاني الذي نذكر أنه البدل"^(٥).

(١) شرح ابن الناظم مع ألفية ابن مالك، ص 399.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب، ص 158.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 3 / 252.

(٤) شرح ابن الناظم مع ألفية ابن مالك، ص 398.

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 3 / 254.

ويشترط لصحة إيدال الفعل من الفعل أن يتّحدا في الدلالة الزمنية، وإن اختلفا في الصيغة أو النوع، ولا يشترط أن يتّحدا في النوع كما في مثال ابن مالك⁽¹⁾؛ إذ إن المقصود باتحاد الزمن، الدلالة وليس الصيغة، نحو: (إن جئتني تزرنِي أَكْرِمَكَ)، فإن صيغة (جاء) ماضية، وصيغة (تَرَرَ) مضارعة، ولكنهما اتحدا في الدلالة على المستقبل.

ويشترط أيضاً أن يستفيد المتبع زيادة بيان من الفعل التابع، كما في مثال ﴿يَلْقَ أَثَاماً يُضْعَفُ لَهُ الْعَذَاب﴾؛ لأن مضاعفة العذاب زيادة بيان للفعل (يَلْقَ).⁽²⁾

- ابدال الجملة من الجملة

تبديل الجملة من الجملة، بدل (كل من كل)⁽³⁾، نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ [الشعراء: 132-133]. ويشترط في بدل الجملة من الجملة أن تكون الثانية أكثر بياناً بالمقصود بالمعنى المقصود من الأولى. يقول ابن الناظم: وكثيراً ما تبدل الجملة من الجملة "إذا كانت الثانية أوفى بتأدية المعنى المقصود من الأولى"⁽⁴⁾. ومثل بقول الشاعر:

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيمَنْ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السُّرْرِ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا⁽⁵⁾

فأبدل (لا تقيمن) من (ارحل)؛ لأنه أوفى منه بتأدية معنى الكراهة، لإقليمته الدلالة عليه بالمطابقة، ودلالة ارحل عليه بالتزام.

(1) النحو الوفي، 685/3.

(2) السابق، 685/3.

(3) حاشية الألوسي على شرح القطر، ص 618.

(4) شرح ابن الناظم مع ألفية ابن مالك، ص 399.

(5) شرح ابن الناظم مع ألفية ابن مالك، ص 400.

ثالثاً: بدل الكل من الكل (المطابق) في شعر الفرزدق:

ورد بدل الكل في شعر الفرزدق في عدة مواضع، هي:

- قال في مدح الحكم بن أيوب الثقي:

قَرْمٌ نَجِيبٌ لِحُرَّابٍ مَنَاجِيبٍ⁽¹⁾

الشاهد في قوله: (أبو العاصي)، فجاءت كلمة (أبو) الثانية في محل رفع بدل مطابق لـ (أبو) الأولى.

- قال يفتخر بنفسه:

إِنِّي ابْنُ حَمَالِ الْمَئِينِ غَالِبٌ⁽²⁾

الشاهد في قوله: (حمل المئين غالب)، حيث جاءت كلمة (غالب) بدلاً مطابقاً من (حمل) مجروراً.

- قال في مدح سليمان بن عبد الملك لشفاعته لآل المهلب:

فَقَامَ أَبُو لَيْلَى إِلَيْهِ ابْنُ ظَالِمٍ⁽³⁾

الشاهد في قوله: (فقام أبو ليلى إليه ابن ظالم)، فقد جاءت (ابن) بدل كل من (أبو) مرفوعاً.

وقد فصل بين البدل والمبدل منه، بالجار والمجرور (إليه)، مراعاةً للوزن، وإنماً للمعنى، لبيان خطورة لقيام وسرعته، ليبيق المشهد السري متصلة.

(1) ديوان الفرزدق، ص 27.

(2) السابق، ص 28؛ الدو بفتح الدال: أرض ملساء بين مكة والبصرة، ليس فيها جبل ولا رمل. ينظر: معجم البلدان، باقوت الحموي، الناشر: دار الفكر، بيروت، ج 2، ص 490.

(3) السابق، ص 24.

- قال:

سَرِيعٌ عَلَيْهَا حِفْظَتِي لِلْمُعَاتِبِ⁽¹⁾ أَلَا زَعَمْتُ عِرْسَى سُوِيدَةً أَنَّهَا

الشاهد في قوله: (عرسي سويدة)، حيث جاءت (سويدة) بدلاً مطابقاً مرفوعاً من (عرس)، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

- قال مفتخراً:

أَبِي غَالِبٍ مُحْبِي الْوَئِيدِ وَحَاجِبِ⁽²⁾ فَهَذِي حُدَيَا النَّاسِ فَخْرًا عَلَى أَبِي،

الشاهد في قوله: (على أبي أبي غالب)، فقد جاءت كلمة (أبي) بدلاً مجروراً من (أب)، وعلامة جره الياء لأنها من الأسماء الخمسة وهو مضاف. غالب: مضاف إليه مجرور.

- قال يهجو قبيلة قيس:

بُحُورِي إِذَا طَمَتْ وَعَبَّ عَبَابُهَا⁽³⁾ فَقُولَا لِقَيْسِ قَيْسٍ عَيْلَانَ تَجْتَبِ

الشاهد في قوله: "قولا لقيس قيس عيلان"، حيث جاءت (قيس) الثانية بدلاً مطابقاً مجروراً من (قيس) الأولى.

- قال في مدح بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري:

يَنَالُ بِهَا الرَّاقِي نُجُومَ الْكَوَاكِبِ⁽⁴⁾ نَمَاهُ أَبُو مُوسَى أَبُوهُ إِلَى التِّي

الشاهد في قوله: (أبو موسى أبوه)، حيث أنت (أبو) الثانية بدلاً مطابقاً مرفوعاً من (أبو) الأولى.

(1) ديوان الفرزدق، ص 28؛ عرسي، العرس، الزواج. ينظر: لسان العرب، مادة: عرس، حفظتي: الحفظة، الغضب والحمية. ينظر: لسان العرب، مادة: حفظ.

(2) السابق، ص 41؛ حديا الناس: يتحداهم ويتعتمدهم. ينظر: لسان العرب، مادة: حدا . الوئيد: الموعودة، إشارة إلى جده صعصعة بن ناجية الذي كان يحب الموعودة بماله.

(3) السابق، ص 60؛ طم، عم وعظم.

(4) ديوان الفرزدق، ص 62؛ نماه: نسبة.

- قال في مدح الوليد بن يزيد بن عبد الملك:

يُشَدَّ بِهِ إِسْلَامٌ بَعْدَ وَلِيَّهِ أَبِيهِ، فَأَمْسَى الدِّينُ مُلْتَمِ الشَّعْبِ⁽¹⁾

الشاهد فيه قوله: بعد ولية أبي، حيث أنت (أبي) بدلاً مجروراً مطابقاً من (ولي).

- قال يهجو جريراً:

وَكَانَ لَهُمْ لَمَّا عَوَى الْكَلْبُ دُونُهُمْ جَرِيرٌ عَلَيْهِمْ مُثْلَ رَاغِيَةِ السَّقْبِ⁽²⁾

الشاهد في قوله: (عوى الكلب دونهم جرير)، حيث أتى العلم (جرير) في محل رفع بدل من (الكلب)، وهو بدل كل من (مطابق).

- قال في مدح الحاج بن يوسف:

هُوَ السَّيْفُ الَّذِي نَصَرَ ابْنَ أَرْوَى بِهِ مَرْوَانُ عُثْمَانَ الْمُصَابَا⁽³⁾

الشاهد في قوله: (نصر ابن أروى به مروان)، حيث جاءت (عثمان) بدلاً مطابقاً مرفوعاً من (ابن)، وقد فصل بين البدل والمبدل منه بشبه الجملة (به) وهو أثر من آثار الأسلوب المركب عند الفرزدق في جملته الشعرية.

- قال يرثي والده:

وَلَوْ شَعَرَ الْأَجْبَالُ دَمْخٌ وَيَذْبَلٌ لَمَّا لِأَعْرَافِ الْذُرَى وَالْمَنَاكِبِ⁽⁴⁾

الشاهد في قوله: (ولو شعر الأجال دمخ ويدبل)؛ حيث أنت (دمخ ويدبل) بدل تفصيل (مطابقاً من (الأجال) مرفوعاً).

(1) السابق، ص 73.

(2) السابق، ص 74؛ ينظر: الراغيه: الناقة لسان العرب، مادة: رغا ، الشعب: الفصيل، وراعية الشعب كنایة عن ناقه صالح التي هلكت ثمود لقتلهم إليها.

(3) السابق، ص 76.

(4) ديوان الفرزدق، ص 80؛ دمخ ويدبل: جبلان.

- قال في مدح سليمية بن عبد الملك:

خَلُّوا يَزِيدَ فَتَى الْأَرْدَيْنِ مُنْجَدِلاً
بالعَقْرِ مِنْهُمْ وَمَنْ سَادَاتُهُمْ عُصَبُ⁽¹⁾

الشاهد في قوله: (يزيد فتى الأرذين)، حيث جاءت (فتى) بدلاً منصوباً مطابقاً من (يزيد).

- قال ينافق جريراً:

وَجَدْتُ لِدَارِمَ قَوْمِي بُيُوتَةً
على بنِيَانِ قَوْمِكَ قَاهِراتِ⁽²⁾

الشاهد في قوله: (دارم قومي)، حيث جاءت (قوم) بدلاً مطابقاً مجروراً من (دارم).

- قال:

فَجَاهَرَنَا ذُو الْغَشِّ عَمْرُو بْنُ مُسْلِمٍ
وَأَوْقَدَ نَارًا صَاحِبُ الْبَكَارَاتِ⁽³⁾

الشاهد في قوله: (ذو الغش عمرو)، حيث أنت (عمرو) بدلاً مرفوعاً مطابقاً له (ذو).

- قال يريسي وكيع بن أبي أسود:

فَلَوْ أَنَّ مَيْتَأً لَا يَمُوتُ لِعِزَّهِ
على قَوْمِهِ مَا ماتَ صَاحِبُ ذَا الْقَبْرِ⁽⁵⁾

الشاهد في قوله: (صاحب ذا القبر)، حيث جاءت كلمة (القبر) بدلاً مجروراً من اسم الإشارة (ذا).

- قال في مدح مالكا بن المنذر الجارود:

فَثَنَّانِ مَجْدُ الْجَاهِلِيَّةِ فِيهِمْ،
وَهُمْ قَبْلَ هَذَا النَّاسِ اللَّهُ أَسْلَمُوا⁽⁶⁾

(1) السابق، ص 85؛ اللغة: الأرذين: أزد عمان وأزد شنوة، وقد ذكرهما حميد بن مسلم في رثائه لعبد الرحمن بن مخفف بقول:

ثوى سيد الأرذين أزد شنوة وأزد عمان رهن رسمي بكازر

ينظر: تاريخ الأمم والملوك، محمد بن جرير الطبرى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1957، 3/553.

(2) ديوان الفرزدق، ص 101.

(3) عمرو بن مسلم الباهل، والد القائد الأموي قتيبة بن مسلم، وكان من أصحاب مصعب بن الزبير.

(4) ديوان الفرزدق، ص 109.

(5) ديوان الفرزدق، ص 181.

(6) السابق، ص 568.

الشاهد في قوله: (هذا الناس)؛ إذ جاءت كلمة (الناس) بدلاً مجروراً.

- قال في سجنه:

فَإِنْ يَكُونَ هَذَا النَّاسُ حَلْفَ بَيْنَهُمْ عَلَيْنَا لَهُمْ فِي الْحَرْبِ كُلُّ غَشُومٍ⁽¹⁾

الشاهد في قوله: (هذا الناس)؛ حيث جاءت كلمة (الناس) بدلاً مرفوعاً على اسم الإشارة.

- قال في رثاء أبيه:

فَمَنْ لِقَرَى الْمَغْزُورِ فِي لَيْلَةِ النَّوَابِ⁽²⁾ وَسَاعِ عَلَى آثَارِ تِلْكَ النَّوَابِ

الشاهد في قوله: (تلك النوايب)، فقد جاءت (النوايب) بدلاً مجروراً من اسم الإشارة.

المبحث الثالث: بدل "البعض من الكل" و"بدل الاستعمال" و"بدل المبادنة"

أولاً: بدل البعض من كل

يُسمّى سيبويه هذا النوع من البدل (شيء منه)⁽³⁾. وهو البدل الذي يكون التابع فيه جزءاً من

المبدل منه، قال ابن هشام: وضابطه أن يكون الثاني جزءاً من الأول⁽⁴⁾؛ أي: سواء كان ذلك الجزء

قليلًا بالنسبة إلى الباقي في المبدل منه، أو مساوياً له، أو أكثر منه، أو نصفه، أو ثلثه⁽⁵⁾، نحو:

(أَكْلَتُ الرَّغِيفَ ثُلَّةً أَوْ نِصْفَةً أَوْ ثُلُّتَهُ)⁽⁶⁾.

ويشترط في هذا البدل ما يشترط في بدل الكل من الكل، من جواز الاستغناء عن المبدل

منه دون أن يختلف معنى الكلام⁽⁷⁾. وأن يكون دلالة المبدل منه كلية، حتى يسوغ تخصيصاً بدلالته

(1) السابق، ص 595.

(2) السابق، ص 38.

(3) الكتاب، 151/1.

(4) شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 309.

(5) أوضح المسالك، 3 / 365.

(6) السابق، والصفحة ذاتها.

(7) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 3 / 184.

البدل الجزئية⁽¹⁾، نحو: (جرح الجندي أنفه)، فدلاله (الجندي) كلية، ودلالة الصدر جزئية. ويشترط كذلك أن تكون الجزئية حقيقة تميزة عن بدل الاشتغال، الذي يشتمل على معنى في المبدل منه فقط لا على جزء حقيقي⁽²⁾.

ثانياً: بدل الاشتغال

وهو الدال على معنى في متبعه، نحو: (أعجبني زيد علمه، وأعرفه حقه)⁽³⁾.

وقد مثل سيبويه لهذا البدل بقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]⁽⁴⁾، ولم يذكر لفظ بدل الاشتغال.

ويعرف الأشموني بدل الاشتغال بأنه: "بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال، كـ(أعجبني زيد علمه، أو حسه، أو كلامه)"⁽⁵⁾.

ذكر ابن هشام خلافاً بين النهاة حول أي من الطرفين يشتمل على الآخر من البدل والمبدل منه، فقال: اختلف في المشتمل في بدل الاشتغال، فقال الرمانى هو الأول، وقال الفارسي: هو الثاني، وقيل: لا اشتغال لأحدهما على الآخر، وإنما المشتمل المسند إلى الأول على معنى أن الإسناد إلى الأول لا يكتفى به من جهة المعنى، وإنما أنسد إليه على قصد غيره ممَا يتعلق به، ويكون المعنى مختصاً بغير الأول، ولهذا لا يجوز: (ضررت زيداً عبده) على سبيل الاشتغال لاكتفاء المسند بالأول⁽⁶⁾.

(1) ينظر: السابق، والصفحة ذاتها.

(2) ينظر: السابق، 3/402.

(3) السابق، والصفحة ذاتها.

(4) الكتاب، 1/151.

(5) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 2/125.

(6) حاشية الألوسي على شرح قطر الندى، ص 615.

وسر ابن يعيش علاقة المبدل منه والبدل في بدل الاشتغال بقوله: "الثاني بدل من الأول وليس إيه، ولا بعضه، وإنما هو شيء اشتمل عليه، والمراد بالاشتمال أن يتضمن الأول الثاني"⁽¹⁾.

يفهم من توضيح ابن يعيش أن المبدل منه يشتمل على المبدل، وهذا يوضح معنى الدلالة الإجمالية التي يقول فيها الصبان: "يدل عليه دلالة إجمالية لكونه لا يناسب نسبته إلى ذات المبدل منه، ففي قوله: (أعجبني زيد علمه)، الإعجاب لا يناسب نسبته إلى ذات زيد، التي هي مجموع لحم وعظم ودم، فيفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته إلى صفة من صفاته تعلمه أو حسنه وفي قوله: (سرق زيد ثوبه)، إنما يفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته إلى شيء يتعلق به كثوبه أو فرسه⁽²⁾.

فقد دل العامل المنسوب إلى المبدل منه في الظاهر إجمالاً. إذن فدور البدل هنا توضيح الإجمال، وقد سمى الرضي هذه الدلالة الإجمالية للمبدل منه بالتجوز ، يقول: "أن المتكلم يحقق بالثاني بعد التجوز والسامحة في الأول"⁽³⁾.

• "بدل البعض من الكل" و"بدل الاشتغال" في شعر الفرزدق

ورد بدل "البعض من الكل" و"بدل الاشتغال" في شعر الفرزدق في عدد من الأبيات، هي:

- قال يهجو جريأا:

وَكِنْ قَدْ وَرِثْتَ بَنِي كُلَّيْبٍ حَظَائِرَهَا الْخَيْثَةَ وَالزَّرَابَا⁽⁴⁾

(1) شرح المفصل، 60/3.

(2) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 184/3.

(3) شرح الرضي، على كافية ابن الحاجب، 383/2.

(4) ديوان الفرزدق، ص 95.

الشاهد في قوله: (بني كلب حظائرها)، فقد أنت (حظائر) بدل بعض من كل منصوباً من (بني).
وهو مضاف، والضمير (ها) في محل جر مضاف إليه.

- قال في مدح عمر بن عبدالعزيز:

يَقُولُ: لَا وَالذِّي مِنْ فَضْلِهِ عُمَرٌ
وَهُمْ إِذَا حَلَفُوا بِاللهِ مُؤْسِمُهُمْ⁽¹⁾

الشاهد في قوله: حلفوا بالله مقسمهم حيث جاءت مقسم: بدل بعض من واو الجماعة في (حلفوا)
مرفوعاً؛ وذلك على تقدير أن جملة الشرط هي: (إذا حلفوا بالله مقسمهم)، وجوابها الجملة الفعلية
(يقول).

- قال:

لَعْمَرِي لَئِنْ أَصْبَحْتُ فِي السَّيْرِ قَاصِدًا
لَقَدْ كَانَ يَحْلُو لِي لِغْيَنِي جَائِزَهُ⁽²⁾

الشاهد في قوله: (لي لعبني)، فقد أنت (عين) بدل بعض كل من المتكلم المجرور باللام في
(لي)، وهو من إبدال الاسم الظاهر من الضمير.

- قال في مدح إبان ابن الوليد البجلي:

وَبِحَرْكَ يَا أَبَانُ يَفِيضُ يَجْرِي⁽³⁾
رَأَيْتُ بُحْرَوْرَ أَقْوَامٌ نُضُوبًا

الشاهد: أبدل الفعل (يجري) من الفعل (يفيض).

- قال في مدح بشر بن مروان:

وَلَا يَشُدُّ إِلَيْهِ الْمُجْرِمُ النَّظَرًا⁽⁴⁾
يُزَينُ الْأَرْضَ بِشُرُّ أَنْ يَسِيرَ بِهَا،

(1) السابق، ص 167.

(2) ديوان الفرزدق، ص 187.

(3) السابق، 298.

(4) السابق، ص 207.

الشاهد في قوله: (يزين الأرض بشر أن يسير بها)؛ حيث جاء المصدر المؤول من (أن يسير) وهو (سيره) في محل رفع بدل اشتمال من بشر.

- قال مفتخرًا بذبح ناقته إكراماً لضيوفه:

أَرِيدُ بِقِيَاتِ الْعَرَائِكِ فِي الْذُرِّيِّ **فَلَمَّا تَصَفَّحَ الرَّكَابَ اتَّقَثْ بِهَا**

أَقُولُ وَقَدْ قَضَبْتُ بِالسَّيْفِ سَاقَهَا: حرام بن كعب لا مذمة في القرى⁽¹⁾

الشاهد: جاءت جملة (أريد بقيات العرائك) بدل اشتمال من جملة (تصفح الركاب).

يؤيد هذا الإعراب ما ذهب إليه ابن الناظم في توجيهه لمثال ابن مالك (من يصل إلينا يستعن بنا يعني). فقد قال: (إإن قلت من أي أنواع البدل يُعد هذا المثال؟ من بدل الاشتغال؛ لأن الاستعانة تستلزم معنى في الوصل وهو مجيه)، وكذلك الحال في البدل هنا فإن إرادته الوصول إلى العرائك تستلزم معنى في التصفح والتفحص. فالتصفح مشتمل على إرادة الوصول⁽²⁾.

- قال في مدح نصر بن سيار:

نَظَرْتُ نَصْرًا أَنْ يَجِيءُ، وَإِنْ يَجِيءُ **فَإِنِّي كَمْنٌ قَدْ مَرَ بِالسَّعْدِ طَائِرًا**⁽³⁾

الشاهد: مجيء المصدر المؤول من (أن يجيء) وهو (مجيئه) في محل نصب بدل اشتمال من (نصرًا).

- قال مفتخرًا:

ثَرَى النَّاسَ مَا سِرَزْنَا يَسِيرُونَ خَلْفَنَا، **وَإِنْ نَحْنُ أَوْمَانَا إِلَى النَّاسِ وَقَفُوا**

(1) ديوان الفرزدق، ص 16-17؛ تصفح: تفحص. ينظر: لسان العرب، مادة: صفح، وتصفح: نظر وتأمل ويقصد أنه تفحص الركاب: وهي ما يركب من الإبل، العرائك: العريكة، السنام.

(2) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص 399.

(3) ديوان الفرزدق، ص 247.

الْوَفُ الْوَفِ مِنْ دُرُوعٍ وَمِنْ قَاتِلِ

الشاهد في قوله: (الْوَفُ) بدل بعض من كل من واو الجماعة في (وقفوا).

- قال في مدح يزيد بن عبد الملك:

فَإِنَّ تَمِيمًا لَّمْ تَزُولْ جِبَالُهَا

الشاهد في قوله: (ولا عزها هادية)؛ حيث أتت (هادي) بدل اشتمال من عز مرفوعاً على تقدير

الكلام (لن تزول جبالها ولا عزها هاديه) ثم تكون (لن يغيرا) جملة جديدة.

- قال يذكر زوجته نوار:

فَجَاءَتْ كَأْنَ الرَّيْحَ حَيْثُ تَفَسَّتْ بِأَزْخَلِهَا نُوَارَهَا وَدِيقُهَا

الشاهد في تقدير الكلام: لأن الريح كائنة نوارها وحديقها فتكون (نوارها) بدل اشتمال من (كائنة) مرفوعاً.

- قال يذكر نواراً:

ثَذَكْرِي أَرْوَاحُهَا نَفْحَةُ الصَّبَا، وَرِيحُ الْخَزَامِيِّ طَلَّهَا وَبَلِيلُهَا

الشاهد في قوله: (وريح الخزامي طلها)، حيث جاءت (طل) بدل اشتمال من (ريح) مرفوعاً، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل في محل جر مضاف إليه عائد على (ريح الخزامي).

(1) السابق، ص393؛ حرف: الرجال. ينظر: لسان العرب، مادة: ربع. والحرشف الجراد الذي لم تتبت أجنحته، وهو يزيد الرجال في مقابل الخيالة الذين شبههم بريغان الجراد، أي الجراد ذو الأجنحة لأن الريح هو الزيادة والنماء على الأصل.

(2) ديوان الفرزدق، ص299.

(3) السابق، ص 407.

(4) السابق، ص 417.

- قال مفتخراً وهاجياً جريحاً:

فَقُلْتُ لَهُ: رُدّ الْحِمَارِ، فَإِنَّهُ أُبُوكَ لَئِيمٍ، رَأْسُهُ وَجَحَافِلَةُ⁽¹⁾

الشاهد في قوله: (أبوك لئيم رأسه وجحافلة)؛ حيث أنت (رأس)، بدل بعض من كل مرفوعاً، وهو مضاف و(الهاء)؛ ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. والواو بعدها حرف عطف، وجحافلة: معطوفة على (رأسه)، وهو من بدل التفصيل.

ثالثاً: بدل المباینة

قسمه بعض النحاة إلى بدل الغلط والنسيان والإضراب، وكلها تشير إلى العدول عن المبدل منه إلى البدل، وعدم ارادة المبدل منه أصلاً⁽²⁾. ويبدو أن هذا النوع لا يقع غالباً إلا في الكلام العادي المرتجل أثناء الخطاب والتحاور.

• بدل المباینة في شعر الفرزدق

وبعد استقراء شعر الفرزدق لم أقع على شاهد لهذا النوع من البدل سوى مثال واحد، بدا لي أنه استعمل البدل المباینة على سبيل الإضراب؛ لغاية بلاغية وهي المبالغة في تحبير المهجو وقبيلته، وذلك في قوله يهجو جريحاً:

أَبِالْفَقِيسِ قَيْسٌ أَمْ بَخْنِدِفَ تَعْتَزِي إِذَا زَلَّتْ مِنْهُ الْقُرُومُ الْهَوَادِرُ⁽³⁾

وفي قوله (قيس) عدول عن التعريف إلى التكير، ظاهره الغلط وكأنه أخطأ في تعريف قيس فأصلاح الخطأ أو الغلط بالتكير مباشرة، ولكن حقيقة العدول هو غاية التحبير بالتكير.

(1) السابق، ص 503.

(2) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، 124/3.

(3) ديوان الفرزدق، ص 304.

وهذا النوع من البدل هو الذي يقع فيه اطراح الأول بالكلية ولعل النحاة اعتبروا هذا الطرح في تعريفهم للبدل، وأشارتهم إلى نية إطراح الأول، وهذا أورد الإشكال المشار إليه في موضوع إطراح المبدل منه عموماً، وقد نقل الألوسي عن الحمصي قوله: أن ماعدا بدل الغلط ليس في تقدير الطرح، ويناقش الألوسي هذا الرأي، ويخلص إلى أن تقدير الطرح في بدل الغلط صحيح، إلا أنه يرى وجود المسلكين (الطرح وعدمه) للمبدل منه في غير بدل الغلط⁽¹⁾.

وربما كان هذا الإشكال المتمثل على طرح الأول في الغلط دون غيره، مع إيرادهم (إطراح الأول) في التعريفات، هو ما حدا ببعض المعاصرین إلى حصر البدل كله في بدل المباینة دون غيره، لا سيما بدل الاستعمال الذي ذهب إلى اعتباره نوعاً من التوكيد⁽²⁾.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن مفهوم البدل **ثُوَسِّع** فيه كثيراً حتى دخل فيه أنواع ليست منه.

(1) ينظر : حاشية الألوسي على شرح القطر، ص112.

(2) النحو العربي نقد وتوجيه، محمد مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986، ص195 - 196.

الخاتمة

طلبت دراسة التوابع في شعر الفرزدق دراسة نحوية تطبيقية التصفح المستمر للمصادر المتخصصة على تباين أجناسها المعرفية بغية الظفر بالمراد، فوجدت أن ما وضعه النحاة من قواعد وضوابط خاصة بهذه التوابع، وتوصلت إلى نتائج عامة، منها:

في التمهيد سلّطت الدراسة الضوء على الشاعر الفرزدق وشعره، ثم تناولت تعريف التوابع، وقد توصلت إلى النتائج الآتية:

- أن النحاة الأوائل أعرّوا التوابع، ولكن إدراكيهم للتابع وفروعه جاء سابقاً على المصطلح نفسه.

- اتفقت كلمة النحاة في تعريف التوابع على أن التابع يعرب بحسب متبوعه، ويتبعه في حكمه الإعرابي.

درست في الفصل الأول النّعت، فاستعرضت آراء النحاة في تعريفه، وقد خلصت إلى النتائج الآتية:

- اتفقت أقوال النحويين على تبعية النّعت للمنعوت، وجاءت تعريفات بعضهم مختصرة، فيما جاء بعضها أكثر توضيحاً؛ كتعريف ابن جني، والسيوطى.
- اتفقت آراء النحاة على أن النّعت الحقيقى يصف المنعوت على الحقيقة، أما النّعت السببى فيصف فى الحقيقة أسماء متعلقة بالمنعوت.

• أن النّعْتُ الْحَقِيقِيُّ يَتَبعُ مَنْعُوتَهُ فِي أَرْبَعٍ مِّنْ حَالَاتِهِ الْعَشْرِ، أَمَّا السَّبِيلُ فَيَتَبَعُ مَنْعُوتَهُ لِزُوْمٍ
بِالْتَّعْرِيفِ وَالتَّكْرِيرِ، وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيَّثِ.

• أَنَّ النَّعْتَ ثَلَاثَ وَظَائِفَ نَحْوِيَّةً هِيَ: بِبَيَانِ صَفَةٍ مِّنْ صَفَاتِ مَنْعُوتَهُ أَوْ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ،
وَتَوْضِيحِ الْمَنْعُوتِ الْمَعْرِفَةَ، وَتَخْصِيصِ الْمَنْعُوتِ الْنَّكْرَةَ.

• وَرَدَ النَّعْتُ فِي شِعْرِ الفَرَزِدْقَ بِنْوَاعِيهِ وَصُورِهِ الْمُخْلِفَةِ، وَدَلَّ عَلَى الإِضَاحِ وَالْبَيَانِ
وَالتَّخْصِيصِ؛ إِذْ إِنَّ النَّعْتَ مِنْ حِيثِ الدَّلَالَةِ مَكْمُلٌ لِمَا قَبْلَهُ، وَلَا يَمْكُنُ القُولُ بِزِيادَتِهِ فِي النَّصِّ،
فَبِهِ تَمَّ الْفَائِدَةُ وَيَكْتُمُ الْمَرَادُ، وَقَدْ لَا يَسْتَغْنُ عَنْهُ فِي الْكَلَامِ، فَفِيهِ بِبَيَانِ الْغَامِضِ مِنَ الْأَفَاظِ،
وَإِضَاحِ الْمَبْهُومِ مِنْهَا وَانْكَشَافُ دَلَالَةِ الْمَتَبَوعِ وَتَكَامِلِهَا.

وَبِاستِعْرَاضِ طَبَيْعَةِ وَرُودِهِ فِي التَّرْكِيبِ الشَّعْرِيِّ فِي بَعْضِ الْأَبِيَاتِ الَّتِي تَمَّ التَّطْبِيقُ عَلَيْهَا
تَبَيَّنَ أَنَّ الشَّاعِرَ تَصْرِفَ فِي الْبُنْيَةِ التَّرْكِيبِيَّةِ لِلْجَمْلَةِ، فَبَعْدَ أَحِيَاً بَيْنَ النَّعْتِ وَمَنْعُوتِهِ، وَرِيمًا أَوْرَدَ
النَّعْتَ مُتَدَدِّدًا وَبِصُورَ مُتَدَدِّدةٍ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ؛ فَإِنَّ وَرَدَ النَّعْتُ فِي شِعْرِهِ خَضْعٌ لِطَرِيقَتِهِ فِي بَنَائِهِ
لِلْبَيْتِ الشَّعْرِيِّ كَغَيْرِهِ مِنْ عَنَاصِرِ الْبَيْتِ.

وَأَمَّا الْفَصْلُ الثَّانِي فَتَنَوَّلَتْ فِيهِ التَّوْكِيدُ، وَقَدْ تَوَصَّلَتْ إِلَى النَّتَائِجِ الْآتِيَّةِ:

• أَنَّ بَعْضَ النَّحَّاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ رَكَزُوا عَلَى إِزَالَةِ الْلِّبْسِ فِي تَعْرِيفِ التَّوْكِيدِ دُونَ أَنْ يَبْيَنُوا مَاهِيَّةَ
هَذَا الْلِّبْسِ، أَمَّا تَعْرِيفَاتِ الْمُتَأْخِرِينَ فَجَاءَتْ مَفْسَرَةً لِهَذَا الْلِّبْسِ الَّذِي يَرْفَعُ التَّوْكِيدَ، وَهُوَ
إِرَادَةٌ غَيْرُ الظَّاهِرِ مِنَ الْمَتَبَوعِ.

• رَكَزَ النَّحَّاءُ فِي تَعْرِيفِهِمْ لِلتَّوْكِيدِ الْلَّفْظِيِّ عَلَى تَكَارُ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ، وَأَنَّ غَايَةَ رَفْعِ الْاِشْتِراكِ لِمَ
تَرُدُّ فِي التَّوْكِيدِ الْلَّفْظِيِّ كَمَا وَرَدَتْ فِي تَعْرِيفِ الْوَكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ.

- أن من الفاظ التوكيد المعنوي يقصد المتكلم بها الشمول.
- ورد التوكيد في شعر الفرزدق؛ إذ إن الشاعر اعتمد على التوكيد المعنوي أكثر من التوكيد اللفظي، وأنه استعمل تكرير الألفاظ لغاية التوكيد، ولكنها لا تصلح "بالمصطلح النحوي أن تعرب توكيدا لفظيا" مع اشتتمالها على التوكيد بمعناه الأوسع في المعنى.

وفي الفصل الثالث تناولت فيه العطف، وخلصت إلى النتائج الآتية:

- أن النحاة لم يعرفوا العطف باعتباره مصطلحا مشتملا على البيان والنسق؛ وذلك لاختلاف طبيعة البيان عن النسق، وإن اجتمعا في المسمى.
- أن حد النحاة لعطف البيان بأنه تابع غير صفة ليس جاما.
- إن قول ابن عقيل بأنه (تابع جامد) أدل على الفرق بين البيان والصفة؛ لأنه ابرز وجه الاختلاف بينهما؛ لأن البيان اسم جامد، أما الصفة فتأتي مشتقة أو مؤولة بمشتق في غالبيها.
- إن عطف البيان يفترق عن البدل، وأن معظم الفروق التي أوردها النحاة من الأفضل اعتبارها شروطا لجواز عطف البيان، إلا أنها غير مانعه من البطلية باستثناء شرط واحد، وهو عدم إحلال الثاني محل الأول؛ حيث إن الإمكان شرط أصيل في البدل، فحيثما امتنع إحلال الثاني محل الأول لفساد في المعنى أو الإعراب تعين الإعراب على العطف.
- اتفقت كلمه النحاة في عطف النسق على اشتراط وجود حرف عاطف بين المتبوع والتابع في تعريفهم للعطف.

• ورد العطف في شعر الفرزدق بنوعيه البيان والنسق، وقد جاء تركيب الكلام لتلك الأبيات التي ورد فيها العطف وغيره ما بين تقديم وتأخير، وحذف، وتتويع في أنماط التشبيه والاستعارة، ومباعدة بين عناصر الجملة؛ بحيث احتمل تقدير المعطوف والمعطوف عليه في بعض المواطن في أكثر من وجه حسب احتمالات المعنى الناتج عن هذه التراكيب.

وأما الفصل الرابع فتناولت قسم البدل من التوابع، وكانت نتائجه تمثل في ما يلي:

- أن الأغلب في البدل أن يكون جاماً، ومن القليل أن يكون مشتقاً.
- أن الفرق بين بدل البعض من كل والاشتمال باتفاق النهاة هو أن بدل البعض من كل يكون على سبيل الجزئية الحقيقة، أما بدل الاشتمال فيكون بمعنى يشتمل عليه المبدل منه غير مادي.
- ورود البدل في شعر الفرزدق، وقد جاء بدل الكل من كل في مواضع أكثر من ورود بدل الاشتمال والبعض من كل؛ ولعل ذلك راجع إلى استغفاء الشاعر بالنعت عنهما؛ لا سيما بدل الاشتمال الذي فيه التركيز على صفة في المتبع.
- تتعدد صور البدل في شعر الفرزدق من إبدال باسم ظاهر، وإبدال بالجملة، وإبدال بالفعل، مع بروز أكثر في الإبدال باسم الظاهر، والذي كثُر في شعر المدح والفاخر. أما بدل المبادنة فلم يرد إلا في شاهد واحد. على الرغم من أن الباحث يرى إمكانية اعتبار بدل الغلط فيه لسبب معنوي؛ وهي غاية الدم والتحقيق.

* تكمن فائدة البدل عند النهاة وعند الفرزدق في تفصيل الإجمال، وإيضاح المهم، وتقييد للماهية، وتخصيص العام.

قائمة المصادر والمراجع

1. أسلوب التوكيد في القرآن الكريم، محمد حسين أبو الفتوح، مكتبة لبنان، بيروت، ط 1، 1995.
2. الأشباه والنظائر، السيوطي، مراجعة وتقديم: فايز ترحيبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1984.
3. الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3، 1996.
4. إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2000.
5. الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، ط 2، (د.ت).
6. الأimalي، ابن الحاجب، تحقيق: قصي الحسين، دار الهلال، بيروت، ط 1، 1998.
7. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط 5، 1979.
8. إيضاح مسائل العربية على متن الأجرمية، خالد بن سعيد البليهد، المصدر صفحة الشيخ خالد بن سعيد البليهد - صيد الفوائد - العنوان الالكتروني-
www.saaid.net-dat موضوع رقم 24 binbulihed/k/indx.htm
9. البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقى محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1999.
10. البداية والنهاية، ابن كثير إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبي الفداء، دار عالم الكتب، بيروت، 2003.
11. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي وآخرين، دار المعرفة، بيروت، 1990.
12. تاريخ النقائض الشعر العربي، أحمد الشايب، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1954.

13. تاريخ النقد الأدبي عند العرب، عبدالعزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.
14. التحفة السنية بشرح الأجرمية، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، ط1، 2002.
15. تسهيل الفوائد وتمكين المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل برकات، دار الكتاب العربي، لبنان، 1967.
16. التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000.
17. الجمل في النحو، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، 1972.
18. حاشية الألوسي على شرح القطر، مراجعة وتدقيق: فؤاد ناصر، مكتبة نور الصباح، تركيا - مديات، ط2، 2011.
19. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997.
20. الحدود النحوية ضمن رسائل في النحو واللغة، الرمانى، حققتها وشرحتها وعلق عليها: مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكونى، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، دار الجمهورية، بغداد، 1969.
21. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997.
22. الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط1، 2006.
23. ديوان الفرزدق، الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم إليه: علي الفاعوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987.
24. سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وأخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط7، 1990.
25. السيرة النبوية، عبدالملك بن هشام الحميري، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1955.
26. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000.

27. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث ودار مصر للطباعة، القاهرة، ط20، 1980.
28. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، نور الدين الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.
29. شرح الحدود النحوية، جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد الفاكهي، تحقيق: محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس للطباعة والنشر، ط1، 1996.
30. شرح الرضي على كافية ابن حاچب، رضي الدين الاسترابادي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ليبية، 1978.
31. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: عبدالمنعم هريدي، منشورات جامعة القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط1، 2010.
32. شرح اللمة البدرية في علم اللغة العربية، ابن هشام الانصاري، دراسة وتحقيق: هادي نهر، مطبعة بغداد، بغداد، 1977، 217/2.
33. شرح اللمع، ابن برهان العكبي، تحقيق: فايز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1984.
34. شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، تحقيق: جميل بدیع یعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003.
35. شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، 1980.
36. شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترابادي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد وأخرين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975.
37. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، 1984.
38. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط11، 1983.
39. الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الحديث، القاهرة، 2003.
40. صحيح البخاري، البخاري، دار الفكر، بيروت، 1991.

41. ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت، . 2001
42. طبقات الشعراء، ابن سلام الجمي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدنى، جده، (د.ط)، 1990.
43. الغره المخفية، ابن الخباز الموصلي، تحقيق: حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، بغداد، ط 1، 1990.
44. فحولة الشعراء، الأصمسي، تحقيق: شـ- توري، صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1980.
45. فوح الشذا بتيسير شرح قطر الندى، ابن هشام، تأليف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن أسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، حـي الـزـاهـرـ، طـ 1ـ، 2002.
46. في النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، شركة ومكتبة ومطبعة على المنهج العلمي الحديث مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، طـ 1ـ، 1966.
47. الكتاب، سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، طـ 1ـ، 1988.
48. الكليات (معجم في المصطلحات والفرقـاتـ الـلغـوـيـةـ)، أبو البقاء الكفوـيـ، تحقيق: عـدنـانـ درـوـيشـ وـمـحمدـ الـمـصـريـ، مؤـسـسـةـ الرـسـالـةـ، بـيـرـوـتـ، طـ 2ـ، 1998ـ.
49. لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، 2003.
50. اللمة البدـرـيةـ فـيـ عـلـوـمـ الـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ، ابنـ هـشـامـ، تـحـقـيقـ:ـ هـادـيـ نـهـرـ، دـارـ الـيـازـوـرـيـ الـعـلـمـيـةـ، عـمـانـ، طـ 1ـ، 2009ـ.
51. الـلمـعـ فـيـ الـعـرـبـيـةـ، أبوـ الفـتـحـ عـثـمـانـ بنـ جـنـيـ، تـحـقـيقـ:ـ فـائـزـ فـارـسـ، دـارـ الـكـتـبـ الـثقـافـيـةـ، الـكـوـيـتـ، طـ 1ـ، 1972ـ.
52. المـزـهـرـ فـيـ عـلـوـمـ الـلـغـةـ وـأـنـوـاعـهـاـ، جـلـالـ الدـينـ السـيـوطـيـ، تـحـقـيقـ:ـ فـؤـادـ عـلـيـ منـصـورـ، دـارـ الـكـتـبـ الـعـلـمـيـةـ، بـيـرـوـتـ، طـ 1ـ، 1998ـ.
53. المسـائـلـ الـمـنـثـورـةـ، أبوـ عـلـيـ الـفـارـسـيـ، تـحـقـيقـ:ـ مـصـطـفـىـ الـحدـديـ، مـطـبـوعـاتـ مـجـمـعـ الـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ بـدـمـشـقـ 1986ـ.

54. مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود أبو داود الطيالسي، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث بدار هجر، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1999.
55. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، (د.ت).
56. معاني النحو، فاضل السامرائي، مطبعة التعليم العالي، الموصل، 1990.
57. معجم الشعراء، أبو عبدالله محمد بن عمران المرزياني، تصحيح وتحقيق: ف - كرنكو، مكتبة القدسية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1982.
58. معجم القواعد العربية في النحو والتصريف، عبد الغني الدقر، إشراف: أحمد عبيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1986.
59. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الفكر، بيروت، 1979.
60. مغني اللبيب عن كتب الأعaries، ابن هشام، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: حسن محمد، إشراف ومراجعة: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب، بيروت، ط1، 1998.
61. المفضل في صنعة الإعراب، الزمخشري جار الله، تحقيق: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993.
62. المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
63. المقرب، ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1986.
64. الموجز في النحو، ابن السراح، تحقيق: مصطفى الشويمي وبين سالم دامرجي، مؤسسة بدران، بيروت، ط1، 1965.
65. النحو الشافي، محمود حسني مغاسلة، دار المسيرة، عمان، ط1، 2007.
66. النحو العربي نقد وتوجيه، محمد مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986.
67. النحو الوفي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، 1961.
68. الهجاء والهجاءون، محمد محمد حسين، دار النهضة العربية، بيروت، 1996.

69. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1900.

70. الوفي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 2000.

Abstract

"Grammatical Dependents in the Poetry of Al-Farazdaq"

Prepared by

Al – Awaishah, Yousef Mohammad Yousef

Supervisor

Dr. Mahmoud Khreasat

This study investigated the grammatical dependants in the poetry of al – Farazdaq, And focused on the grammarians opinions in dependants, and showed the extent of Al- Farazdaq usage for dependants in his poetry, aiming at revealing the most important evidences such as emphasoizing, specifying, and comprehensive.

This study takes two courses in studying the description, which are:

The first, the Original study, which takes care in showing the grammarians opinions and sayings in dependants, and linking them to their owners by referring to the grammarians textbooks.

The second: The applied study: Which takes care in determining the places of dependants in the poetry of Al – Farazdaq, and showing the place of evidence.

The study consist of introduction and preface and four chapters and conclusion, and the four chapters were large field for the grammatical opinions in the dependants, and showing the dependants places in the poetry of Al – Farazdaq.

The conclusion included the most important findings that are reached into, such as that the description is a complement for what is before it, and it is not as an adding in the text, in which the use and desire is completed, and it may be very essential in speech, so in which the ambiguity is shown, and it showed the evidence of dependants.

This document was created with Win2PDF available at <http://www.daneprairie.com>.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University